

الفصل الثاني النشاط المالي

حظى الحوار السنوى بين وزارة المالية ومجلس الشعب حول القضايا والموضوعات المرتبطة بالاختصاص المالى بأهمية غير مسبوقه خلال الدورة البرلمانية محل الدراسة، ذلك أنها شهدت أول تفعيل لنصوص التعديلات الدستورية على المواد الخاصة بالموازنة العامة والحسابات الختامية للدولة، وهى التى عززت - بصيغتها الجديدة- دور مجلس الشعب فى مجال مناقشة وإقرار مشروع الموازنة العامة للدولة، ومن ثم الرقابة البرلمانية بصفة عامة على أعمال السلطة التنفيذية. فقد تم تعديل المادتين ١١٥، ١١٨ فقرة أولى من الدستور المنظمتين لإجراءات إحالة ومناقشة وإقرار الموازنة العامة للدولة والحسابات الختامية، حيث تم تعديل المادة (١١٥) بما يوجب عرض مشروع الموازنة العامة على مجلس الشعب قبل ثلاثة أشهر على الأقل من بدء السنة المالية بدلا من شهرين فى النص السابق، كما أجاز التعديل لمجلس الشعب أن يعدل فى النفقات الواردة فى مشروع الموازنة العامة، عدا تلك التى ترد تنفيذاً للالتزام محدد على الدولة. وإذا ترتب على التعديل زيادة فى إجمالى النفقات وجب أن يتفق المجلس مع الحكومة على تدبير مصادر للإيرادات بما يحقق إعادة التوازن بينها وبين النفقات، كما تم تعديل المادة (١١٨ فقرة أولى) بما يوجب عرض الحساب الختامى لميزانية الدولة على مجلس الشعب فى مدة لا تزيد على ستة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية وذلك بدلا من سنة فى النص السابق.^{٢٠}

ويعد هذا التطور واحداً من أبرز المكاسب التى تحققت نتيجة للتعديلات الدستورية، بالنظر لكون السياسة المالية للدولة هى الأهم والأخطر تأثيراً على المجتمع، ومن ثم فإن تعظيم دور وصلاحيات البرلمان المالية يعزز بلا شك من مكاسب وإيجابيات التفاعل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية فى إعداد الموازنة العامة للدولة وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحسابات الختامية، وهو ما ينعكس بدوره على حياة المواطنين.

ويتضمن هذا الفصل عرضاً وتحليلاً للنشاط المالى لوزارة المالية خلال الدورة البرلمانية ٢٠٠٧/٢٠٠٨، وذلك على أربعة محاور أساسية:

- المحور الأول: مشروع الموازنة العامة للدولة والخطة للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨.
- المحور الثانى: مشروع قانون بفتح اعتماد إضافى بموازنة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ لمواجهة المتطلبات الإضافية فى مجال مشروعات مياه الشرب والصرف الصحى.
- المحور الثالث: مشروع قانون يربط موازنة المعهد القومى للإدارة للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧.
- المحور الرابع: الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

²⁰ راجع تحليل ومضمون التعديلات التى وردت على هاتين المادتين فى الفصل الرابع من هذا الكتاب. ويذكر أنه، وكنتيجه لذلك، تقدمت وزارة المالية بمشروع قانون بتعديل أحكام المواد (١٣، ٣٠، ٣١، ٣٢) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة لتعديل توقيتات إحالة مشروع الموازنة والحساب الختامى، وهو ما لم يتسن مناقشته قبل انتهاء الدورة البرلمانية، إلا أنه تم الالتزام بإحالة مشروع موازنة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ وفقاً للموعود الدستورى الجديد.

المحور الأول: مشروع الموازنة العامة للدولة والخطة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧

تمثل الموازنة العامة للدولة، بوصفها أهم أدوات السياسة المالية، الترجمة المالية الحقيقية للتوجه الإقتصادي للدولة، وتستهدف الاهتمام بالتنمية البشرية والحد من الفقر والبطالة ومعالجة التفاوت في الدخل، وتحقيق معدلات أكبر للنمو الإقتصادي، مع اقتران ذلك بعدالة التوزيع، فضلاً عن مشاركة القطاع الخاص في إحداث التنمية بصورة أكبر فاعلية، وتفعيل مشاركات المجتمع المدني والمحليات في التطور الإقتصادي للمجتمع.

ويتم تناول الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ من منظور مختلف نظراً لمواكبتها لحدثين على جانب كبير من الأهمية:

- تعديل المادة ١١٥ من الدستور المنظمة لحق وإجراءات نظر البرلمان لمشروع الموازنة والخطة، والتي منحت مجلس الشعب صلاحيات تاريخية في تعديل وإقرار مشروع الموازنة فضلاً عن مساحة أكبر من الوقت لمناقشتها بعد تعديل توقيت الإحالة.

- بداية الخطة الخمسية السادسة للتنمية الإقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ - ٢٠١٢/٢٠١١، والعام الأول منها ٢٠٠٨/٢٠٠٧، والتي تعتبر نواه لخطة متوسطة الأجل.

ونستعرض في هذا المحور التفاعل والحوار بين الحكومة ومجلسي الشعب والشورى حول مشروع الموازنة العامة للدولة ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ومشروع الخطة الخمسة السادسة للتنمية الإقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٨/٢٠٠٧-٢٠١٢/٢٠١١) وخطة عامها الأول ٢٠٠٨/٢٠٠٧، من خلال عرض وتحليل وثائق مشروع الموازنة والخطة وما أعد بشأنها من تقارير وما دار حولها من مناقشات في مجلسي البرلمان وتعقيب الحكومة عليها.

أولاً: الملامح الرئيسية لمشروع الموازنة العامة للدولة وخطة التنمية الإقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٨/٢٠٠٧:

نقدم فيما يلي عرضاً وتحليلاً للتوجهات الرئيسية لمشروع الموازنة العامة للدولة وخطة التنمية الإقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٨/٢٠٠٧، من خلال عرض موجز للبيان المالي لمشروع موازنة ٢٠٠٨/٢٠٠٧، والبيانات التي ألقاها كل من وزيرى المالية والتنمية الإقتصادية، وذلك على النحو التالي:

١- البيان المالي لمشروع الموازنة العامة للدولة

استعرض البيان المالي ملامح مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ من خلال المحاور الرئيسية التالية:^{٢١}

المحور الأول: السياسات المالية الداعمة لدور الدولة في الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٥، ٢٠٠٦/٢٠٠٦، ٢٠٠٧/٢٠٠٦

أ) الإصلاحات الهيكلية في الموازنة العامة وأدواتها، ولعل من أهم التطورات التي حدثت في بعض أدوات الموازنة العامة وأثرت تأثيراً بالغاً على الحياة الإقتصادية في مصر، إصلاحات التعريفات الجمركية وتطوير العمل الجمركي، وإصلاحات الضريبة العامة على الدخل، وتعديلات

²¹ البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ (صادر عن وزارة المالية - إبريل ٢٠٠٧).

قانون ضريبة الدمغة، وكذا الإصلاحات في مجال الضريبة العامة على المبيعات، وأيضاً إعادة هيكلة الموازنة العامة للدولة، بالإضافة إلى تفعيل نظام حساب الخزانة الموحد.

(ب) تطوير منظومة دعم الاقتصاد القومي، من خلال:

١- تطورات دعم خفض تكاليف المعيشة، حيث تطورت الاعتمادات التي رصدت في موازنة الدولة لهذا الغرض من ١٥٦٣,٢ مليون جنيه في عام ١٩٨١/١٩٨٠ إلى ٣٥٧٩,٢ مليون جنيه في عام ١٩٩١/١٩٩٠، ثم إلى ٥٧٨٩,١ مليون جنيه في السنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١، ثم وصلت إلى ٥٣٧٧٦,٦ مليون جنيه في موازنة السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦، ومن المقدر لها الارتفاع إلى ٥٥٦٧٢,٩ مليون جنيه في السنة المالية المقبلة ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

٢- الأجور، كانت اعتمادات الأجور في موازنة السنة المالية ١٩٨١/١٩٨٠ نحو ١٤٥٢,٦ مليون جنيه ارتفعت إلى ٧١١٨,٤ مليون جنيه في موازنة ١٩٩١/١٩٩٠، ثم إلى ٢٨٠٦٦,٥ مليون جنيه في موازنة السنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠، وزادت لتصل إلى ٥١٤٣٠,٥ مليون جنيه في موازنة السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦، ثم ترتفع إلى ٥٩٥٧٣,٨ مليون جنيه في العام المالي المقبل ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

٣- مساندة الدولة لنظم المعاشات والضمان الاجتماعي، حيث رصدت اعتمادات لهذا الغرض في السنة المالية ١٩٨١/١٩٨٠ بلغت ٤٦٤,٠ مليون جنيه، ارتفعت في عام ١٩٩١/١٩٩٠ إلى ٢٨٤٤,٢ مليون جنيه، ثم بلغت في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ نحو ١١٣٩٨,٠ مليون جنيه، وارتفعت لتصل إلى ٢٤٥٨٩,٩ مليون جنيه في موازنة السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ وترتفع لتصل إلى ٢٩٤٣٢,١ مليون جنيه في العام القادم ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

(ج) التطورات في أهم القطاعات الخدمية، حيث تولى الموازنة العامة اهتماماً مضاعفاً لتدبير الموارد المالية المناسبة لتطوير التعليم والصحة والإسكان والبنية التحتية من مياه وصرف صحي، وقد شهدت القطاعات الأربعة تطورات هامة عبر السنوات استهدفت زيادة الكم في الفترة السابقة وتستهدف الجودة والشمول في المرحلة القادمة. فقد وصلت الاعتمادات التي رصدت للتعليم في موازنة ٢٠٠٨/٢٠٠٧ نحو ٣٠,٧ مليار جنيه مقابل ٢٧,٤ مليار جنيه في موازنة ٢٠٠٧/٢٠٠٦، كما تضمنت موازنة ٢٠٠٨/٢٠٠٧ اعتمادات لقطاع الصحة وصلت لنحو ١٠,٦ مليار جنيه وذلك بخلاف نحو ٣,٦ مليار جنيه في الهيئات الاقتصادية المتخصصة كهيئة التأمين الصحي، مقابل ٩,٣ مليار جنيه في موازنة ٢٠٠٧/٢٠٠٦. وفيما يخص الإنفاق على الإسكان فقد تركز في العقدين الأخيرين من القرن العشرين على دعم إسكان محدودى الدخل من الشباب من خلال توفير قروض ميسرة بأسعار فائدة مناسبة وتحمل خزانة الدولة بفروق سعر الفائدة على تلك القروض وقد بلغت حجم القروض الميسرة في موازنة ٢٠٠٧/٢٠٠٦ نحو ١٧,٦ مليار جنيه وترتفع إلى ١٨,٢ مليار جنيه في موازنة ٢٠٠٨/٢٠٠٧. هذا وقد بلغت الاعتمادات المخصصة لمياه الشرب والصرف الصحي في موازنة السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ نحو ٤,٣ مليار جنيه بخلاف ٢ مليار جنيه تقدمت بها الحكومة إلى المجلس لفتح اعتماد خاص لهذا الغرض، كما خصص لاعتمادات السنة المالية المقبلة ٢٠٠٨/٢٠٠٧ نحو ٤,٤ مليار جنيه بخلاف ٣ مليار جنيه تمول مما قد يتوافر من مصادر ذاتية.

المحور الثاني: المبادئ الحاكمة لموازنة السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧

أ) رعاية محدودى الدخل والحفاظ على البعد الاجتماعى للموازنة العامة للدولة، فالحرص على محدودى الدخل وضمان توصيل الدعم لهم فى مختلف المجالات تعد أحد أهم استراتيجيات الدولة وأهدافها، فقد بلغت الاعتمادات التى رصدتها الدولة فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ لتحقيق البعد الاجتماعى نحو ١٣٦,٠ مليار جنيه، بما يشكل نسبة ٥٦,٣% من إجمالى المصروفات فى الموازنة والبالغة ٢٤١,٦ مليار جنيه، وبزيادة قدرها ١٠,٦% على اعتمادات ٢٠٠٧/٢٠٠٦. وقد سعت الدولة لتدارك ظاهرة اتساع الفجوة بين الدخل من خلال ثلاثة محاور، الأول يعتمد على استمرار الدعم التقليدى للسلع والخدمات التى تهم الطبقات الدنيا، والثانى يهدف إلى تصويب الدعم نحو مستحقيه من خلال التعرف على الأسر محدودة الدخل، أما الثالث فيعتمد على تطوير دعم الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة.

ب) تشجيع الاستثمار وتعظيم دور القطاع الخاص، حيث تقدر الاستثمارات الكلية خلال سنوات الخطة الخمسية السادسة بنحو ١٢٩٥,٠ مليار جنيه، بمتوسط سنوى للاستثمارات يقدر بـ ٢٥٩,٠ مليار جنيه، وهو ما يتطلب زيادة معدل الاستثمار من ٢٠% إلى ٢٤%. ومن ثم فإن خطة الموازنة الاستثمارية للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ كأول سنوات الخطة الخمسية السادسة تتضمن استثمارات عامة قدرها ٤٨,٧ مليار جنيه، كما تتضمن الخطة استثمارات خاصة بنحو ١٣١,٣ مليار جنيه ليصبح إجمالى الخطة الاستثمارية المستهدفة لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ نحو ١٨٠,٠ مليار جنيه.

ج) تطوير الإيرادات والمصروفات من خلال الإصلاحات الهيكلية فى الموازنة العامة:

١- تطوير الإيرادات، فقد تغيرت الفلسفة الحاكمة فى مجال توليد موارد إضافية للدولة من خلال إعادة هيكلة الأدوات الضريبية بما يعظم الحصيلة، وإعادة هيكلة التعريفات الجمركية، وكذا إجراء تعديلات فى ضريبة الدمغة، وسوف ترى موازنة ٢٠٠٨/٢٠٠٧ مزيداً من هذه الإجراءات التى تعتمد على إصلاحات هيكلية فى آليات وأدوات الموازنة العامة لتحسن موقف العجز فيها، فيعتبر مشروع قانون الضرائب على العقارات المبنية من أهم الإصلاحات الهيكلية فتعتمد هذه الإصلاحات على رفع حد الإعفاء من الضريبة لضمان حماية كل عقارات محدودى الدخل من الضريبة مع تخفيض سعر الضريبة من ٤٦% إلى ١٠% وتبسيط الإجراءات والربط. وعلى نفس النحو، تنوى الحكومة التقدم بتعديلات جوهرية فى ضريبة المبيعات مؤداها توحيد سعر الضريبة وتعميم الخصم لكافة المدخلات سواء السلعية أو الخدمية مما يحولها إلى ضريبة قيمة مضافة، كذلك فإن الإجراءات التى اتخذتها الحكومة فى مجال استخدام حصيلة الخصخصة فى إعادة هيكلة مديونية شركات قطاع الأعمال العام واستيعاب الديون المعدومة فى الجهاز المصرفى وإعادة هيكلة بعض الهيئات الاقتصادية الهامة (مثل السكك الحديدية) سوف ينتج عنها زيادة فى الفوائض المتولدة من هذه الأنشطة وبالتالي زيادة التحويلات إلى الموازنة العامة.

٢- ترشيد وضبط الإنفاق العام، حيث تم إعادة هيكلة جانب من النفقات فى الموازنة العامة نتج عنه تخفيض هذه النفقات دون التأثير على الدعم الذى تقدمه الموازنة العامة للاقتصاد القومى - على سبيل المثال- تفعيل حساب الخزانة الموحد الذى أدى إلى تخفيض عبء الدين العام بما يزيد عن ٣ مليار جنيه دون التأثير على الطلب الفعال الذى تولده النفقات العامة.

ومن الأهمية بمكان تفعيل الإجراءات التالية، التخفيف التدريجي للضغط على ميزانية الأجور مع إعداد مشروع قانون الوظيفة العامة، وإعادة هيكلة الدعم وبصفة خاصة دعم المواد البترولية ودعم السلع التموينية والتأكيد على أهمية قصر الدعم على مستحقيه، وأيضا تفعيل المشاركة المجتمعية فى التنمية من خلال زيادة الاستثمارات الخاصة، بالإضافة إلى العمل على تطوير الأساليب التمويلية الجديدة للمشاركة فى بناء المدارس والمستشفيات وتطوير متطلبات السكك الحديدية وغيرها بما يخفف العبء التمولي الذى تتحمله الموازنة العامة للدولة.

وتعتمد الإصلاحات الهيكلية فى الموازنة العامة على الاهتمام باللامركزية وتطويرها، وما يشمله من تنشيط للمحليات وتعزيز مسنولياتها التنفيذية والرقابية.

د) السيطرة على عجز الموازنة والدين العام، حيث أن أهم مبدأ يحكم صياغة موازنة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ هو مبدأ العمل على تخفيض عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى وما يتبع ذلك من تخفيض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلى الإجمالى. وباستعراض تطور نسبة العجز النقدى والكللى إلى إجمالى الناتج المحلى نجد أنه بعد فترة ثبات نسبي خلال العامين ٢٠٠٤/٢٠٠٥ و ٢٠٠٥/٢٠٠٦ سيشهد العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ انخفاض ملحوظ والذى يرجع مصدره إلى الإيرادات الاستثنائية المولدة هذا العام من حصيلة الرخصة الثالثة للمحمول، إلا أن الحكومة قد حاولت أن تحافظ على هذه المكاسب فى موازنة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ باستهداف عجز نقدي فى قدره ٦,٧% وعجز كلى قدره ٦,٩% من إجمالى الناتج المحلى.

المحور الثالث: الملامح الأساسية لتقديرات مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨:

• التقديرات الأساسية الإجمالية لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨:

يقدر الحجم الإجمالى لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بنحو ٢٦٧,١ مليار جنيه لكل من استخدامات وموارد الموازنة بما فى ذلك مصادر التمويل المتاحة وذلك على النحو التالى:

(أ) الإنفاق العام، يقدر الحجم الإجمالى للإنفاق العام فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بنحو ٢٦٧,١ مليار جنيه، وذلك مقابل فعلى متوقع قدره ٢٤٨,١ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ أى بزيادة قدرها ١٩,٠ مليار جنيه بنسبة زيادة ٧,٧%.

ويوزع الإنفاق العام على ثلاثة مكونات:

١ - مصروفات التشغيل، يبلغ حجم المقدر لمصروفات التشغيل فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ نحو ٢٤١,٥ مليار جنيه مقابل مبلغ ٢١٧,٣ مليار جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بمعدل نمو ١١,١%. وبمقارنة هذه التقديرات - من ناحية أخرى بالمتوقع إنفاقه فى السنة المالية الحالية والبالغ ٢١٢,١ مليار جنيه، فإن الزيادة فى تقديرات مشروع الموازنة تبلغ ٢٩,٤ مليار جنيه بمعدل نمو ١٣,٩%، وتعتبر مصروفات التشغيل من المصروفات المرتبطة بأداء النشاط المباشر لوحدات الجهاز الإدارى للدولة والإدارة المحلية والهيئات الخدمية وتتمثل هذه المصروفات فى الأجور ومستلزمات التشغيل

من سلع وخدمات وكذلك فوائد القروض المحلية والخارجية والدعم والمنح والمزايا الاجتماعية المقررة من الدولة، كما تشمل تكاليف التكوين الاستثمارى للأصول غير المالية.

٢ - حيازة الأصول المالية، تقدر الاعتمادات المرصودة فى الموازنة العامة للدولة للمدفوعات عن حيازة الأصول المالية بمبلغ ١٣,٤ مليار جنيه، مقابل ١٩,٢ مليار جنيه مقدرة فى موازنة السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧، وتتمثل هذه المدفوعات المقدرة فى الاعتمادات المخصصة لأداء مساهمات الخزانة العامة فى الهيئات الاقتصادية التى تعانى خللاً فى هياكلها التمويلية وكذلك مساهمات الخزانة العامة فى صندوق إعادة الهيكلة لشركات قطاع الأعمال العام واستكمال تنفيذ الإجراءات الإصلاحية اللازمة لها، وتجدر الإشارة أنه من خلال هذه الاعتمادات المخصصة لحيازة الأصول المالية فقد أمكن للخزانة العامة مساندة البنوك العامة من خلال توفير الاعتمادات اللازمة لشركات قطاع الأعمال العام لسداد مديونياتها لهذه البنوك، حيث تم توفير نحو ٦,٩ مليار جنيه فى موازنة السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦، ونحو ٩,٢ مليار جنيه فى موازنة السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ أى بما جملته ١٦,١ مليار جنيه.

٣ - سداد القروض، بلغ المقدر فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ لسداد القروض المحلية والخارجية التى حل موعد أقساطها أو إهلاكها نحو ١٢,٢ مليار جنيه مقابل ٣٧,٧ مليار جنيه كانت مقدرة فى موازنة السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧، وتم إعادة هيكلة جانب كبير من هذه الديون ليقصر المتوقع سداده فى السنة المالية الحالية على مبلغ ١٨,٦ مليار جنيه، وبصفة عامة يتعين الإشارة إلى أن سداد القروض وإهلاك السندات لا يحتسب ضمن مكونات عجز الموازنة العامة للدولة، وإنما تعالج هذه الالتزامات المسددة بالاستبعاد من مصادر التمويل أو من الاقتراض الجديد، وذلك لتحديد صافى الإضافة الحقيقية للدين، فهذا السداد للقروض والسندات يعد عامل قوة للموازنة ويمثل تخفيضاً حقيقياً لحجم الدين العام سواء المحلى أو الخارجى.

(ب) الموارد العامة، قدر الحجم الإجمالى للموارد العامة فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بنحو ٢٦٧,١ مليار جنيه، وذلك مقابل ٢٧٤,٢ مليار جنيه فى موازنة السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧، بخفض قدره ٧,١ مليار جنيه، بمعدل خفض ٢,٦% وذلك مقابل فعلى متوقع قدره ٢٤٨,١ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ أى بزيادة قدرها ١٩,٠ مليار جنيه بنسبة زيادة قدرها ٧,٧% ويوزع الحجم الإجمالى للموارد على ثلاث مكونات رئيسية:

١ - الإيرادات العامة، وهى الإيرادات التى تحصل من عمليات التشغيل وأداء النشاط المباشر وغير مباشر للوحدات والجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة، وتشمل أساساً الإيرادات الضريبية بأنواعها المختلفة من ضرائب على الدخول وضرائب المبيعات والضرائب الجمركية، كما تشمل على الإيرادات الأخرى المتمثلة أساساً فى الفوائض والأرباح المحققة وإيرادات الخدمات المقدمة وما إلى ذلك. وتقدر هذه الإيرادات العامة فى مشروع الموازنة المعروض بنحو ١٨٤,٧ مليار جنيه، مقابل ١٦٣,٩ مليار جنيه فى موازنة السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧، بزيادة قدرها ٢٠,٨ مليار جنيه، بنسبة زيادة تصل إلى ١٢,٧%، ومقابل فعلى متوقع قدره ١٧٢,١ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بزيادة قدرها ١٢,٦ مليار جنيه بنسبة زيادة قدرها ٧,٣% ويعود زيادة الفعلى فى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ عن المقدر إلى زيادة حصيلة بيع الرخصة الثالثة للمحمول بما يزيد عن ١١ مليار جنيه عن الرقم المتوقع عند إعداد الموازنة فى مارس ٢٠٠٦.

٢ - المتحصلات من حيازة الأصول، وتقدر هذه المتحصلات في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ بنحو ١٢,٤ مليار جنيه تتضمن ١٠,٠ مليار جنيه مقدرة من حصيلة الخصخصة، وذلك مقابل ١٣,٤ مليار جنيه في السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ متضمنة ١٠,٠ مليار جنيه من حصيلة الخصخصة، ومن ثم يكون الخفض في هذه المتحصلات ١,٠ مليار جنيه بمعدل خفض ٧,٤%، ومقابل فعلى متوقع قدره ٨,٧ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٦ فتكون الزيادة في مشروع الموازنة لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ قدرها ٣,٧ مليار جنيه بنسبة زيادة قدرها ٤٢,٥%.

٣ - الاقتراض وإصدار الأوراق المالية، يقدر هذا البند في مشروع الموازنة المعروض بنحو ٧٠,٠ مليار جنيه مقابل ٩٦,٩ مليار جنيه في موازنة ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بخفض قدره ٢٦,٩ مليار جنيه بمعدل خفض ٢٧,٨% ومقابل ٦٧,٣ مليار جنيه متوقع في السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦، أى بزيادة قدرها ٢,٧ مليار جنيه بنسبة زيادة ٤%. وهذا الاقتراض يمثل المصدر الأساسى لتمويل العجز في الموازنة وتغطية الفجوة بين الإيرادات العامة والإنفاق العام فضلا عن تغطية الفجوة بين المتحصلات من حيازة الأصول المالية (بخلاف حصيلة الخصخصة) والمدفوعات في حيازة تلك الأصول المالية (بخلاف مدفوعات إعادة الهيكلة)، ويلاحظ أن الانخفاض الأساسى في إجمالى الموارد العامة يأتى من انخفاض حجم التمويل من الاقتراض بما يقارب الـ ٢٠ مليار جنيه في فعلى ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بالمقارنة بالمخطط لنفس السنة - ويعود ذلك إلى تفعيل حساب الخزانة الموحد والإيرادات الاستثنائية التى شهدتها السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ - ويلاحظ أيضا أن الزيادة في الاقتراض في ٢٠٠٨/٢٠٠٧ زيادة طفيفة بالمقارنة بالفعلى في ٢٠٠٧/٢٠٠٦ ويشير هذا الاتجاه إلى بدء تقلص حجم الاقتراض المطلوب لتمويل الموازنة العامة وانخفاض هذا الاقتراض من ٩,٢% من إجمالى الناتج المحلى إلى ٨,٢% مما سينعكس في السنة القادمة والسنوات التالية لها في انخفاض في حجم الفوائد المدفوعة لخدمة الدين العام.

• التقديرات التفصيلية للمصروفات والإيرادات العامة للموازنة العامة للدولة:

أشار البيان إلى وجوب عرض مصروفات الموازنة العامة للدولة وفقا لتصنيفها الاقتصادى ووفقا لتصنيفها الوظيفى، كما ينبغى أن توزع الإيرادات وفقا لمكوناتها الاقتصادية وبيان الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، ومن ثم يمكن تحديد الأثر النقدى للموازنة العامة للدولة وهو ما يعكس العجز النقدى للموازنة ويحدد صافى أثر الإنفاق العام على الاقتصاد القومى وتأثيره المباشر على الإنتاج وخلق السلع والخدمات، وربط ذلك بما يحقق من فوائد وضرائب وتحويلات إلى الإيرادات العامة المختلفة وهو ما يعكس بالضرورة الأثر على حجم الطلب الكلى فى الاقتصاد القومى.

أ) المصروفات العامة: تقدر المصروفات العامة، وهى المصروفات المرتبطة بالتشغيل فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ بنحو ٢٤١٥٥١,٣ مليون جنيه، وذلك مقابل ٢١٧٢٧٤,٩ مليون جنيه فى موازنة السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بزيادة قدرها ٢٤٢٧٦,٤ مليون جنيه بنسبة زيادة ١١,٢%، مقابل متوقع قدره ٢١٢١٠,٣ مليون جنيه للعام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بزيادة قدرها ٢٩٤٤٨,٣ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٣,٩%. وتعرض مصروفات الموازنة العامة وفقا لكل من:

١- التصنيف الاقتصادي لمصروفات الموازنة العامة، فإن مصروفات التشغيل توزع على الأبواب الرئيسية التالية، الأجور وتعويضات العاملين، شراء السلع والخدمات، الفوائد، الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، المصروفات الأخرى، شراء الأصول غير المالية "الاستثمارات".

٢- التصنيف الوظيفي للمصروفات العامة، تعرض مصروفات التشغيل بمشروع الموازنة العامة للدولة وفقا للتصنيف الوظيفي لأنشطة الدولة المختلفة بما تشمله من خدمات عامة، ودفاع وأمن قومي، والنظام العام وشنون الأمن العام، والشنون الاقتصادية، وحماية البيئة، والإسكان والمرافق، والصحة، والشباب والثقافة والشنون الدينية، والتعليم، والحماية الاجتماعية.

ب) الإيرادات العامة: قدرت الإيرادات العامة في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ بنحو ١٨٤٧٢٨,٦ مليون جنيه، مقابل ١٦٣٩٠,٦,٣ مليون جنيه في موازنة السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦، بزيادة قدرها ٢٠٨٢٢,٣ مليون جنيه، بنسبة زيادة ١٢,٧٪، ومقابل ١٧٢١٥٣,٠ مليون جنيه متوقع عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بزيادة قدرها ١٢٥٧٥,٦ مليون جنيه بمعدل زيادة ٧,٣٪.

المحور الرابع: التوازنات المالية الأساسية لموازنة السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧:

• العجز النقدي والعجز الأولي في مشروع الموازنة العامة ومفاهيمه المختلفة:

يمثل العجز النقدي الظاهر في مشروع الموازنة العامة للدولة وقدره ٥٦٨٢٢,٧ مليون جنيه ٦,٧٪ من حجم الناتج المحلي الإجمالي المستهدف في السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧. ويلاحظ بصفة أساسية أن العجز النقدي المشار إليه يرجع في جانب كبير منه إلى الأعباء التي تتحملها الدولة ضمن مصروفات الموازنة كفوائد عن الدين العام المحلي والخارجي، حيث تبلغ هذه الفوائد في مشروع الموازنة ٥١٩٧٨,٧ مليون جنيه، وهو ما يعنى أن العجز الأولي في مشروع الموازنة يصل إلى ٤٨٤٤,٠ مليون جنيه بنسبة ٠,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويرتفع هذا العجز الأولي إلى ٦٧٩٠,٤ مليون جنيه بإضافة أثر صافي الحيازة من الأصول المالية والبالغ قدره ١٩٤٦,٤ مليون جنيه (حيازة الأصول المالية - المتحصلات منها) ومن ثم يشكل العجز الأولي في صورته النهائية نسبة ٠,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

• العجز الكلي وإجراءات تمويله:

لا يقف عجز الموازنة عند التعريفين السابق الإشارة إليهما سواء العجز الأولي (العجز بدون فوائد الديون) أو العجز النقدي (الفرق بين مصروفات الموازنة العامة وإيراداتها المتاحة)، وإنما ثمة عناصر أخرى تضاف في مرحلة تالية إلى عناصر المصروفات وإلى عناصر الإيرادات وتصل بنا إلى ما يسمى بالعجز الكلي للموازنة، وهي:

أ) صافي الحيازة من الأصول المالية: وفقا للقواعد المالية الدولية، فإن حيازة الأصول المالية (بدون المساهمات لإعادة الهيكلة لغرض الخصخصة) المتمثلة في مساهمات الدولة في رؤوس الأموال للهيئات والشركات وغيرها وكذلك ما تتيحه الدولة من إقراض للغير، كل ذلك يمثل عبئا إضافيا يضاف إلى العجز النقدي في الموازنة العامة للدولة. وعلى الجانب المقابل

فإن ما يولد عن حيازة الأصول المالية وغيرها من المتحصلات - بدون حصيلة المخصصة - يستبعد من العجز النقدي. ومن محصلة الحيازة من الأصول المالية والمتحصلات الناجمة عن هذه الحيازة نصل إلى ما يسمى بصافي الحيازة من الأصول المالية، وهو ما يقدر في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ بمبلغ ١٩٤٦,٤ مليون جنيه مقابل ٨٨٦٩,٨ مليون جنيه في موازنة السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بخفض قدره ٦٩٢٣,٤ مليون جنيه بنسبة خفض ٧٨,١%. ويرجع السبب الرئيسي للخفض إلى انخفاض أعباء مساهمات الخزنة العامة لحيازة الأصول المالية بعد أن تحملت خلال السنتين السابقتين بأعباء إصلاح هياكل الشركات من خلال سداد مديونياتها بنحو ١٦ مليار جنيه للبنوك وبمراعاة استكمال متطلبات إصلاح القطاع المصرفي من خلال قرضى البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي.

ب) إجراءات تمويل العجز الكلي للموازنة العامة: ويتعين التفرقة بين أمرين هامين: الأول أن إجمالي التمويل الذي تحتاجه الموازنة العامة لا يقف عند حدود العجز الكلي للموازنة العامة للدولة المقدر في مشروع الموازنة العامة بمبلغ ٥٨٧٦٩,١ مليون جنيه، وإنما يمتد الأمر إلى البحث عن مصادر تمويل لتغطية أقساط القروض المحلية والخارجية والمقدر لها في مشروع الموازنة المعروض ١٢١٦٥,٠ مليون جنيه، الأمر الثاني أن صافي الاقتراض، وهو يمثل الزيادة الحقيقية في الدين العام المحلي والخارجي، ينبغي أن يستبعد من الاحتياجات التمويلية الجديدة كل من أقساط القروض المحلية والخارجية المسددة بوصفها انتقاص أو تخفيض لأرصدة الدين العام عن السنوات السابقة، فضلا عن أن استخدام صافي حصيلة المخصصة في التمويل المطلوب يقلل أيضا من الاحتياجات التمويلية وبالتالي صافي الاقتراض. وتبعاً لذلك يكون صافي الاقتراض الذي تحتاجه الموازنة في السنة المالية المقبلة ٢٠٠٨/٢٠٠٧ نحو ٥٧٧٦٩,١ مليون جنيه مقابل ٥٩٢٣٨,٤ مليون جنيه في السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بخفض قدره ١٤٦٩,٣ مليون جنيه. وإذا ما أضيف إلى صافي الاقتراض المشار إليه صافي حصيلة المخصصة (وقدرها ١٠٠٠ مليون جنيه) نصل إلى تمويل العجز الكلي الذي يبلغ ٥٨٧٦٩,١ مليون جنيه.

• الاستراتيجية المستقبلية للتحفيض النسبي لعجز الموازنة العامة وتخفيض الدين العام:

يتبين من العرض المتقدم لمشروع الموازنة العامة أن العجز النقدي تصل نسبته إلى ٦,٧% من الناتج المحلي الإجمالي، وأن العجز الكلي تصل نسبته إلى ٦,٩% من هذا الناتج. كما أن صافي الزيادة في حجم الاقتراض والتي تعنى زيادة الدين العام تحتاج إلى نحو ٥٧,٨ مليار جنيه (٥٧٧٦٩,١ مليون جنيه). ومن ثم فإن وزارة المالية في إطار رسمها للسياسة المالية تستهدف إجراء تخفيض تدريجي في هذا العجز ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بحيث يتراوح بين ٣ و٤% من الناتج المحلي الإجمالي خلال خمس سنوات.

السنوات	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي		
	المصروفات	الإيرادات	العجز النقدي
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٨,٥	٢١,٨	٦,٧
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٨,٦	٢٢,٩	٥,٧
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٨,٤	٢٣,٧	٤,٧
٢٠١١/٢٠١٠	٢٧,٩	٢٤,٢	٣,٧
٢٠١٢/٢٠١١	٢٧,٢	٢٤,٥	٢,٧

المحور الخامس: مشروع موازنة الخزانة العامة

وفقاً لأحكام قانون الموازنة العامة للدولة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته التي أقرها مجلس الشعب أخيراً، تعد موازنة للخزانة العامة للدولة وفقاً للمعايير الدولية يعرض فيها: العجز أو الفائض النقدي، والعجز أو الفائض الكلي، ومصادر تمويل العجز الكلي.

٢- بيان وزير المالية^{٢٢}

عرض السيد الدكتور يوسف بطرس غالى وزير المالية لملاح مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ فى أكثر من مناسبة أمام لجان وجلسات مجلسى الشعب والشورى، أشار فيها جميعاً إلى أن هذا العام هو الثالث على التوالى الذى يقدم فيه البيان المالى عن الموازنة العامة للدولة، وأنها مناسبة هامة بما تتيحه من فرص لتبادل الآراء حول الفكر المالى والتحاور بهدف تعظيم الاقتصاد القومى وتشجيع الاستثمار واختيار الأولويات وفقاً لمتطلبات تنمية الوطن والارتقاء بمستوى المعيشة للمواطنين وزيادة دخولهم. وأكد الوزير على أهمية الموازنة العامة للدولة بوصفها أهم أدوات السياسة المالية التى تمثل الترجمة المالية الحقيقية للتوجه الاقتصادى للدولة، وتزداد أهميتها فى المرحلة الراهنة لكونها تأتى تعبيراً عن برامج الحكومة الجاد لتحقيق البرنامج الرئاسى " العبور نحو المستقبل " وهو البرنامج الذى يخلص إلى استراتيجية تستهدف الآتى:

- رعاية محدود الدخل.
- زيادة فرص التشغيل والحد من البطالة والمشاركة الفعالة للقطاع الخاص.
- زيادة الدخل القومى ورفع معدلات النمو.
- تشجيع الاستثمار وتهيئة الأدوات اللازمة لتحقيقه.
- زيادة التصدير وتهيئة العوامل المساعدة لذلك.
- تحقيق التوازن المالى طويل الأجل سواء فى الداخل أو فى الخارج.

²² عرض شامل للبيانات التى ألقاها السيد الوزير حول مشروع الموازنة فى كل من: مجلس الشعب، الفصل التشريعى التاسع، دور الانعقاد العادى الثانى، مضبطة رقم (٩٢) - اجتماع لجنة الشئون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى بتاريخ ٢٦/٤/٢٠٠٧ - مجلس الشورى، دور الانعقاد العادى السابع والعشرون، مضبطة رقم (٩١) - اجتماع لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب بتاريخ ١٦/٥/٢٠٠٧).

وأشار إلى أن النتائج الايجابية التي تحققت هذا العام ستعكس على الأداء فى العام القادم، مؤكداً على أن موازنة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بنيت على نفس مبادئ موازنة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ والتي تأسست على العناصر الأساسية التالية:-

- حل مشكلة التوازنات المالية: فالتوازنات تبرز وجود عجز لابد من التعامل معه، وأن ذلك قد تم منذ ثلاث سنوات فى إطار تعديل هيكل الإيرادات من خلال إنهاء العمل بمنطق الجباية ومواجهة العجز من خلال إجراء إصلاحات هيكلية، بدأت بالإصلاح الضريبي الذى ارتفع على أثره عدد مقدمى الإقرارات الضريبية من ٢,٤ مليون -شخص أو مؤسسة- إلى أكثر من ٣ ملايين مقدم للإقرار، وواكب ذلك زيادة فى الالتزام الضريبي أدى إلى زيادة فى الحصيلة من ٤,٤ مليار جنيه إلى ٧,٤ مليار جنيه، وهذا الإصلاح لم يتأتى برفع سعر الضريبة أو زيادة العبء الضريبي وإنما من خلال تغيير هيكل فى طريقة التعامل مع جمهور الممولين، وهو نجاح تضافر فى تحقيقه جهود مصلحة الضرائب مع الممولين.
- الموارد الاستثنائية، أشار سيادته إلى مجموعة من الموارد الاستثنائية التى قد لا تتكرر مرة ثانية، والتى أدت إلى تخفيض العجز بنسبة كبيرة ولكن فى ضوء استثنائية هذه الموارد فمن غير المتوقع استمرار هذا المعدل من الانخفاض فى العجز العام القادم، مؤكداً على استغلال هذه الموارد فى تخفيض العجز والمديونية وفى الإسراع بالبرامج الاجتماعية التى تنوى الحكومة تنفيذها كبرامج تطوير السكة الحديد والصرف الصحى وتنمية الصعيد.
- الاعتماد على معدل نمو مرتفع، حيث يتم الاعتماد فى معالجة العجز فى الموازنة العامة على زيادة الدخل بمعدل أسرع من معدل زيادة العجز وبالتالي تنخفض نسبة العجز إلى الدخل.
- مراعاة تقليل الفروق بين الدخل، فالمرحلة الحالية تزيد فيها كل الدخل، لكن الدخل العالية تزيد بنسب أسرع من الدخل المنخفضة وهذا من طبيعة هذه المرحلة الاقتصادية عندما يكون معدل النمو مرتفعاً، فالنمو معتمد أساساً على القطاع الخاص، وأنه توجد فئة من المجتمع لن يشعروا بهذه الإصلاحات وبالتالي ستضطر الحكومة للوصول إليهم لم يد العون لهم حتى يشعروا بثمار التعديلات والتطوير فى الاقتصاد القومى.

معالم الإصلاح المالى لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧:-

استعرض وزير المالية أهم معالم الإصلاح المالى للعام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧، والتى تمثلت فى الآتى:

- خفض عجز الموازنة، أكد وزير المالية أنه من الطبيعي عندما ينمو الاقتصاد أن يزداد العجز، والعبرة فى زيادة العجز بنسبته إلى الناتج المحلى الإجمالى لا بحسابه بالجنيه، مشيراً إلى أن هذه النسبة ستهبط من ٩,٢% العام الماضى إلى ما بين ٥,٥ ، ٦,٢% من الناتج المحلى هذا العام، ذلك نتيجة المليار دولار التى سيتم ضخها كإسما فى البنك الأهلى وبنك مصر، بما يساهم فى زيادة فى رأس المال تأميناً لودائع المصريين الموجودة لدى هذه البنوك وتصويبا للجهز المصرفى. وأشار سيادته إلى انخفاض العجز فى الموازنة من ٥٧ مليار جنيه العام الماضى إلى ٥٦ مليار جنيه هذا العام، حيث تم البدء فى تصويب المصروفات والإيرادات وتدرجياً ستقلص نسبة هذا العجز مع التسليم بأن رقم العجز يزيد ولكن بوتيرة ونسب أقل من الأعوام السابقة. كما أوضح أن الرخصة الثالثة للمحمول حقت

هذا العام ١٥,٢ مليار جنيه^{٢٣}، وهذه الأموال تدخل الموازنة بأثر مباشر على انخفاض عجز الموازنة هذا العام، بالإضافة إلى تحصيل العديد من المتأخرات الضريبية والتي أدت إلى زيادة الحصيلة، مع الإشارة إلى أن موارد الرخصة الثالثة وحصيلة متأخرات الضرائب هي موارد غير مستديمة إذ أنها تأتي مرة واحدة ولن تتحقق كل عام.

وشدد الوزير على أهمية استخدام الأرقام النسبية في التعامل مع بيانات عجز الموازنة، لأن الأرقام المطلقة وحدها تعطي بيانات غير دقيقة ولا تعبر عن حقيقة تأثير العجز على الواقع الاقتصادي، وأشار إلى أن قياس عجز الموازنة بدقة يجب أن يعتمد على أحد مقياسين أساسيين: أولهما حجم العجز الأولي بالموازنة، والذي يمثل الفارق بين الإيرادات والمصروفات بعد استبعاد أعباء خدمة الدين، أما ثانياً فهو نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. وأشار الوزير إلى مراحل انخفاض عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي منذ ٢٠٠١/٢٠٠٠، وهي على التوالي كالتالي: ١٠,٢%، ١٠,٤%، ٩,٥%، ٩,٦%، ٨,٢% في ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ثم انخفض إلى ٧,٣% في ٢٠٠٦/٢٠٠٥، ثم إلى ٦,٧% في موازنة هذا العام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ وفي العام القادم هدفنا أن نستقر عند مستوى ٦,٧، أو ٦,٩ بالرغم من أن نسبة هذا العام جاءت بإيرادات استثنائية لن تظهر مرة أخرى وغير موجودة في العام القادم، وأوضح الوزير أنه كان قد وعد بتخفيض عجز الموازنة بنحو ١% سنوياً، وأن النتائج الحالية تبين أننا نسير في الطريق السليم. وأنه منذ بدء العجز في الانخفاض حاولنا الحفاظ عليه لأنه سيساعد على تخفيض معدلات التضخم وهو ما تم بالفعل.

وبالنسبة للعجز الكلي أكد سيادته أن هذا العجز سيزيد وسيستمر بالزيادة لكن بجانب ذلك فإن الدخل القومي سيزيد بمعدل أسرع منه، أما العجز الأولي، والذي أنقلب عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى فائض بما تغطيه إيرادات العام لنفقاته ونسبة قليلة من الفوائد نتيجة الإيرادات الاستثنائية، وفي السنة القادمة ورغم انتهاء الإيرادات الاستثنائية فإن العجز سيستمر قريباً من الصفر، وسيصل العجز الأولي إلى ٠,٨% وفي السنة بعد القادمة سينقلب إلى فائض ويستمر هكذا فائضاً لأننا وقتها نكون قد ضمنا نهائياً أن الدين كنسبة من الناتج المحلي سيستمر في الانخفاض.

- الإصلاح الضريبي وإعادة هيكلة العلاقة مع صناديق التأمين والمعاشات: نوه وزير المالية بالمعالم التي اتضحت في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، بدءاً من الإصلاح الضريبي، وزيادة حصيلة العام الثاني من تطبيق قانون الضريبة على الدخل، مروراً بإعادة صياغة العلاقة المالية بين بنك الاستثمار والخزانة العامة وصناديق التأمين والمعاشات بحيث تكون علاقة مباشرة بين الصناديق والخزانة، حيث جنب بنك الاستثمار كطرف وأصبحت العلاقة مباشرة بين دين الخزانة العامة وصناديق المعاشات وأصبحت الفوائد تدفع نقداً كل شهر مباشرة للصناديق.
- استخدامات حصيلة الخصخصة، فقد تم استغلال عائدات الخصخصة في تخفيض مديونيات شركات قطاع الأعمال والقطاع العام للبنوك من نحو ٢٨ مليار جنيه إلى ٩ مليار جنيه حالياً، وينتظر أن تصل إلى ٢,٥ مليار فقط خلال العام القادم، وهو ما ساهم في زيادة عائدات هذه الشركات وتحسين أوضاعها، كما أن بنك الإسكندرية الذي حقق مبلغ ٩,٢ مليار جنيه استخدمت مباشرة في تسديد مديونية شركات قطاع الأعمال للجهاز المصرفي لأنها كانت ديوناً متراكمة منذ السبعينيات، وهذه الديون مستحقة لبنوك أي أنها

²³ مقابل الرخصة بلغ ١٦,٩ مليار خصم منها تكاليف إخلاء الترددات لدعم هيئة الرقابة على الاتصالات.

أموال مودعين لا يمكن التصرف فيها، وعلى ذلك تم القيام بسداد هذه المديونية للجهاز المصرفي وبالتالي تم تأمين ودائع المودعين في بنك الإسكندرية وفي البنوك الأخرى لأن هذه المديونية كانت مستحقة لعدد من البنوك، وبالتالي تم تصويب جزء من تركة عشرين أو ثلاثين عاما مضت.

• وفي سياق الحديث عن استخدامات حصيلة الخصخصة، أشار سيادته إلى برامج الصرف الصحي التي تأخر تنفيذها على مدار ١٥ سنة، وأنه لا تسير تغطية الصرف الصحي مع مياه الشرب، فالمتر المكعب من الصرف الصحي يتكلف الآن أربعة أضعاف ما يتكلفه المتر المكعب من مياه الشرب. وأعلن وزير المالية أنه بنهاية هذا العام سيتم تغطية مياه الشرب على مستوى الجمهورية، وبناء على توجيهات السيد رئيس الجمهورية سيخصص ٢٠ مليار جنيه من عائد الخصخصة للصرف الصحي، وهذا يعتبر تبديل أصل بأصل آخر، فإذا تم بيع شركة قطاع أعمال عام ووضع مكانها محطة صرف صحي، فهذا أصل تم بيعه استبدل به أصل آخر سيقدم خدمة. ونوه وزير المالية بأن الملياران المخصصان للصرف الصحي في الموازنة واللذين جاءا من حصيلة الرخصة الثالثة ساهموا في التعجيل ببرامج كانت ستنفذ على مدار عدة سنوات. كما أشار الوزير إلى تخصيص ٩,٢ مليار جنيه من الخصخصة لسداد الديون التي كانت على شركات قطاع الأعمال العام للجهاز المصرفي، مما ساهم في انتعاش هذه الشركات واعتدال هيكلها التمويلي، ولذلك سيرجع هذا المبلغ في أقل من أربع سنوات لأنه سابقا كنا نحصل منها أرباحا بـ ٨٠٠ مليون جنيه ومنتوق السنة القادمة أن نصل إلى ٢,٥ مليار جنيه.

• وفيما يتعلق بمرفق السكك الحديدية، أعلن وزير المالية أنه تم توجيه ٣ مليارات جنيه لهيئة السكك الحديدية، بالإضافة إلى ملياران آخران تم إدراجهما في الموازنة المعروضة لذات الغرض وفاء بالخمسة مليارات التي التزمت الحكومة بتوفيرها لهيئة السكك الحديدية لكي تستطيع الهيئة تصويب نشاطها والاستقلال عن الموازنة والخزانة العامة وبحيث تستطيع أن تقترض ٣ مليارات أخرى لتحسين مستوى أداء السكة الحديد، وذلك كله دون التأثير على الدور الاجتماعي الذي يقوم به هذا المرفق الهام. وحول ما تتحمله الهيئة عن التذاكر المدعومة ويؤثر سلباً على مواردها، أشار الوزير إلى أن هذا العام سوف يشهد دعماً إضافياً لهيئة السكة الحديد عبارة عن تذاكر سواء كانت لطلبة أو للقوات المسلحة أو الشرطة، وهذه التذاكر المدعومة سوف يحصل عليها المستفيد بتكلفتها الحقيقية وسوف يوجه الدعم مباشرة من الموازنة للجهة التي تدعم هذه الفئات، بحيث تبيع السكة الحديد التذكرة بتكلفتها الحقيقية دونما تأثير على مواردها التي كانت تتأثر من تحمل هذا الدعم وتنعكس سلباً في عجز الهيئة عن القيام بالصيانة اللازمة والإحلال والتجديد وضخ الاستثمارات الجديدة في هذا المرفق الحيوي.

• وفيما يتعلق بتنمية الصعيد: فقد تم تخصيص مليار جنيه خلال الخطة الخمسية القادمة لتنمية الصعيد، منها ٢٠٠ مليون جنيه في موازنة العام القادم، ستوجه لمن يستثمر بشروط معينة وفي مجالات معينة كدعم مباشر لأي مستثمر يقوم بخلق فرصة عمل بالصعيد، وأنه تم البدء باختيار عدد من المحافظات ووضع القواعد التي سيتم الصرف على أساسها على أن يكون هناك حداً أدنى للاستثمار ١٥ مليون جنيه، كما أن تلك المصانع ستحصل على ١٥ ألف جنيه عن كل فرصة عمل توفرها ليس في صورة نقدية إنما في صورة سداد لبعض أعباءها

- ضرائب، تأميمات، جمارك، كهرباء أو أى مستحقات لجهة عامة- مع وجود حد أقصى مرتبط بحجم الأجور ٥٠% أو ٦٠% أو ٧٠% أو ٨٠% حسب عدد من الشروط الداخلة فى هذا البرنامج، مع انخفاض هذا الدعم تدريجياً مع الاقتراب من القاهرة.

• وحول الدين العام، أوضح وزير المالية أن الحال فى الدين العام ينطبق على حالة عجز الموازنة إذ أن العبرة بنسبة الزيادة إلى الدخل والنتاج القومى وكلما انخفضت هذه النسبة إلى الناتج القومى ظهر مدى تحسن الاقتصاد وعافيته، بغض النظر عن زيادة هذا الرقم بالجنيهات، فكلما زاد حجم الاقتصاد يكبر زاد معه الدين، والعبرة فى النهاية بأيهما يزيد بنسبة أسرع، وهذا العام سنجد أن الدين العام سينخفض من ٩٠% تقريباً إلى أقل من ٨٠%، وهذا يرجع إلى أن الدخل زاد أسرع من اقتراضى من النظام. وفى العام القادم سينخفض الدين العام إلى أقل من ٧٠% وتدرجياً وعلى مدار السنوات القادمة سيزيد الدخل دائماً بنسبة أسرع من الدين. وبالنسبة للفوائد على الدين العام، أشار سيادته إلى وجود خفض فى نسبة زيادة هذه الفوائد والتي كانت تزيد بنسبة ١٠% سنوياً لتصبح ٣- ٤% وهذا الخفض نتيجة لتخفيض حجم العجز، فالأموال التى دخلت استثنائياً سواء من حساب الخزنة الموحد أو من مصادر أخرى، وأرقام هذه الفوائد لن تزيد كثيراً فمن ٥٠ ملياراً ترتفع إلى ٥١,٩ مليار "تقريباً ٥٢ مليار جنية".

• وبالنسبة لحساب الخزنة الموحد: أشار الوزير أنه من بين الإصلاحات الهيكلية التى أدت إلى تخفيض العجز هذا العام إدخال نظام حساب الخزنة الموحد، وهذا النظام أدخل فى الخزنة العامة ما يقرب من ٤٠ مليار جنية، وهذه الأموال كانت متاحة لكافة الأجهزة المنتشرة فى الدولة، حيث تم نقل هذه الأموال من الجهاز المصرفى إلى الخزنة العامة، دون تأثير على حرية الجهة فى التصرف فى الأموال، مع ترك حرية كاملة للجهات فى السحب والإيداع مع احتساب فوائد لهذه الأموال، وأوضح سيادته أن هذه الأموال غير مملوكة للخزنة العامة، لكن أساسها الخزنة العامة، وكانت تجمع وتوضع فى حسابات خاصة ويستفيد البنك بها طالما هى معطلة من الجهة التى تودعها ويقرضها للحكومة، والمنطق أنه يقرضنا أموالنا. وأوضح الوزير أن هذا النظام معمول به فى كل دول العالم وليس ابتكاراً مصرياً، إذ أن الأموال المرتبطة بالخزنة العامة أياً كان صاحبها - فمن الممكن أن يكون صاحبها شخصاً آخر غير الخزنة العامة لكن أساسها الخزنة - تظل فى حساب الخزنة الموحد. وهذا النظام وفر لنا ٣ مليارات جنية، وهذه الأموال ستكون متاحة إما لتخفيض العجز وإما لزيادة الإنفاق على الاقتصاد القومى.

وقد استعرض وزير المالية أهم ملامح مشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ على النحو التالى:

• فيما يخص الإيرادات، أشار سيادته إلى وجود إيرادات استثنائية فى العام المالى المنصرف ٢٠٠٦/٢٠٠٧، وبالتالى فإن إيرادات ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ستبدو هزيلة لو تم مقارنتها بهذه الاستثناءات التى دخلت فى العام المالى الذى يسبقها، فإيرادات العام القادم ستصل إلى ١٨٤ مليار جنية انطلاقاً من ١٧٢ هذا العام، بمعدل زيادة ٧,٢% وهى نسبة ضئيلة لكنها جاءت نتيجة وجود نحو ١٦ مليار جنية دخلت الموازنة ولن تتكرر مرة أخرى، بزيادة نسبتها حوالى ١٣% من مشروع الموازنة الذى عرض على المجلس العام الماضى. مؤكداً أن هذه الزيادة فى الإيرادات لن تكون من خلال الحصول على نسبة أكبر من فوائض المجتمع ولكن

من خلال توسيع القاعدة المساهمة فى هذه الزيادة. ويتضح ذلك بالنظر إلى هدفنا بتخفيض عدد العاطلين من مليونى مواطن فى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى ١,٥ مليون فى نهاية ٢٠١٠/٢٠١١، وهذا معناه استيعاب قوة العمل التى تزيد كل عام مع تخفيض الموجود حالياً.

وفى سبيل إصلاح هيكل الإيرادات، أشار سيادته إلى أن الإصلاح الجمرى الذى تم من خلاله تخفيض متوسط التعريف الجمرية من ١٤,٦ إلى ٦,٩ أدى إلى انخفاض الحصيلة فى السنة الأولى والثانية وفى هذه السنة عاد مستوى هذه الحصيلة مثل ما كان عليه فى شهر سبتمبر ٢٠٠٤، كما أشار إلى أنه بعد تخفيض الضريبة على الإعلانات من ٣٦% إلى ١٥%، قدرت الحصيلة فى ٣ أشهر بـ ٥٢ مليون جنيه فى حين العام الماضى كانت الحصيلة ٣٥ مليوناً، فهو تعديل أدى إلى زيادة الحصيلة وذلك نتيجة تغيير طريقة التحصيل.

• وعلى جانب المصروفات، أوضح الوزير أن البند الأكبر هو أجور وتعويضات العاملين الذى يشهد زيادة بنحو ١٥% تتضمن الزيادات فى الأجر الأساسى والعلوات والبدلات كما تتضمن تمويل كادر المعلمين الجديد. وأوضح أن الزيادة فى بند الفوائد يعود بالأساس إلى إصدار الخزنة العامة لصك بمبلغ ١٩٧ مليار جنيه يمثل إجمالى مديونية بنك الاستثمار القومى لصناديق التأمينات والمعاشات، لتصبح العلاقة مباشرة بين الصناديق والخزنة العامة بحيث تلتزم الخزنة العامة بأعباء خدمة هذه المديونية وتحول إلى الصناديق ما يستحق لها من فوائد بصورة شهرية لسداد التزاماتها تجاه مشتركيها على أن تحتفظ الصناديق بأية فوائض جديدة دون إلزامها بتحويلها للخزنة العامة. وهذا التطور فى التشابك الذى كان قائماً بين بنك الاستثمار القومى والصناديق والخزنة العامة، ويبقى تشابك آخر للبنك مع الهيئات الاقتصادية يحتاج إلى تدخل لفضه ويجرى البحث عن حل له، لأن هذه الهيئات خارج الموازنة العامة.

• وبالنسبة للدعم والمنح، فقد ارتفعت من ٥١,٨ مليار جنيه إلى ٦٤,٤ مليار جنيه متضمنة أصناف جديدة من الدعم، فضلاً عن أن بند الدعم والمنح يظهر للمرة الأولى الدعم المقدم لقطاع الكهرباء الذى بلغ نحو مليارى جنيه، هذا علاوة على دعم السلع التموينية والمواد البترولية، وأشار سيادته إلى زيادة المنح والمساعدات بنسبة ٣٣,٥% وهى منح لمساعدة جمعيات أهلية ومحافظات ونقابات مهنية. وأكد الوزير أن إتاحة هذه البيانات بشفافية يتيح لصانع القرار اختيار البدائل التى يحتاجها بوضوح ودقة وليختار المجالات التى يفضل أن يوجه إليها الإيرادات العامة لتحقيق ما يبتغيه من أهداف بصورة واضحة وجلية.

• وبالنسبة للاستثمارات العامة، ذكر وزير المالية أنها تصل فى مشروع الموازنة إلى نحو ٢٥,٥ مليار جنيه، بزيادة نحو ١٥% عن الفعليات المتوقعة فى الموازنة الحالية ونحو ٢٦% عن الأرقام المعتمدة فى الموازنة الحالية، وكلها موجهة إلى بنية أساسية لأغراض اجتماعية (صرف صحى، مدارس، محطات مياه)، مع وجود تدعيم لتوجه الدولة نحو مشاركة القطاع الخاص فى الاستثمارات العامة، فضمن مبادئ الموازنة الجديدة أن يدخل القطاع الخاص ليبدأ فى تحمل العبء عن الموازنة. كما أن الحكومة تتجه إلى إنشاء مناطق حرة دون مزايا ضريبية أو جمركية، ولكن بمزايا إدارية تتيح للمستثمر بها أن يحصل على التراخيص اللازمة للعمل من خلال جهة واحدة يخولها القانون ذلك خلال ٧٢ ساعة للتخلص من العبء البيروقراطى. وأشار سيادته إلى توقع زيادة الاستثمار الأجنبى هذا العام إلى ٨

مليار جنيه، ومستهدف في الموازنة القادمة أن نصل إلى ١٠ مليارات دولار، أى تقريبا ٦٠ مليار جنيه استثمارات واردة من الخارج. وذكر الوزير أن هناك خطة للانتهاء من ميكنة المعاملات الجمركية بنهاية ديسمبر ٢٠٠٧، بما يساهم في خدمة العملية الاستثمارية.

وقد استعرض الدكتور يوسف بطرس غالى وزير المالية المبادئ الحاكمة لمشروع الموازنة من خلال استعراض التبويب الوظيفي لتوضيح نصيب القطاعات المختلفة، مشيراً إلى أنها ذات المبادئ في الموازنة الحالية لكن الاختلاف يبدو في ترتيب الأولويات التي شرعت الحكومة في تعديلها بالنظر إلى ما تم إنجازه العام الماضى، ففي العام الماضى احتلت الإصلاحات فى هيكل الإيرادات المقام الأول حيث تم إنجاز العديد من الأهداف ولم يتبق سوى ضريبة المبيعات والضريبة على العقارات المبنية، وهو ما ستسعى الحكومة إلى استكمالها فى المرحلة القادمة، جنباً إلى جنب مع السعى لرعاية محدودى الدخل وتعظيم دور القطاع الخاص فى الاقتصاد والتي أصبحت تحتل أولوية متقدمة فى برامج الحكومة، ومن ثم فقد تصبح المبادئ والأهداف الحاكمة لمشروع الموازنة على النحو التالى:

• رعاية محدودى الدخل، وصلت اعتمادات البعد الاجتماعي إلى ١٣٦ مليار جنيه تمثل ٥٦,٣% من إجمالى المصروفات، بزيادة بنسبة ١٠,٦%، واعتمدت هذه الزيادة على إعادة صياغة منظومة الدعم. وبالدخول فى تفاصيل الدعم نجد أنه لن يتحرك بالنسبة للسلع التموينية، وسيتم تخفيضه على السلع البترولية، بالإضافة إلى الدعم المعتاد على النقل العام، وعلى المزارعين. وهناك أنواع جديدة من الدعم ستظهر العام القادم تعكس التغير الذى يحدث فى الاقتصاد، فالآن ونحن نعتمد فى رفع معدل نمو الاقتصاد القومى على مصدر مختلف عما كنا نعتمد عليه، ندرك أن الفروق بين الدخل تزيد فى هذه المراحل، فكل الدخل تزيد لكن الدخل المرتفعة تزيد بنسبة أسرع، لذا نعمل لزيادة نسبة دخول أصحاب الدخل المنخفضة، والموازنة تعالج هذه الظاهرة إلى حد بعيد ولكن أيضاً فى إطار الموارد المتاحة. وأكد الوزير أن هذه الظاهرة الجديدة جعلتنا نتوسع فى أصناف دعم غير الدعم التقليدى، حيث بدأنا بالانتقال من الدعم على الاستهلاك - بسلع تموينية و سلع بترولية - إلى دعم الإنتاج.

• دعم الإسكان، أكد وزير المالية أن مشروع الموازنة يعكس اهتماماً بجوانب جديدة من المعادلة الاجتماعية لم تتوافر لها الموارد فى الموازونات السابقة، وعلى رأس هذه الجوانب قطاع الإسكان الذى يحصل على دعم بنحو ١,٧ مليار جنيه تشمل الدعم المباشر للإسكان التعاونى إضافة إلى دعم أسعار الفائدة على قروض التمويل العقارى التى يتوقع أن تصل بنهاية العام الحالى إلى نحو ٢,٥ مليار جنيه. وأكد أنه من المنتظر أن يسهم ذلك فى إحداث طفرة ضخمة فى القطاع العقارى تمتد آثارها إلى العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى.

• دعم الضمان الاجتماعى، أشار وزير المالية إلى أن مشروع الموازنة خصص مليار جنيه للضمان الاجتماعى يستهدف بها زيادة عدد الأسر المستفيدة من نحو ٨٥٠ ألف أسرة حالياً إلى مليون أسرة تمول من احتياطات الموازنة، كما هو الحال مع تكاليف دعم الاستثمارات فى صعيد مصر، كما يتضمن نحو ٣ مليار جنيه منح ومساعدات بزيادة تصل إلى نحو ٣٣,٥% عن الموازنة الحالية. كما أشار إلى زيادة معاش الضمان الاجتماعى إلى ١٠٠

جنيه، وخصص لكل طفل ٢٠ جنيه^{٢٤}، بحيث من الممكن أن يصل معاش الضمان للأسرة إلى ١٨٠ جنيه شهريا. فضلا عن الخدمات الأساسية التي يتم دعمها من خلال تطويرها وتحسين جودتها، مثل تخصيص ١,٦ مليار جنيه لكادر المعلم كخطوة أولى، وبتكلفة إجمالية تصل إلى أكثر من ٤ مليارات جنيه.

• دعم العلاج على نفقة الدولة، استجابة إلى طلبات المجلس تم زيادة المخصص للعلاج على نفقة الدولة بنسبة ١٣,٥% في الموازنة القادمة. وحول متأخرات العلاج على نفقة الدولة أكد الوزير أن تلك المتأخرات جزء من مشكلة أكبر، لذا جرى وضع ضوابط لتحديد لمن يتم الصرف، وفيما يصرف، بالتشارك مع وزارة الصحة لعلاج مشكلة المتأخرات وجعل الأموال متاح مباشرة لعلاج المواطنين. مشيرا إلى أن الإنفاق على الصحة لا يشمل وزارة الصحة فقط، ولكن أيضا هناك مستشفيات تعليمية جامعية، وهناك وحدات صحية تابعة للمحافظات، وأن التبويب الوظيفي للموازنة يجمع كل هذا تحت بند الصحة.

• التعليم والصحة، أشار وزير المالية إلى أن الموارد المخصصة للتعليم كلها تزيد بنسبة ١٢,٢% إلى ٣٠,٨ مليار جنيه، والموارد المخصصة للصحة تزيد بـ ١٣,٥% أى إلى ١٠,٦ مليار جنيه، أى أن مخصصات التعليم والصحة معاً تقدر بـ ٤١ مليار جنيه تقريبا، وهى تعادل المقدر لدعم السلع البترولية، وتساءل عن منطقية ذلك واقترح إلغاء دعم السلع البترولية باستثناء بعض الحاجات الأساسية مثل البوتاجاز- فهو أساسى للطبقات الفقيرة- وبعض السلع الأخرى، وذلك مقابل معالجة مشاكل التعليم والصحة، وإتاحة القدرة لتمويل كل إجراءات التأمين الصحى، وذكر أن هذه المشكلة لا بد وأن تحل على مراحل، مؤكدا على أن إعادة هيكلة الدعم هو عنصر أساسى فى السياسية المالية القومية.

• الدعم، فى إطار الفلسفة الجديدة والخاصة بإعادة توزيع تركيبة الدعم، أوضح وزير المالية أنه يوجد ثلاثة أنواع من الدعم تحت بندين رئيسيين:

- دعم استهلاكي ودعم العملية الاستهلاكية، وهو دعم يساند محدودى الدخل، والمعايير الدولية المتعلقة بتكلفة الدعم وتسريبه توضح أن المعدل الدولى لتسريب الدعم لغير مستحقيه هى ٢٠% وتتراوح النسبة فى مصر بين ٤٠ - ٥٠% تتسرب عند التوزيع، فالقمح يفقد منه ١٠% سواء فى إهداره فى شون مفتوحة أو عدم وجود قدرة تخزينية استيعابية أو بيعه لمن لا يستحق، ونفس الوضع بالنسبة للبنزين فالفقير لا يستخدمه وحتى وسائل تنقلاته تستخدم السولار وليس البنزين.

- دعم جديد يتمشى مع الأحوال الجديدة للاقتصاد المصرى (الدعم الإنتاجى)، حيث أن ٨٠% من الدخل المولد فى مصر ينتجه القطاع الخاص، ويتمثل الدعم هنا فى تنمية القدرة الكسبية للفقير وقدرته على توليد دخل وقدرة المصانع على تطوير تكنولوجياتها واستفادة الفقير من هذا التطوير وزيادة استهلاكه وقدرته على الوفاء بهذا الاستهلاك.

وأشار الوزير إلى أن الدعم التموينى الثابت، ودعم المنتجات البترولية موجود وسيتم التعامل مع تدبذباته على مدى العام، والمطلوب الآن هو إعادة توزيع تركيبة الدعم دون

²⁴ صدر قرر رئيس الجمهورية فى ٢٠٠٧/٨/٨ بزيادة المنحة الشهرية لطلاب المدارس من الأسر المستحقة للضمان الاجتماعى إلى ٤٠ جنيه للطلاب وبحد أقصى خمسة طلاب للأسرة الواحدة.

الانتعاش من مستواه. وفي إطار هذا الدعم الجديد ودعم القدرة الكسبية للمواطن المصري فإن هذا النهج يتمثل في الآتي:

- دعم الصادرات بما يولد فرص عمل وموارد أكبر، وهذا الدعم تضاعفت ميزانيته خلال السنوات الماضية من ٢٠٠ مليون إلى ٢ مليار في موازنة العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ وهو قطاع عالي الجودة وعالي القدرة في توليد الموارد والدخول.
- دعم المناطق الصناعية للتسهيل على المنتج لبدء العمل وتعيين أشخاص وتوليد دخول.
- دعم الصعيد، وهو دعم بقيمة ١٥ ألف جنيه يقدم للمستثمر عن كل فرصة عمل يوفرها وفقاً لشروط معينه ولا يسدد في صورة نقدية مباشرة وإنما في صورة رفع بعض الإنفاقات عن كاهله (ضرائب، تأمينات، طاقة،...) في حدود هذا المبلغ.
- دعم التدريب، من خلال اعتماد ٥٠٠ مليون جنيه لتدريب العمالة المصرية للتوائم مع احتياجات السوق، مؤكداً أنه في ظل معدلات نمو الربع الثالث من العام والتي تصل لنحو ٧,٥% ولو استمر النمو خلال الأربع سنوات القادمة بنفس المعدل سيصبح هناك ندرة في العمالة لبعض التخصصات التي يحتاجها سوق العمل.

وفي هذا السياق أكد سيادته أنه وللمرة الأولى تطرح الحكومة منظومة الدعم للإنتاج بدلاً من الاستهلاك، بما يرفع من القدرة الكسبية للفقراء ويعينهم على تخطي خط الفقر. وعرض لأوجه أخرى لإنفاق الدعم وتوزيع فيما بين دعم للسینما حفاظاً على ريادة الثقافة المصرية ودعم العلاج المواطنين على نفقة الدولة (من ١,٠٠ إلى ١,٤ مليار جنيه)، بالإضافة إلى دعم صناديق المعاشات "المعاشات العسكرية" (٢ مليار جنيه)، ودعم معاش الضمان الاجتماعي والذي من المتوقع أن يصل إلى مليون أسرة العام القادم بزيادة ١٢ - ١٣% عن العام السابق (٦٤ مليار جنيه).

- مشاركة القطاع الخاص، أشار وزير المالية إلى أن الموازنة القادمة ستشهد انطلاق آلية المشاركة بين القطاع العام والخاص في تنفيذ مشروعات البنية الأساسية، ليرفع عن كاهل الحكومة جانباً من الاستثمارات الضخمة المطلوبة لهذه المشروعات، وقال أن البداية ستكون في طرح شريحة من ٣٠٠ مدرسة وفق مواصفات محددة وبعقود دقيقة ومحكمة، وتأجيرها لمدة ١٥ عاماً وبعد ذلك تتول للدولة. وبهذا لن نتكلف ثمن المدرسة، كما نضمن الكفاءة والجودة لوجود منافسة بين القطاعات، حيث تقدمت ١٢ شركة من شركات مقاولات عملاقة لتنفيذ هذا المشروع، ويفيد البحث الأولى لهذه الشركات بأن الفصل الذي وضعناه بالمواصفات التي حددناها يتكلف ٧٥ أو ٨٠ ألف جنيه في حين أنه يكلف الدولة من ١٠٠ - ١١٠ آلاف جنيه، مؤكداً أنه بالإمكان طرح المشروع بالكامل - ٣٠٠٠ مدرسة - وحدة واحدة لأننا أصبحنا غير محددين بتمويل. وأوضح أن هذا الأمر لا يخص المدارس فقط حيث سيبدأ العمل لطرح محطات الصرف الصحي بعد تحديد المواصفات التي يتم البناء وفقاً لها، وأضاف أن المرحلة القادمة ستشهد طرح ١٠٠ وحدة صحية في الريف تقدر تكلفتها بمليار أو مليار ونصف ولا يمكن تنفيذها قبل مرور ثلاث سنوات في إطار العبء الواقع على كاهل الموازنة، ولكن من خلال التعاقد مع القطاع الخاص سيتوافر لدينا ١٠٠ وحدة خلال سنة واحدة، وفي السنة التالية نخصص ١٠٠ مليون جنيه كتمن للإيجار. وبهذه المبادرة سنجد

أنا سننقق ١٠ مليارات جنيه بدون أن تظهر في الموازنة، يستفيد بها القطاع الخاص، ويتحسن معدل النمو، وأيضاً المجتمع بتعجيل الخدمات الاجتماعية المقدمة له.

• دعم الإنتاج والتصدير، أوضح الوزير أن مشروع الموازنة يقر زيادة في مخصصات دعم الصادرات من ١,٥ مليار جنيه حالياً إلى ٢ مليار جنيه، كما يزيد من اعتمادات دعم المناطق الحرة من ٢٠٠ مليون جنيه إلى ٨٠٠ مليون جنيه، كما يخصص ٥٠٠ مليون جنيه لأول مرة لتدريب وتأهيل ما يقرب من ٢٨٠ ألف شخص في المجالات التي تطلبها الشركات والمشروعات تبعا لاحتياجاتها، سواء تم تدريبهم في المراكز الحكومية أو لدى الشركات وبمعرفة على نفقة الحكومة. كما يرصد مشروع الموازنة ٢٠٠ مليون جنيه لدعم الاستثمارات في الصعيد في إطار خطة تتكلف نحو مليار جنيه لهذا الغرض. وأوضح وزير المالية أن القدرة التصديرية قد نمت خلال النصف الأول من العام الحالي بنسبة ٤٦% ومتوقع أن تنمو في النصف الثاني بأكثر من ٤٠%، مؤكداً استهداف معدل نمو للصادرات لا يقل عن ٣٠% سنوياً بما يعنى مضاعفة الصادرات كل ثلاث سنوات، أو كل سنتين ونصف السنة، وهو من أعلى معدلات نمو الصادرات عالمياً. مشيراً إلى أن دعم التصدير، والصعيد، والمناطق الصناعية له أثره المباشر على معدل النمو، لأننا لا ندعم استهلاكاً ولكن ندعم القدرة على توليد الدخل.

وأنتهى الوزير بيانه حول مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ بالإشارة إلى أن نتائج الإصلاحات الهيكلية في أدوات الموازنة العامة تشجع على المضي في طريق اتخاذ المزيد من الخطوات، فقد أدت هذه الإصلاحات إلى وفر ملحوظ دون أية تكاليف مجتمعية، ومن المتوقع أن يزداد هذا الوفر مع استكمال عملية ميكنة الموازنة العامة التي ظلت إلى العام الماضي تتم بصورة يدوية لنحو ٤٤ ألف بند. وأكد الوزير أن ميكنة عملية إعداد الموازنة العامة هي التي مكنت الوزارة من الإسراع بتقديم مشروعات قوانين الخطة والموازنة استجابة للتعديلات الدستورية التي تم إقرارها مؤخراً. وأشار إلى أن إدخال نظام حساب الخزانة الموحد فتح الباب لميكنة باقى المدفوعات والإيرادات الحكومية التي تستغرق حالياً نحو ١٧ يوم في المتوسط لأنها تتم بصورة نقدية أو بتحويلات مصرفية، وأن تخفيض هذه المدة إلى ٢٤ ساعة فقط سوف يوفر للموازنة العامة نحو مليارى جنيه شهرياً لتحملها حالياً في صورة فوائد وأعباء تمويلية.

وشدد الوزير على أن استكمال هذه الخطوات الإصلاحية يتطلب ضرورة إجراء مراجعة واسعة لنظام ضرائب المبيعات وإصدار قانون جديد يعيد هيكلة نظم التأمينات والمعاشات بصورة تضمن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قبل مشاركتها دون الاعتماد على الخزانة العامة. وأعرب الوزير عن أمله في أن تساهم هذه الإجراءات في تخفيض عجز الموازنة العامة إلى نحو ٢-٣% من الناتج المحلى الإجمالى بحلول عام ٢٠١١/١٠، وهو مستوى مناسب لوضع دولة مثل مصر.

وفي ختام بيانه، أكد وزير المالية أن وزارة المالية تبنت سياسة الانفتاح على المجتمع، وأصبحت كافة البيانات المالية لديها متاحة للجميع من خلال مطبوعاتها وموقعها على شبكة الانترنت لإتاحة الفرصة لكافة المختصين والمهتمين للمشاركة في رسم توجهات الوزارة، مؤكداً على أن جزءاً كبيراً مما تحقق في العام الماضى وهذا العام وما نأمله العام القادم منبعه تعاون الحكومة مع المجلس الموقر في صياغة سياسة تخدم هذا البلد، وتخدم قدرته على

النمو، وتخدم قدرته على توليد الدخل، وتخدم قدرته على حماية محدودى الدخل، وفي النهاية تخدم قدرتنا جميعا على التنمية، ومبديا أمله فى استمرار هذا التعاون والذي يعتمد عليه شخصيا فى تمرير السياسات ويحافظ على الإنجازات التي تحققت.

٣- بيان وزير التنمية الاقتصادية ٢٥

عرض السيد الدكتور عثمان محمد عثمان وزير الدولة للتنمية الاقتصادية للملامح الرئيسية لمشروع الخطة الخمسية السادسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام (٢٠٠٨/٢٠٠٧ - ٢٠١٢/٢٠١١) وخطة عامها الأول ٢٠٠٧/٢٠٠٨ فى أكثر من مناسبة أمام لجان وجلسات مجلسى الشعب والشورى، أشار فيها إلى أن استمرارية وتواصل خطط التنمية تعكس جهداً دعوياً متواصلًا حقق إنجازات وواجه تحديات، وأن هذه الخطة جاءت بسماوات غير مسبوقة، لا تعكس فحسب تغير البنية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وإنما تجسد أيضا أملاً واثقاً فى إرساء أساس اقتصاد قوى ونهضة تنموية حقيقية، كما تم إعداد الخطة وتحديد أهدافها وسياساتها ومكوناتها لتأتى ترجمة دقيقة للبرنامج الانتخابى للسيد رئيس الجمهورية الذى التزمت به الحكومة، كما تلتزم بميثاق الشرف الذى تعهدت فى إطاره الحكومة بمواصلة جهود الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى والسياسى، إضافة إلى الالتزام بإحداث تحسين مستمر فى مستوى التنمية البشرية لتحقيق كافة الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة مع حلول عام ٢٠١٢ وليس عام ٢٠١٥ كما تطرحه الأمم المتحدة. وأشار الوزير إلى أن أهم عناصر ومكونات خطة التنمية المعروضة تتمثل فى النقاط العشر التالية:

- تحقيق معدل نمو اقتصادى حقيقى لا يقل عن ٨% سنويا: بما يؤكد استمرار الانطلاقة الاقتصادية التى بدأت فى العامين الأخيرين وتساعد معدلات النمو حتى تجاوزت ٧% هذا العام، كما يرتبط هذا المعدل المنشود بأداء القطاعات الاقتصادية الرائدة سريعة النمو والتي تدعم التطورات الهيكلية فى البنية الاقتصادية سواء فى قطاع الصناعة والصناعة التحويلية - تحديداً- أو فى قطاع البترول والغاز الطبيعى أو فى قطاعات الاتصالات والمعلوماتية فضلا عن النمو المتصاعد والرواج فى قطاع السياحة، دون تجاهل للقطاعات التقليدية كالزراعة والتشييد والبناء.
- التشغيل: من خلال زيادة القدرة الاستيعابية لسوق العمل ليسمح بتشغيل أكبر عدد ممكن من الأفراد وباستهداف توفير ٣,٨ مليون فرصة بمعدل ٧٥٠ ألف فرصة سنويا خلال فترة الخطة بما يسمح باستيعاب كل الزيادات المتوقعة فى القوى العاملة، بالإضافة إلى استيعاب قدر من المتعطلين لينخفض عددهم إلى ١,٤ مليون فرد، وبذلك ينخفض معدل البطالة إلى ٥,٥% بنهاية الخطة.
- تحسين الدخل ومستوى المعيشة: إن تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادى يضمن توفير مزيد من فرص العمل والكسب للمشتغلين الجدد، ويعنى فى نفس الوقت ارتفاع متوسط الدخل وتحسن مستوى المعيشة، وتستهدف الخطة الارتفاع بمتوسط دخل الفرد السنوى إلى ما يربو على ١٣ ألف جنيه، وهو ما يعنى زيادة الدخل الفردى الحقيقى بنحو ٣٤% خلال

25 عرض شامل للبيانات التى ألقاها السيد الوزير حول مشروع الخطة فى كل من: مجلس الشعب، الفصل التشريعى التاسع، دور الانعقاد العادى الثانى، مضبطة رقم (٩٢) - اجتماع لجنة الشئون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى بتاريخ ٢٠٠٧/٤/١٥، دور الانعقاد العادى السابع والعشرون، مضبطة رقم (٩٠) - اجتماع لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب بتاريخ ٢٠٠٧/٤/١٥.

فترة الخطة وذلك مع استبعاد أثر الزيادة فى الأسعار. كما أن تحقيق هذا الهدف مرهون بالسيطرة على التضخم وخفض معدله إلى مستوى مقبول فى حدود من (٦% - ٧%).

• تحسين نوعية الحياة والخدمات الاجتماعية والمنافع العامة: حيث تركز الخطة على مواصلة تحسين مؤشرات التنمية البشرية والاجتماعية، كما تستهدف الخطة معدلات أفضل فى كافة مؤشرات التنمية ذلك أن توجهات الخطة راعت البعد الاجتماعى قدر مراعاتها للبعد الاقتصادى. ففى مجال التعليم ما قبل الجامعى تهدف الخطة إلى زيادة أعداد الملتحقين بمراحل التعليم المختلفة، ليصل عددهم الكلى إلى ٢٢,٣ مليون طالب بنهاية الخطة فضلاً عن ضمان ارتفاع نسبة الالتحاق فى مختلف مستويات التعليم. وفى مجال التعليم العالى، تهدف الخطة إلى الوصول بإجمالى عدد المقيدى فى جميع مؤسسات التعليم الجامعى والعالى إلى نحو ٣,٤ مليون طالب وطالبة، والارتفاع بنسبة المقيدى بالتعليم العالى والفنى إلى ١٢% من إجمالى فرص التعليم العالى، بجانب برنامج قوى لمحو أمية ٨ ملايين فرد خلال خمس سنوات. وفى مجال الصحة تستهدف الخطة خفض معدلات وفيات الأطفال الرضع من خلال برنامج شامل لتحسين الخدمات الصحية، وخفض معدل وفيات الأطفال تحت سن ٥ سنوات من ٣٥ فى الألف إلى ٢٠ فى الألف، وزيادة عدد الوحدات الصحية الريفية لدورها الهام فى توفير الرعاية الصحية الأولية.

• زيادة الحجم الإجمالى الاستثمار: حيث تستهدف الخطة تحقيق معدلات نمو مرتفعة وخلق فرص عمل جديدة من خلال جذب استثمارات إجمالية تقدر بترليون و ٢٩٥ مليار جنيه خلال السنوات الخمس بزيادة ١٦٠% عن الاستثمارات المنفذة خلال الخطة الخمسية السابقة التى سوف تنتهى هذا العام، وبهذه الاستثمارات فإن معدل نمو الاستثمار كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى سيرتفع من ١٩% خلال هذا العام إلى ٢٤% أى أن ربع الناتج المحلى الإجمالى يوجه إلى الاستثمار وهذا هو المحرك الرئيسى لعملية النمو.

• زيادة الاستثمارات العامة وإعادة توزيعها: فقد التزمت الحكومة ليس فقط بزيادة حجم الاستثمارات العامة، وإنما بتغيير توجهات توزيع هذه الاستثمارات بما يعكس أولويات وأهداف خطة التنمية. وتقدر الاستثمارات الحكومية بحوالى ١٥٩ مليار جنيه خلال الخمس سنوات القادمة منها ٣٠ مليار جنيه هذا العام بنسبة ١٧% من إجمالى استثمارات الخطة. كما أنه لأول مرة سيتم إدراج استثمارات تقدر بحوالى ٤٤ مليار جنيه لمشروعات الصرف الصحى، ١٨ مليار جنيه لمشروعات المياه، بالتركيز على المشروع القومى للصرف الصحى بالقرى الذى يخدم خلال الثلاث سنوات القادمة حوالى ١١٠٠ قرية.

• تعظيم دور القطاع الخاص فى الاستثمارات: فالقطاع الخاص من المستهدف أن يلعب دوراً مهماً فى خطة التنمية وتحقيقها باستثمارات تصل إلى حوالى ٨٥٠ مليار جنيه أى حوالى ثلثى الاستثمارات التى تستهدفها الخطة، وفى العام الأول ٢٠٠٧/٢٠٠٨ من المستهدف أن يقوم القطاع الخاص باستثمارات تصل إلى حوالى ١١٥ مليار جنيه بالمقارنة باستثمارات تم تنفيذها هذا العام تصل إلى حوالى ٩٠ مليار جنيه بنسبة زيادة ٢٨% تقريباً.

• تنمية وتعزيز علاقات التعامل مع العالم الخارجى: فالخطة تستهدف تدعيم التوجه التصديرى من خلال زيادة الصادرات بمعدل سنوى حقيقى لا يقل عن ١٢% سنوياً، ليصبح الإنتاج للتصدير وليس فقط الإنتاج للسوق المحلى هو المحرك الثانى للاقتصاد وتحقيق معدلات النمو والتشغيل بعد الاستثمار.

- إدماج النوع الاجتماعي في التخطيط والتنمية: تولى الخطة اهتماماً بالغاً بقضايا المرأة وتمكينها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً من خلال خطة متكاملة للنهوض بالمرأة المصرية على مستوى المحافظات بدءاً من مستوى المراكز والأحياء إلى مستوى المحافظة.
- البعد المكاني لتحقيق التوازن الجغرافي والإقليمي: مراعاة البعد المكاني في الخطة لتحقيق التوازن الجغرافي الإقليمي للتنمية وخصوصاً محافظات الصعيد، حيث أوردت الخطة صراحة ضمن أهدافها الرئيسية تضييق التفاوتات المكانية وضمان نمو عادل في فرص التنمية في المحافظات المختلفة، وخاصة في محافظات الصعيد وبالتالي أكثر من نصف الاستثمارات الحكومية سيتم تنفيذها في مشروعات تخدم المحافظات مباشرة، كما تم تخصيص حوالى ١٣% من الاستثمارات الحكومية لمشروعات تتولاها وزارة التنمية المحلية ودواوين عموم المحافظات بتطبيق اللامركزية دون الرجوع أو الانتظار لموافقات وزارة التنمية الاقتصادية أو وزارة المالية. ودليل اهتمام خطة الدولة بتنمية الصعيد أن الاستثمارات الحكومية في خطة العام الأول (٢٠٠٧/٢٠٠٨) بلغت حوالى ٧,٣ مليار جنيه، بما يقرب من ثلث الاستثمارات الحكومية الموزعة والبالغة نحو ٢٢ مليار جنيه، وترتفع هذه النسبة إلى أكثر من ٤٢% من الاستثمارات المخصصة لدواوين عموم المحافظات الموجهة لمحافظات الصعيد بصفة أساسية.

ثانياً: مناقشات مجلس الشورى لمشروع الخطة والموازنة

تقضى المادة (١٩٥) من الدستور والمنظمة لصلاحيات مجلس الشورى فيما يخص نظر وإقرار مشروعات القوانين على أن "يؤخذ رأى مجلس الشورى فى مشروع الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأيضا مشروعات القوانين التى يحيلها إليه رئيس الجمهورية، وما يحيله رئيس الجمهورية إلى المجلس من موضوعات تتصل بالسياسة العامة للدولة أو سياساتها فى الشئون العربية الخارجية، ويبلغ المجلس رأيه فى هذه الأمور إلى رئيس الجمهورية ومجلس الشعب"، وفى إطار هذا النص الدستورى وفى عام ١٩٩٦ أحال رئيس الجمهورية مشروع قانون الموازنة إلى مجلس الشورى ومنذ ذلك التاريخ استقر هذا الدور لمجلس الشورى بأن يؤخذ رأيه فيما يخص الموازنة العامة للدولة وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.^{٢٦}

ونستعرض فيما يلى أهم المناقشات والمداومات التى دارت حول مشروع الموازنة العامة والخطة لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ فى لجان وجلسات مجلس الشورى.

١ - مناقشة مشروع الموازنة والخطة فى لجان المجلس

أحال السيد الأستاذ رئيس مجلس الشورى بجلسة المعقودة فى ٢/٤/٢٠٠٧ إلى لجنة الشئون المالية والاقتصادية، قرار رئيس الجمهورية بمشروع قانون يربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ لنظره وإعداد تقرير عنه يعرض على المجلس. وقد قامت اللجنة بعقد عدة اجتماعات ومجموعات عمل لدراسة الوثائق الخاصة بمشروع الخطة والموازنة، كما جرت مناقشات موسعة بشأنهما، تولى خلالها السيدان وزيرى المالية والتنمية الاقتصادية التعقيب على ملاحظات الأعضاء، نعرض لها على النحو التالى:

²⁶ لم تكن المادة ٩٥ مشمولة فى التعديلات الدستورية التى أقرت هذا العام، ومن ثم بقى اختصاص مجلس الشورى فيما يتعلق بمشروع الخطة والموازنة عند مجرد أخذ الرأى فقط.

• ففيما يتعلق بمشروع الموازنة، تلقى السيد وزير المالية إشادة واسعة من أعضاء اللجنة تركزت على السياسات المالية التي يتبناها منذ توليه مسؤولية وزارة المالية، والتي بدأت تؤتي ثمارها بوضوح، مطالبين بالإسراع في اتخاذ المزيد من الخطوات الإصلاحية التي تصب في صالح المواطن والاقتصاد الوطنى.

وردأ على التساؤل حول عدم إحساس المواطن العادى بالعائد من السياسات المالية والتحسين الاقتصادى الذى تشير إليه الأرقام الحكومية، أوضح الوزير أن انعكاس آثار الإصلاح والتحسين الاقتصادى على المواطن تتوقف على مدى سرعة استجابة الاقتصاد للإصلاحات الاقتصادية، وهى مسألة تختلف من دولة لأخرى وتمتد من عدة شهور إلى عدة سنوات أحيانا، فقد استغرق الأمر فى البرازيل ١٨ شهر فقط، بينما احتاج فى الأرجنتين إلى سبع سنوات كاملة، وأوضح أن الوضع فى مصر قد يحتاج ٣-٤ سنوات تقريبا، وهى المدة المماثلة للتخطيط وتنفيذ مشروع اقتصادى معقول.

وتعقيباً على الاستفسار عن مدى استعداد القطاع الخاص للمشاركة فى خطة الحكومة لإشراكه فى مشروعات البنية الأساسية، أكد وزير المالية أن ضمان مشاركة القطاع الخاص فى مشروعات البنية الأساسية هو حافز الربح مثل أى مشروع آخر، وأن الحكومة ملتزمة بتنفيذ المشروعات المطروحة للقطاع الخاص وفقاً للخطة المحددة إذا لم يقبل القطاع الخاص على تنفيذها، وأشار إلى أن الحكومة أعلنت عن البدء فى طرح عدد ٣٠٠ مدرسة بالمشاركة مع القطاع الخاص ووفقاً للشروط والمواصفات الفنية المعتمدة من هيئة الأبنية التعليمية، وقد تقدمت خمسة شركات كبرى لهذه المدارس، منها ثلاث شركات عالمية وشركتين مصريتين. وأوضح أن بعض هذه الشركات طلبت زيادة عدد المدارس المطروحة لضمان المزيد من الجدوى الاقتصادية، غير أن الحكومة اكتفت بهذا العدد كمرحلة أولى لضمان إتاحة الفرصة لمشاركة الشركات المصرية، وأن الدراسات التى أجرتها هذه الشركات أوضحت أن تكلفة إنشاء الفصل ستكون أقل بكثير من تكلفته الحالية، وذلك لأن القطاع الخاص لديه آليات أكفا فى تنفيذ مثل هذه المشروعات.

وتعقيباً على انتقاد كون الاعتمادات المخصصة لدعم الطاقة أكبر من تلك المخصصة لقطاعى التعليم والصحة معاً، أشار وزير المالية إلى أن إحدى الدراسات أوضحت أن نصيب الأسرة الواقعة ضمن أفقر ٢٠% من الأسر نصيبها من دعم الطاقة سنويا ٣٢٠ جنيه، بينما الأسرة الواقعة ضمن أغنى ٢% من الأسر نصيبها ١٧٠٠ جنيه سنويا. وأوضح أن تكلفة إنشاء شبكة للغاز الطبيعى على مستوى الجمهورية تصل إلى ٢,٥ مليار دولار، لذا سيتم طرح هذا المشروع للتنفيذ بالمشاركة مع القطاع الخاص، لىتم توصيل الغاز إلى جميع البيوت فى المناطق التى تصل إليها الشبكة بصورة إجبارية مع تحميل تكاليف التوصيل على سعر الغاز.

وردأ على الاستفسار عن عدم ظهور صك المديونية الخاص بصناديق المعاشات بأرقام المديونية الحكومية، ودور بنك الاستثمار القومى فى المرحلة القادمة. أوضح السيد الوزير أنه تم إجراء مقاصة بين مديونية بنك الاستثمار لصناديق التأمينات والمعاشات ومديونية البنك لوزارة المالية، وتم تضمين الفارق ضمن أرقام المديونية بالموازنة العامة ففقرت من ٣٦ مليار جنيه إلى ٥٠ مليار جنيه. وأكد أن بنك الاستثمار القومى سيظل هو المشرف على

الإفناق الاستثمارى فى الدولة لأن لديه الخبرات والكفاءات اللازمة لذلك، وهناك اتجاه لأن توكل إليه مهمة متابعة التنفيذ فى المشروعات الحكومية الكبيرة للاستفادة من خبرته فى هذا المجال، وأكد أن الحكومة تعمل على تبسيط علاقة البنك بالحكومة والجهات العامة وفك التشابكات الموجودة بها لإتاحة الفرصة للبنك للعمل بمزيد من المرونة والكفاءة.

وبخصوص المطالبة بتطبيق موازنات البرامج والأداء فى الموازنة العامة للدولة. أوضح الوزير أن تطبيق هذا النظام يحتاج إلى أن تمتلك وزارة المالية خبرات ضخمة فى شتى المجالات حتى يمكنها قياس أداء الجهات الحكومية المختلفة، وهو ما لا يمكن توفيره فى الوقت الراهن، كما لا يمكن إيكال هذه المهمة إلى الجهات المعنية حتى لا تكون بيدها سلطة التنفيذ والتقييم فى ذات الوقت، وأكد أن الوزارة تسير فى هذا الاتجاه خطوة بخطوة لتطبيقه على مدى زمنى معقول وفقاً لتوافر متطلبات ذلك.

وفيما يخص الاستفسار عن سبب عدم تحقيق الهيئات الاقتصادية لعائد معقول. أوضح وزير المالية أن تدنى العائد على الاستثمارات العامة فى الهيئات الاقتصادية يعود إلى أنها تدار بمنطق اجتماعى فى كثير من الأحيان تطبيقاً لسياسات مخططة من جانب الحكومة معروف سلفاً أنها ستؤدى إلى خسائر مالية.

ورداً على الشكوى من عدم توافر البيانات الخاصة بالأوضاع الاقتصادية فى مصر. أكد وزير المالية أن كافة البيانات الاقتصادية متاحة على موقع وزارة المالية وعلى شبكة المعلومات الدولية وفى العديد من مطبوعاتها التى تنشر بصفة منتظمة. وأكد أن بيانات جهاز التعبئة والإحصاء هى البيانات المعتمدة رسمياً كبيانات عامة، وكذا بيانات بعض الجهات السيادية الأخرى فى مجالات معينة مثل البنك المركزى. وشدد على أن الحكومة حريصة على توفير أقصى قدر من الشفافية فى توفير الأرقام والمعلومات ولا يمكن أن تتعمد إخفاء أو تشويه أى بيانات لأغراض معينة.

• وفيما يتعلق بمشروع الخطة، أشاد أعضاء اللجنة بما توحى به الخطة الخمسية السادسة مبدئين تفاعلاً حيالها، وأشادوا بزيادة حجم الاستثمارات العامة وزيادة نسبة النمو، كما تساءلوا عن مصادر تمويل هذه الاستثمارات فى ظل زيادة حجمها بمشروع الخطة، ومدى انعكاسها على المواطن المصرى، وشددوا على أهمية التخطيط التأشيرى، وأهمية التركيز على برامج الصيانة ومتابعة تنفيذ برامج التخطيط حتى تتحقق أهداف الخطة لتخفيف الأعباء عن المواطنين. وتساءلوا عن مدى نجاح السياسة النقدية فى ضبط أسعار السلع والخدمات، ومدى استمرار ربط الجنيه المصرى بالدولار وعلاقة ذلك بالتصدير. وانتقد الأعضاء ضالة معدل النمو فى القطاع الزراعى مؤكدين على أهمية تفعيل صندوق موازنة أسعار الحاصلات الزراعية. وطالبوا بالاهتمام بزيادة الصادرات لتحقيق التوازن فى الميزان التجارى، وبإجراء الدراسات المتأنية لمحاوالت التنمية الجديدة حتى لا يتم إهدار المال العام فى مشروعات لا تحقق عائداً مجزياً للاقتصاد الوطنى. وأشاد أعضاء اللجنة بما تستهدفه الخطة من خفض معدل الفقر من ٢٠% إلى ١٥%، وطالبوا بترشيد دعم الطاقة الذى لا يصل إلى مستحقه، وضرورة تأمين مصادر الطاقة والمياه.

وقد عقب السيد وزير التنمية الاقتصادية مؤكداً أن معدل النمو الاقتصادى خلال العامين الأولين فى الخطة الخمسية الماضية بلغ ٣,٥%، وأنه بعد الانتعاش التدريجى للاقتصاد المصرى خلال السنوات الأخيرة زاد معدل النمو ليصل إلى نحو ٧% بالرغم من تشكيك

البعض فى هذه البيانات مؤكدا أنها مؤشرات فعلية وواقعية، وأن الخطة الخمسية السادسة تستهدف الوصول بمعدل النمو الاقتصادى إلى ٨%، مؤكدا أن مرونة الاقتصاد المصرى وإيجابياته تشجع الوصول إلى هذا المعدل، وأن معدل البطالة طبقاً لآخر الإحصاءات التى أجراها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء تصل إلى ٩%. وذكر الوزير أن الخطة تستهدف الانتقال من مرحلة توفير الخدمة إلى مرحلة جودة الخدمة، فى جميع القطاعات الخدمية.

٢ - مناقشات المجلس وتعقيب الحكومة

على مدى أربع جلسات عقدها مجلس الشورى خلال يومى ١٥، ١٦ مايو ٢٠٠٧، نظر المجلس تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية بشأن مشروعى الخطة والموازنة للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ وذلك بحضور السيدى وزيرى المالية والدولة للتنمية الاقتصادية^{٢٧}.

أ) تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية

فى ختام مناقشات لجان مجلس الشورى لمشروعى الخطة والموازنة، انتهت لجنة الشئون المالية والاقتصادية ومكاتب اللجان النوعية المختصة بالمجلس إلى إعداد تقرير بشأنهما تضمن التوصيات التالية:

- ضرورة تحديد الالتزامات المالية المترتبة على تنفيذ برنامج السيد الرئيس باعتباره خطة عمل للحكومة فى مشروع الموازنة العامة، إعمالاً لمبدأ الشفافية الذى تقوم عليه المالية العامة الحديثة.
- أهمية تفعيل آليات قوانين الضرائب الجديدة وتعديلاتها لتحصيل المتأخرات الضريبية، وإنهاء المنازعات التى تؤجل تحصيل الضرائب المختلفة بما يوفر إيرادات ضريبية للموازنة العامة، ويساهم فى تحسين العلاقة بين الممولين والإدارة الضريبية. فضلاً عن تطوير التشريعات الضريبية الأخرى كالضريبة العقارية، والضريبة العامة على المبيعات وتحويلها إلى ضريبة على القيمة المضافة.
- التنبيه للانخفاض المتتالى لإيرادات المنح الخارجية، بجانب وجود إيرادات استثنائية فى موازنتى ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بسبب رخصة المحمول والجيل الثالث.
- زيادة الاعتمادات المخصصة فى الإنفاق فى مجال البحوث والتطوير والتجارب، باعتبارها قاطرة تنمية الاستثمارات، وخاصة الاستثمار فى رأس المال البشرى.

²⁷ تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية عن قرار رئيس جمهورية مصر العربية بمشروع قانون يربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

- الإشادة بتوجه مشروع الموازنة العامة لاستهداف فئات محدودى الدخل من خلال تطوير ملف الدعم وتحسين الخدمات ودعم طاقاتهم الإنتاجية، والتوصية بزيادة مخصصات الدعم لبعض النفقات العامة، مثل علاج المواطنين على نفقة الدولة.
- تخفيض الإنفاق الحكومى على المشتريات غير الضرورية، وصيانة الأصول الحكومية غير المالية ضماناً لحسن التشغيل خلال عمرها الإنتاجى.
- إعادة النظر فى الاستعانة بالخبراء فى القيام ببعض الأنشطة فى مصر، خاصة فى ظل وجود الكفاءات والكوادر المصرية التى تعمل فى هذه الأنشطة.
- مواصلة العمل على كسر الحلقة المفرغة لخدمة الدين العام المحلى والأجنبى الذى يستحوذ على نسبة كبيرة من الموارد السيادية للدولة، لكى لا يتعدى الحدود الأمانة.
- إجراء الإصلاحات العاجلة والضرورية للهيكل التمويلية للهيئات العامة الاقتصادية، وتطوير نظمها الإدارية وأشكالها القانونية، بما يحقق الكفاءة فى استخدام الموارد وترشيد الإنفاق، ودون أن يكون المعيار الأساسى لتقييم هذه الهيئات هو النظر إلى حجم العائد الناتج عن نشاطها منسوبا إلى رأسمالها.
- تفعيل دور القطاع الخاص للمساهمة فى تخفيف أعباء الخزانة العامة من خلال تشجيع الاستثمارات الخاصة التى لا تزال تحتاج لإجراءات إضافية أهمها خفض سقف البيروقراطية وتبسيط الإجراءات، وسرعة إنشاء المحاكم الاقتصادية، بما يرتقى بترتيب مصر بين الدول الجاذبة للاستثمار على المستوى العالمى.
- تعزيز توجه الحكومة لتحقيق اللامركزية فى تمويل وتخفيف العبء على الموازنة العامة من خلال تمكين الوحدات المحلية من الحصول على مواردها الذاتية، والمبادرة بإصدار التشريعات الداعمة لتحقيق هذا الهدف.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو استرداد الخزانة العامة لحقها فى الفوائض المالية التى تحصل عليها بعض الجهات وفقاً لنظمها الخاصة إعمالاً لمبدأ وحدة وعمومية الموازنة العامة التى تتحمل عبء تمويل هذه الجهات عندما تسفر نتائج أعمالها عن خسارة. وتحقيق أقصى فائدة من قانون حساب الخزانة الموحد عن طريق توسيع نطاقه وضبط مجالات إنفاقه، وبما يقيد نشاط الصناديق الخاصة.
- ترشيد بعض عناصر نفقات مستلزمات التشغيل التى تهدر بالاستخدام غير الرشيد مثل (الكهرباء والمياه)، مما يحمل الموازنة العامة أعباء إضافية.
- وفى النهاية أبدت موافقتها على مشروع القانون يربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٧/، ٢٠٠٨ ودعت المجلس للموافقة عليه.

ب) مناقشات المجلس ٢٨

تركزت الملاحظات التى أبدتها أعضاء مجلس الشورى فى مداخلاتهم بشأن مشروعى الخطة والموازنة، فى الإشادة بوثوقيتى الخطة والموازنة باعتبارهما يتضمنان تنفيذ برنامج

²⁸ مجلس الشورى، دور الاتعداد العادى السابع والعشرون، مضابط أرقام (٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣).

الرئيس مبارك وكافة الأهداف الاجتماعية، وبيانات الحكومة على الصعيد الاقتصادي وخاصة زيادة معدل النمو الاقتصادي واستقرار سعر الصرف وزيادة حجم الاحتياطي النقدي. وتساءلوا عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتنفيذ توجيهات السيد رئيس الجمهورية بشأن السيطرة على أسعار السلع والخدمات، كما حذروا من خطورة تزايد معدلات الفقر.

وانتقد أعضاء المجلس ضالة الاعتمادات المخصصة للصحة والتعليم والبحث العلمي، وضعف مخصصات الكادر الخاص للمعلمين في الموازنة والتي لا تزيد عن ١,٥ مليار جنيه، ونوهوا بأن نسبة ٥٣% من الإيرادات الضريبية تأتي من حصيللة الضرائب غير المباشرة، وبزيادة نسبة الأجور عن نسبة الاستثمارات، وانتقدوا تركيز الموازنة على حجم الإنفاق العام دون كفاءته، كما نبهوا لخطورة ما ورد بتقرير جهاز المحاسبات عن حساب ختامي ٢٠٠٥/٢٠٠٤ بشأن زيادة حجم الدين العام الداخلى والخارجى، وأعباءه التي تصل نحو ٤٤ مليار دولار.

وأوصى أعضاء مجلس الشورى بضرورة مراجعة أسعار الغاز والطاقة للمصانع التي تصدر معظم إنتاجها للخارج خاصة مصانع الأسمنت والأسمدة، حتى لا تحصل على هذه المدخلات بأسعار مدعومة. وانتقدوا تركيز الخطة معظم استثماراتها للتعليم الجامعي في إنشاء جامعات جديدة وإهمال تطوير الجامعات القائمة. وأشاد الأعضاء بالتوجيه المحمود لمشروع الموازنة العامة للدولة واعتماده على القطاع الخاص في تنفيذ الخطة الاستثمارية، وإن تساءلوا عن البديل في حال عدم توفيق الحكومة في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية الكافية لتنفيذ خططها.

ج) تعقيب وزير المالية

أوضح السيد وزير المالية أن الحكومة تقدر تماما تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات، بيد أن التقارير التي أشير إليها قد مضى عليها عامان تطور خلالها الأداء بشكل ملحوظ. وقال إن الاقتصاد يحتاج إلى بعض الوقت ليشعر المواطن بعوائد التحسن الاقتصادي، وذكر أن الضرائب غير المباشرة تأخذ في الحسبان محدودى الدخل وتتناسب طرديا مع حجم الإنفاق، وأن الحصيللة الأكبر من الضرائب في معظم دول العالم تأتي عن طريق الضرائب غير المباشرة من خلال تشجيع الاستهلاك. وأضاف أنه لا محل للقول بزيادة نسبة الأجور عن نسبة الاستثمارات، وأنه لا ينبغي إهدار حجم الاستثمارات الخاصة الذى يتزايد بشكل ملموس وينقلص بالتالى الإنفاق الحكومى، مشيرا إلى أن الحكومة قد أجرت تحولا جذريا فى الاقتصاد القومى وفى آليات عمله، وهى تعديلات لا رجعه فيها. وأكد وزير المالية أن الإدارة الجيدة للاقتصاد المصرى قادرة خلال سنوات على جذب ١٥ مليار دولار استثمارات أجنبية، ويجب أن تقدم الحكومة كل التسهيلات المؤدية لذلك وإلا سيشهد الاقتصاد الوطنى تراجعاً فى معدلات النمو. وأكد أهمية الحاجة إلى استثمارات ضخمة لا يمكن للمستثمر المحلى توفيرها فى ظل معدلات الادخار المحلى الحالية والمتوقعة، وبالتالي لا بديل عن اتخاذ اللازم لاجتذاب الاستثمارات الخارجية، ويجب الوثوق فى قدراتنا على تحقيق ذلك. وفيما يخص العمل بموازنات الأداء، أكد سيادته أن هذا ما تسعى وزارة المالية لتحقيقه بالعمل على بناء الكوادر والكفاءات القادرة على تقييم المخرجات - النفقة- فى مختلف المجالات كالتعليم والصحة وغيرها، ونوه إلى أهمية توافر الكفاءات فى الوزارات الأخرى. وأكد أن تخفيض نسبة العجز من الناتج المحلى الإجمالى لا يتحقق إلا بمزيد من العمل والتطوير والإنتاج ورفع الكفاءات،

مشيرا إلى أنه تم إنجاز الكثير خلال الثلاث سنوات الماضية، وأنه مازال أمامنا الكثير أيضا، وأن ما يحد من تطبيق العديد من السياسات هو مراعاة البعد الاجتماعي، معترفاً بأن تطبيق بعض السياسات الإصلاحية قد يؤدي إلى مردود سلبي على بعض فئات الشعب وهذا ما تسعى الحكومة لتفاديه أو تقليل أثره.

كما أضاف السيد وزير التنمية الاقتصادية أن الخطة الخمسية السادسة تتضمن اعتماد مبلغ ٤ مليار جنيه للبحث العلمي، وأن العام الأول منها تضمن زيادة اعتماد البحث العلمي بمقدار الضعف مقارنة بالعام الحالي. وأشار إلى أن الانخفاض في نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي، ترجع لوجود قطاعات أخرى متزايدة بمعدلات أعلى، مثل قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ولكنه رغم هذا التناقص النسبي إلا أن هذا القطاع شهد تطورا في الإنتاج والإنتاجية. وفيما يتعلق بعدم وجود ما يشير إلى قضية الطاقة النووية بالخطة، أكد سيادته أن الخطة تعبر عن التزامات ومشروعات لها موازنات، وأنه ليس لدينا بعد مشروع لتوليد الطاقة النووية، وبالتالي ما هو مرصود في الموازنة وفي الخطة هو لاستكمال الدراسات الخاصة بهذا المصدر لتوليد الطاقة.

وفي نهاية المناقشات، وافق مجلس الشورى على مشروع الخطة الخمسية السادسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخطة العام الأول منها، ومشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ والوثائق والجدول المرفقة بها. كما وافق المجلس على رفعها للسيد رئيس الجمهورية وإبلاغها للسيد رئيس مجلسي الشعب والوزراء.

ثالثا: مناقشات مجلس الشعب لمشروع الخطة والموازنة

منحت التعديلات التي أجريت على المادتين ١١٥ و ١١٨ فقرة أولى من الدستور - والتي نعرض لها تفصيلا في الفصل الرابع من هذا الكتاب - صلاحيات واسعة لمجلس الشعب في ممارسته لاختصاصاته المالية، وعززت من مشاركته الحكومة مسئولية رسم وصياغة وإقرار السياسات المالية للدولة بصفة عامة والموازنة العامة للدولة على نحو خاص، كما أسهمت في تقوية دور المجلس في الرقابة على تنفيذ هذه السياسات إعمالاً لنص المادة (٨٦) من الدستور. وسوف يبرز التحليل الذي يقدمه هذا الفصل الصلاحيات الواسعة التي حازها مجلس الشعب وفق تلك التعديلات ومكنته - وللمرة الأولى - من تعديل مشروعات قوانين ربط الموازنة العامة للدولة، والتعديل في بنود الإنفاق في عدد من المجالات بعد اقتراح مصادر للتمويل، وذلك إعمالاً للمادة ١١٥ من الدستور بصياغتها الجديدة، هذا فضلا عن المساحة الأكبر من الوقت التي أصبح يستغرقها نظر المجلس لمشروع الموازنة والخطة بدءاً من تاريخ الإحالة والذي أصبح سابقاً على نهاية السنة المالية بثلاثة شهور بدلاً من شهرين في النص السابق.

ونعرض فيما يلي للمناقشات والمداولات التي شهدتها لجان وجلسات مجلس الشعب حول مشروع الموازنة العامة للدولة وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨، وذلك على النحو التالي:

١ - مناقشة مشروع الموازنة والخطة في لجان المجلس

بجلسته المعقودة بتاريخ ٢٠٠٧/٤/٣، أحال مجلس الشعب إلى لجنة الخطة والموازنة مشروع قانون بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ومشروعات قوانين بربط الهيئات العامة الاقتصادية وعددها ٥٠ تقريراً، ومشروع قانون باعتماد الخطة الخمسية السادسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام (٢٠٠٧/٢٠٠٨-٢٠١١/٢٠١٢)، ومشروع قانون باعتماد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨. كما أحال البيان المالى لكل من السادة وزيرى المالية والتنمية الاقتصادية. وبالإضافة إلى وثائق مشروعى الخطة والموازنة، فقد أحال السيد رئيس المجلس رسالة السيد رئيس مجلس الشورى فيما انتهى إليه رأى مجلس الشورى وتقارير المجلس بشأنهما.

هذا وقد عقدت لجنة الخطة والموازنة ثمانية اجتماعات خلال الفترة من ٢٠٠٧/٤/١٥ وحتى ٢٠٠٧/٥/١٦، ناقشت خلالها الموضوعات المحالة إليها، حضرها السادة وزراء، المالية، والدولة للتنمية الاقتصادية، والبتترول، والصحة والسكان، والتربية والتعليم، والزراعة واستصلاح الأراضى، والتنمية المحلية وقيادات تلك الوزارات، ودارت خلالها مناقشات موسعة وانتهت بإعداد اللجنة لتقاريرها التى عرضت على المجلس.

ونستعرض هنا أهم الملاحظات التى أبداها أعضاء اللجنة فى الاجتماع التمهيدي الذى خصص لمناقشة البيان المالى وبيان الخطة، نتبعها بمناقشات اللجنة لموازنات القطاعات الرئيسية بحضور رؤساء اللجان النوعية المختصة والوزراء المعنيين ووزيرا المالية والدولة للتنمية الاقتصادية.

فى الاجتماع التمهيدي الذى خصص لمناقشة البيان المالى وبيان الخطة، أشار أعضاء اللجنة إلى أن تبويب الموازنة طبقاً للقانون الجديد لا يعبر عن حقيقة أرقام وبنود الموازنة العامة للدولة، وأبدوا تخوفهم إزاء اعتماد الحكومة على القطاع الخاص فى تنفيذ الخطة الاستثمارية بما يهدد بإهدار مبادئ البعد الاجتماعى، وعبروا عن قلقهم من زيادة عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى. كما انتقدوا الخلل فى إيرادات الدولة والتى يمثل بند الاقتراض نسبة كبيرة منها، مما يؤكد أن النفقات الاستثمارية لا تتناسب مع الإيرادات. وحذروا من خطورة تزايد حجم الدين العام الداخلى بصورة مضطربة، وتساءلوا عن حقيقة مديونية هيئة ميناء بورسعيد والتى تقدر بنحو ٢,٤ مليار جنيه، وطالبوا بإعفاء الهيئة من فوائد أقساط ديونها. كما انتقد أعضاء اللجنة تقدير الحكومة لحصيلة العوائد المستحقة على أموال التأمينات الاجتماعية بنسبة ١٥%، بيد أن نسبة الفوائد الحقيقية يزيد على ٣٥% إذا أخذنا فى الاعتبار أن إجمالى أموال التأمينات تزيد على ٢٧٥ مليار جنيه. كما انتقدوا تدنى مساهمة الحكومة فى المعاشات والتى تتحمل صناديق المعاشات فيها نسبة ٥٥%. وأشاروا إلى وجود خلل بين فى مخصصات بعض القطاعات مثل قطاعى الصحة والتعليم. وتساءلوا عن أوجه صرف حصيلة بيع أراضى الإسكان فى المدن الجديدة، وما إذا كانت هذه المبالغ تؤول إلى الخزنة العامة من عدمه. وطالب أعضاء اللجنة بزيادة الاعتمادات المخصصة للباب السادس الخاص بالخطة الاستثمارية والتى لا تتعدى ٢٥ مليار جنيه (٩,٥%) لاستكمال المشروعات القائمة. وكذلك زيادة الاعتمادات المخصصة للباب الثانى الخاص بصيانة المنشآت.

وفى تعقيبه على تلك الملاحظات، أوضح السيد ممتاز السعيد وكيل أول وزارة المالية أن أن تبويب الموازنة العامة للدولة السابق كان يختلف تماما عن التبويبات الدولية للموازنة،

وأنة اعتباراً من السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ تم تعديل تبويب الموازنة لتتوافق مع التبويب الدولي، وهو أكثر وضوحاً وتفصيلاً ويحقق الشفافية. وأكد أن الحكومة لا تستطيع بمفردها تنفيذ كافة الاستثمارات، وأنه قد بات من الملزم حالياً أن تقوم الحكومة بتنفيذ الاستثمارات التي تستهدف مراعاة البعد الاجتماعي، مؤكداً تزايد حجم الاستثمارات الحكومية سنة بعد أخرى بهدف تحقيق معدلات نمو مرتفعة، ومنبهاً إلى زيادة حجم الاستثمارات الحكومية في مشروع الموازنة المعروض بنسبة ٢٦% مقارنة بالموازنة الحالية، وأن حجم الاستثمارات الحكومية في مشروع الموازنة يبلغ ٤٨,٧ مليار جنيه مقابل ٢٩,٧ مليار جنيه في الموازنة الحالية. وذكر أن الاستثمارات سواء الحكومية أو الخاصة تستهدف بناء قواعد إنتاجية جديدة، أما الخصخصة فهي تحويل رأسمالي بطبيعة الحال. وأضاف أن عجز الموازنة لا يتعدى ٦,٧% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وأن حصيلة بيع الأراضي يتم تجنيبها في حساب خاص ولا يتم الصرف منها إلا بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض من وزير المالية والوزير المختص، وأن فائض هيئة المجتمعات العمرانية يؤول إلى الخزنة العامة باعتبارها من الهيئات الاقتصادية.

موازنات القطاعات الرئيسية:

الدعم:

خصصت لجنة الخطة والموازنة جانباً من اجتماعاتها لمناقشة الاعتمادات المدرجة للدعم في موازنة ٢٠٠٨/٢٠٠٧ بحضور وزيرى المالية والبتترول، حيث تم استعراض بنود الدعم المختلفة والتي تشهد زيادات متتالية منذ موازنة ٢٠٠٢/٢٠٠٣ وحتى مشروع الموازنة المعروض والمقدر الدعم فيه بنحو ٥٥,٧ مليار جنيه، مقابل ٤٧,٤ في موازنة العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بزيادة تقدر بـ ٨,٣ مليار جنيه ونسبة ١٧,٥%.

وقد عرض رئيس اللجنة لتوزيعات بنود الدعم مشيراً إلى أنه جرت العادة أن يكون دعم السلع التموينية هو العنصر الأهم في الدعم وذلك حتى موازنة العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥، فبعد هذه الموازنة ظهر الدعم المستتر لبنود أخرى في إطار قانون الموازنة الجديد. وعرض رئيس اللجنة لأرقام دعم السلع التموينية في مشروع الموازنة الجديد ومنها الدعم المتوقع للقمح مقترحاً توفير جزء من هذا الدعم لجذب كميات من القمح المحلى وإحلالها مكان الأقمح المستوردة، مشيراً لتدبير وزارة المالية لنصف مليار جنيه لهذا الغرض. وبالنسبة لدعم المنتجات البترولية، فإنه يقدر في مشروع الموازنة بنحو ٣٦,٦ مليار جنيه يوجه إلى ستة منتجات وهي الغاز الطبيعى (٧,٧)، السولار (١٢,١)، البوتاجاز (٨,٥)، المازوت (٤,٢)، البنزين (٣,٧)، الكيروسين (٠,٤)، وأرجع الزيادة الملحوظة في اعتمادات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بمشروع الموازنة إلى زيادة اعتمادات دعم المنتجات البترولية والذي بدأت أرقامه تظهر في الموازنة وفقاً للتبويب الجديد. وبالنسبة لدعم الكهرباء فقد شهد مشروع الموازنة ظهور الدعم الموجه للكهرباء كبند صريح بالموازنة أدرج له ٢ مليار جنيه. وتقدر اعتمادات الدعم الأخرى (دعم تنمية الصعيد وتنشيط الصادرات والمزارعين ودعم فوائد القروض الميسرة وإسكان محدودى الدخل وخدمات النقل للركاب والتأمين الصحى وغيرها) بحوالى ٧,٦ مليار جنيه.

وحول موضوع الدعم آثار أعضاء اللجنة عدد من الملاحظات، حيث طالبوا بزيادة دعم العلاج على نفقة الدولة مع الإشارة لعدم وصول مستحقات الشركات التي تورد المستلزمات الضرورية لوزارة الصحة بسبب ضعف المخصصات، كما تساءل الأعضاء عن أثر إشراف وزارة المالية على كل موارد هيئة البترول ووصول تلك الموارد للخزانة العامة، واستنكروا دعم اتحاد الإذاعة والتليفزيون بحوالي ١,٥٨٥ مليار جنيه بينما لا يشاهد قنواته سوى ١% من المواطنين والبقية تتجه للإعلام الخاص الذي ينتشر ويربح دون أي دعم. وطالب أعضاء اللجنة بضرورة وصول الدعم لمستحقيه مع التنويه استفادة أصحاب السيارات الفارهة من دعم المنتجات البترولية الموجه للمواطن البسيط، وبالنسبة لدعم الكهرباء الذي وصل إلى ٢ مليار جنيه، أشاروا إلى دراسة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية توضح أن زيادة ٥% في أسعار الكهرباء للشرائح العليا ستوفر الـ ٢ مليار، مع الإشارة إلى أن جزء كبير من هذا الدعم يوجه للمصانع (الحديد والاسمنت، السيراميك ..) والاقتراح باستثناء هذه المصانع من هذا الدعم حيث أن تلك المصانع تباع منتجاتها في السوق المحلي بالأسعار العالمية. وتساءل الأعضاء عن توافق منظومة التعليم مع احتياجات سوق العمل والمصانع المختلفة في ظل وجود ٥٠٠ مليون جنيه لدعم التدريب.

وقد عقب السيد الدكتور وزير المالية على ملاحظات الأعضاء، مشيراً إلى أنه فيما يتعلق بمنظومة التعليم وسوق العمل، إلى وجود تنسيق كامل بين وزارات الصناعة والتجارة والتعليم والتعليم العالي لتطوير منظومة التعليم على مدى ٢ - ٣ سنوات، وأن ما يتم حالياً هو التعامل مع المشكلة وفي ذات الوقت العمل على تطوير هذه المنظومة. وبالنسبة المتأخرات الشركات لدى التأمين الصحي أشار سيادته إلى أنه جارى حصر تلك المتأخرات من قبل اللجنة المشكلة من وزارتي المالية والصحة، ولكن المشكلة تنبع نتيجة الصرف دون مراجعة الموازنة العامة، وبنهاية العام يتم تجاوز الموازنة وتزداد الأموال المستحقة للشركات، ولو تم صرف المتأخرات ستتجدد تلك التجاوزات، لذا كان التأكيد على إرسال تلك الرسالة للشركات وبالفعل أدركت بعدها وجود نظام معين يجب الالتزام به، وأشار إلى التعاون القائم مع وزير الصحة لوضع نظام صرف يضمن عدم وجود هذه المتأخرات وعدم تجاوز المعتمد في الموازنة.

وحول ما رده البعض من إشراف وزارة المالية على موارد هيئة البترول وتدفعها للخزانة العامة، أوضح وزير المالية أنه لا علاقة بين تجميع النقود والحديث عن أي قيود على قطاع البترول، والمقصود هنا هو قانون الخزانة الموحد والذي لا يضع قيوداً على التصرف في الأموال ولكن يوجب وضع أصول هذه الأموال في جهة واحدة وحساب موحد بالبنك المركزي دون أي قيود للصرف عليه.

وحول ما أثير بشأن دعم الطاقة للمصانع، أوضح وزير المالية أن دعم الوحدة الحرارية للبوتاجاز يعادل خمسة أضعاف دعم الوحدة الحرارية للغاز وثلاثة أضعاف دعم وحدة السولار، وأشار إلى أنه مع إحلال هذا البديل (الغاز) محل المنتجات الأخرى سيتم توفير قيمة تركيب شبكة الغاز في أقل من عامين، فلو تم أخذ قرض طويل المدى ١٧-٢٠ عاما (وذلك دون فترات السماح) لتوصيل الغاز في مصر فإنه سيتم تحصيله وتوفير قيمة القرض كله خلال خمس سنوات أو أقل.

وحول ذات الموضوع، أشار السيد المهندس وزير البترول إلى أن التشاور مع اتحاد الصناعات أسفر عن ضرورة الاتفاق على حلول لقضية دعم الطاقة للصناعة حتى لا يكون هناك شعور بالظلم من أحد الأطراف بالنسبة للأسعار الجديدة للطاقة للمصانع. وأشار وزير البترول إلى التغيرات اليومية التي تشهدها الأسعار العالمية للمنتجات البترولية، وهي متغيرات تتسبب بارتفاعات وتغيرات مفاجئة ويغلب عليها الطابع الديناميكي المتغير باستمرار، وتبعاً لذلك فقد اقترح عقد اجتماعات كل ثلاثة أشهر مع وزارة المالية لرصد وتحديد تلك الأسعار والاحتياجات اللازمة وفي ضوء هذه الأرقام يتم تعديل الموازنة. وأشار الوزير إلى أن دعم المنتجات البترولية كان دعماً مستتراً في الموازنة العامة حتى ٢٠٠٥/٢٠٠٤ ثم ظهر جلياً بهذه الأرقام في مشروع الموازنة وفقاً للتبويب الجديد لها، ونوه سيادته باستهلاك مصر الكبير من المنتجات البترولية وأن الاستهلاك المتوقع للسولار في العام القادم يقدر بنحو ١٢ مليار لتر سولار بما يعادل ١٢٠ مليار جنيه سنوياً، وهو سعر البيع على السفن (F.O.B). مشيراً إلى ضرورة توجيه رسالة للمواطنين لترشيد استهلاك الطاقة في ظل أسعارها المتصاعدة.

قطاع الصحة^{٢٩}

في معرض عرضه لموازنة هذا القطاع، أشار السيد وزير الصحة إلى أن إجمالي الموازنة الاستثمارية لوزارة الصحة في مشروع الموازنة العامة يصل إلى نحو ١٧٥٧ مليون جنيه، في مقابل نحو خمسة مليارات جنيه طلبتها وزارة الصحة للاستثمارات في مشروع الموازنة الجديدة. واستعرض الوزير مخصصات كل قطاع من القطاعات الصحية وقارنها بحجم الاستثمارات المطلوبة. وتكررت شكاوى الوزير من عدم الاستجابة للحد الأدنى من احتياجات وزارته في كل القطاعات دون استثناء، وأشار إلى عدم وفاء وزارة المالية باتفاقها مع وزارة الصحة لتوفير مبلغ ١,٨ مليار جنيه للعلاج على نفقة الدولة مقابل التزام الوزارة بعدم تجاوز هذا الاعتماد، حيث لم يدرج سوى مليار جنيه فقط. وأكد على ضرورة توفير الموارد اللازمة لتلبية احتياجات قطاع الإسعاف والطوارئ التي لا يمكن القبول بأي تقصير فيهما بحجة نقص الموارد، مؤكداً أن الإسعاف وحده يحتاج إلى نحو ٥٠٠-٦٠٠ مليون جنيه سنوياً ليعمل بصورة جيدة. واقترح أن يتم فرض رسم بحوالي جنيهان شهرياً على رخص السيارات تتصاعد مع حجم السيارة يتم تخصيص عائدها الذي يمكن أن يصل إلى ٢٠٠-٣٠٠ مليون جنيه سنوياً لمرفق الإسعاف والطوارئ. وأكد وزير الصحة أن وزارته لديها فجوة تمويلية سنوية بنحو سبعة مليارات جنيه حتى يمكنها توفير رعاية صحية مقبولة، وطالب بأن يكون الحد الأدنى للإنفاق على الرعاية الصحية ٧% على الأقل من إجمالي الموازنة العامة كما هو الحال في العديد من الدول الأقل في مستوى التنمية، مؤكداً أن موازنة وزارة الصحة لا يجب أن تقل عن ١٥-١٧ مليار جنيه سنوياً.

وجاءت ملاحظات السيد رئيس لجنة الصحة مؤكدة على ما أشار إليه وزير الصحة مشيراً إلى اتفاق رئيس مجلس الوزراء مع اللجنة على تخصيص مليارى جنيه من عائدات رخصة المحمول والخصخصة لقطاع الصحة على مدار ثلاث سنوات، بما يعنى تخصيص ٧٠٠ مليون جنيه إضافية لقطاع الصحة، وأنه عند السؤال عن مصير هذا الوعد أوضح ممثلو وزارة التنمية الاقتصادية أن المبلغ يندرج ضمن ما هو معتمد بالموازنة الاستثمارية، وهو ما يعنى

²⁹ اجتماع لجنة الخطة والموازنة بتاريخ ١٦/٤/٢٠٠٧.

أن وزارة التنمية الاقتصادية لم تخصص سوى ٢٠٠ مليون فقط من الـ ٩٠٠ مليون التي خصصتها لوزارة الصحة. وانتقد رئيس اللجنة رفض وزارة المالية لاقتراح بمشروع قانون تقدم به لزيادة الرسم المفروض على علب التبغ بشتى أنواعه إلى ١٠%، والذي يمكن أن يوفر نحو ٢٥٠-٣٠٠ مليون جنيه تساهم في تحسين أوضاع التأمين الصحي. وطالب بتوفير ١,٥ مليار جنيه أخرى للخطة الاستثمارية لوزارة الصحة كحد أدنى، وأكد أن اللجنة سوف تبحث عن موارد بديلة في الموازنة العامة المعروضة لزيادة الاعتمادات المخصصة لوزارة الصحة لتلبية الحد الأدنى من متطلباتها.

وفي تعقيبه، أعرب السيد وزير التنمية الاقتصادية عن اتفاقه مع مطالب السيد وزير الصحة والسيد رئيس لجنة الشئون الصحية مؤكداً اقتناع الحكومة بأولوية قطاع الصحة وحاجته إلى موارد ضخمة للنهوض به بصورة مرضية، غير أنها تحاول أيضاً التوفيق بين احتياجات القطاعات المختلفة. وأشار إلى أن الحكومة خصصت ٢٠ مليار جنيه لقطاع مياه الشرب والصرف الصحي، وهو ما يفيد قطاع الصحة بصورة غير مباشرة. وأكد إمكانية زيادة الاعتمادات المدرجة للخطة الاستثمارية لوزارة الصحة واردة إذا أمكن تدبير الموارد.

وقد اجتمع أعضاء اللجنة على ضرورة إعطاء الأولوية لقطاع الصحة في توفير كافة احتياجاته باعتبارها احتياجات ملحة، وهنا طلب رئيس لجنة الخطة والموازنة موافاة اللجنة بدراسة شاملة حول هذا الاقتراح بزيادة الرسم المفروض على علب التبغ بشتى أنواعه إلى ١٠%، وما يمكن أن يوفره من موارد والمجالات التي يمكن توجيهها إليها. فأشار السيد وزير الصحة إلى أن وزارة الصحة لديها دراسة شاملة لهذا الاقتراح، وأنه من المتوقع استغلال المبالغ الموفرة منه في زيادة مخصصات التأمين الصحي، ويوجه جانب منها لمرافق الإسعاف والطوارئ. كما طلب رئيس لجنة الخطة والموازنة من الأعضاء الحضور تقديم اقتراحاتهم لتوفير المزيد من الموارد التي يطالبون بها لقطاع الصحة. وأكد أن من يطلب هذه الزيادة يجب أن يحدد مصدرها سواء باقتراح زيادة الموارد من مصدر معين، أو بتقليل في النفقات على مجال بعينه مثل دعم الطاقة أو أسعار الخدمات الحكومية، أو القبول بمزيد من الزيادة في عجز الموازنة لتمويل الزيادة المطلوبة. وأشار إلى أنه شخصياً لا يمانع في زيادة عجز الموازنة العامة بنسبة مدروسة لتوفير الموارد التي تحتاجها بعض القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم وغيرها، مشيراً إلى أن تمرير أي اقتراح لا يشترط موافقة الحكومة، لأنه يدخل في إطار النص الدستوري الجديد الذي يتيح للمجلس زيادة النفقات الواردة في مشروع الموازنة العامة إذا أوجد المجلس الموارد التي تقابلها.

قطاع التعليم قبل الجامعي^{٣٠}

في معرض عرضه لموازنة هذا القطاع، أشار السيد وزير التعليم إلى أن مشروع الخطة والموازنة يتضمن نحو ١,٥ مليار جنيه استثمارات بزيادة ٢٢% عن المدرج خلال العام الحالي، منها ٨٧٧ مليون جنيه لبناء المدارس والحفاظ عليها، تتضمن بنداً لإعداد المدارس لاستيفاء معايير الجودة ضمن خطة لتأهيل ١٠% من إجمالي المدارس لتتوافق مع هذه المعايير خلال العام المالي القادم، ويتضمن المشروع ١٠٦ ملايين جنيه لتحسين التعليم في الطفولة المبكرة في مدارس رياض الأطفال، و ٦١ مليون جنيه لمستلزمات التشغيل والخامات

³⁰ اجتماع لجنة الخطة والموازنة بتاريخ ١٥/٤/٢٠٠٧.

في مدارس التعليم الفني. كما تم إدراج ٤٤٧ مليون جنيه لبرامج التطوير، منها ٢٧٥ مليون جنيه لبرامج التطوير التكنولوجي.

كما أكد السيد رئيس هيئة الأبنية التعليمية على نجاح الهيئة في تنفيذ ما خططت له خلال عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بنسبة ١٠٠%، وأنها ستصل إلى ذات النسبة خلال العام المالي الحالي بعد وفاء الحكومة بتوفير ٢٠٠ مليون جنيه إضافية للهيئة لتنفيذ المدارس التي كان من المنتظر أن يتم طرحها للتنفيذ من خلال القطاع الخاص. وحذر رئيس هيئة الأبنية التعليمية من تدهور واسع في أوضاع الأبنية التعليمية القائمة بسبب قلة الاعتمادات المدرجة لصيانتها، مشيراً إلى أن هناك نحو ٤٠ ألف مدرسة موزعة على ٢٥ ألف مبنى تعليمي تقدر قيمتها الرأسمالية بنحو ٧٥ مليار جنيه، وأن هذه الثروة تحتاج سنوياً إلى ميزانية لا تقل عن ١% من قيمتها لصيانتها بصورة جيدة. وذكر أن الهيئة قدرت احتياجاتها لضمان صيانة جيدة للمدارس بنحو ٣٨٠ مليون جنيه بخلاف نحو ٨٠ مليون جنيه عائد مصاريف الطلبة، غير أن ما اعتمد لها في مشروع الموازنة ٢٠٠ مليون جنيه فقط.

وقد عقب السيد وزير التنمية الاقتصادية موضحاً أن العام الحالي شهد تنسيق وتفاهم تام بين وزارتي التنمية الاقتصادية والتعليم بشأن الاحتياجات الاستثمارية للوزارة، وخاصة في مجال الأبنية التعليمية. وذكر أن الباب السادس بالموازنة العامة، والخاص بشراء الأصول الرأسمالية، تضمن لأول مرة بنداً خاصاً بالصيانة للحفاظ على هذه الأصول، كما أكد وجود اتفاق شبه تام مع وزارة التعليم بشأن الأولويات والخطط وفقاً للموارد المتاحة. وأوضح أن بدء العمل بنظام الـ (PPP) ينتظر أن يعطى دفعة واسعة لعملية بناء المدارس، ويساهم في تركيز المزيد من الموارد لتحسين جودة التعليم، مؤكداً أن هذا النظام هو أحد أشكال التمويل وليس استبدال دور الدولة بدور القطاع الخاص في عملية التعليم.

وقد تركزت مناقشات الأعضاء حول عملية بناء المدارس وضرورة توفير المزيد من الاعتمادات لها، وانتقد البعض أسس التوزيع الجغرافي لهذه المدارس بما لا يتفق أحياناً مع الاحتياجات الفعلية على أرض الواقع. كما طالب معظم النواب بضرورة توفير الاعتمادات اللازمة لصيانة الأبنية التعليمية وتحسين أوضاعها حتى لا تكون مبان طاردة للطلبة تسهم في عملية التسرب.

قطاع الزراعة³¹

استعرض وزير الزراعة أهم البنود المدرجة بالخطة الاستثمارية لوزارته، وذكر أن الاعتمادات المدرجة لا ترقى لمطالب قطاعات الوزارة المختلفة والتي من بينها طلب اعتمادات استثمارية للمركز القومي قيمتها ١٧٢ مليون جنيه لم يرصد له منها سوى ٤٢ مليون فقط، وطلب مبلغ ٤٠ مليون جنيه لمركز بحوث الصحراء لم يرصد له منها سوى ١١ مليون جنيه فقط، كما انتقد تخفيض الاعتمادات الاستثمارية للجهاز التنفيذي لمشروعات تحسين الأراضي من ١٨ مليون جنيه في الموازنة الحالية إلى ١٥ مليون جنيه فقط في مشروع الموازنة المعروض، وضعف الاعتمادات الاستثمارية لهيئة الخدمات البيطرية لتتمكن من تنفيذ خطتها لمكافحة مرضى الحمى القلاعية وأنفلونزا الطيور الذين يهدداً الثروة الحيوانية والداجنة في مصر. والحال ذاته في المبالغ المدرجة لهيئة الثروة السمكية وهيئة بحيرة ناصر.

³¹ اجتماع لجنة الخطة والموازنة بتاريخ ٢٢/٤/٢٠٠٧.

كما طالب الوزير بإعادة النظر فى الدور المطلوب من الوزارة فى مجال استصلاح الأراضى، وهل من الأفضل أن تتولى الدولة إنشاء البنية القومية الأساسية وتوكل عمليات الاستصلاح الداخلى للاستثمارات الخاصة. وأشار إلى أن الوزارة عهدت إلى بيت خبرة مالية عالمى لدراسة أوضاع بنك التنمية والائتمان الزراعى لإيجاد أفضل السبل الكفيلة بتصحيح مساره، غير أن ذلك يحتاج أن نتفق أولاً على الدور الذى نريد من البنك أن يلعبه، ونعى أن أى إسقاط من الديون أو الفوائد المستحقة للبنك يجب أن يكون هناك من يتحملها فى النهاية.

وقد عقب السيد وزير التنمية الاقتصادية، مشيراً إلى حاجة قطاع الزراعة إلى تحديث كامل للبيانات حتى يتم بناء الخطط الخاصة بالنهوض به على أسس علمية سليمة. منبهاً إلى ضعف معدل النمو فى قطاع الزراعة بصورة ملحوظة، حيث لا يزيد عن ٣% سنوياً فى حين أنه لا يجب أن يقل بحال عن ٥% على أقل تقدير. وأكد أن تحديث هذا القطاع لا يمكن أن يتم باستثمارات حكومية بصورة كاملة، خصوصاً وأنه قطاع ذو ربحية عالية للاستثمارات الخاصة.

وأكد السيد رئيس لجنة الخطة والموازنة انزعاج اللجنة الشديد من التراجع الملحوظ فى المخصصات الاستثمارية لقطاع الزراعة للعام الثانى على التوالى. وأكد أن اللجنة لا يمكن أن تقبل الاعتمادات التى تقرها وزارة التنمية الاقتصادية للاستثمارات الخاصة بهذا القطاع. كما انتقد تخفيض الموازنة الاستثمارية لمراكز البحوث الزراعية وهيئة الخدمات البيطرية وعدم مراعاة واضعى الخطة للنفقات الفعلية لهذه الجهات أو الظروف التى تمر بها حالياً. وطالب لجنة الزراعة بدراسة البدائل المختلفة لزيادة الاعتمادات الاستثمارية للجهات التابعة لوزارة الزراعة بصورة مرضية. وتساءل عن الضرر من تخفيض جانب من الاعتماد الإضافى المقترح لمياه الشرب والصرف الصحى وتوجيهه لتمويل مشروعات التنمية الزراعية. كما طالب رئيس اللجنة بضرورة دراسة مدى إمكانية تحرير أسعار الأسمدة المصرية، مع توجيه ما تتحمله الحكومة لدعم الأسمدة إلى الفلاحين فى صورة دعم مالى مباشر يوزع عليهم بطريقة أو أخرى. وأكد أن الوضع الحالى يفتح باباً واسعاً للانحراف فى ظل وجود فارق سعري كبير فى سعر طن الأسمدة التى يتسلمها الموزع من المصنع بسعر ٧٠٠ جنيه فى حين أن سعره فى السوق يصل إلى ١٩٠٠ جنيه.

وتعقيباً على ذلك أكد وزير الزراعة أن الوضع فى سوق الأسمدة هو الأسوأ من نوعه، مشيراً إلى عدم وجود أية مشكلة فى الإنتاج الذى يزيد على حاجة السوق المحلى. وأكد تأييده لدراسة إيجاد أى بديل لهذا الوضع السيئ بما يحقق مصلحة الفلاح ويساهم فى انضباط سوق الأسمدة وأسعارها.

٢ - مناقشات المجلس وتعقيب الحكومة

على مدى ثمانى جلسات عقدها مجلس الشعب خلال الفترة من ١٤ مايو وحتى ٦ يونيو ٢٠٠٧، ناقش المجلس التقرير العام الذى أعدته لجنة الخطة والموازنة بالمجلس عن مشروع الموازنة العامة للدولة ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ومشروعى الخطة الخمسة السادسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٨/٢٠٠٧-٢٠١٢/٢٠١١) وخطة عامها الأول ٢٠٠٨/٢٠٠٧، والوثائق المرتبطة بهما.

ونعرض فيما يلي للتقرير العام الذى أعدته اللجنة، نتبعه بعرض مناقشات المجلس للتقرير، ثم نعرض للتقرير التكميلى للجنة، ثم تعقيب الحكومة على التقرير ومناقشات المجلس.

أ) التقرير العام³²

فى ختام مناقشاتها لمشروع الموازنة العامة للدولة، ومشروعات موازنة الهيئات الاقتصادية للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ومشروعى الخطة الخمسية السادسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٧/٢٠٠٨-٢٠١١/٢٠١٢، وخطة عامها الأول ٢٠٠٧/٢٠٠٨، أعدت لجنة الخطة والموازنة تقريراً عاماً تناول تحليلاً لبنود مشروع الموازنة وملاحظات اللجنة بشأنه فى ضوء مناقشات اللجنة وتعقيب الحكومة.

وفى مستهل مناقشات المجلس لمشروعى الخطة والموازنة، عرض السيد رئيس اللجنة للتقرير العام الذى يقع فى ثلاثة أقسام رئيسية، تناول القسم الأول مشروع الموازنة العامة للدولة، وتضمن القسم الثانى مشروعات موازنات الهيئات الاقتصادية والهيئة القومية للإنتاج الحربى، أما مشروع الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٧/٢٠٠٨-٢٠١١/٢٠١٢) وخطة عامها الأول ٢٠٠٧/٢٠٠٨ فورد فى القسم الثالث من التقرير العام.

وقد استهللت اللجنة تقريرها المتميز بالإشارة إلى ما شهده الاقتصاد المصرى من تطورات اقتصادية وتشريعية هامة ساهمت فى تعزيز اندماجه فى الاقتصاد العالمى، وبخاصة التعديل الذى شهده القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة، والذى اعتبرته اللجنة خطوة أساسية لتطوير الموازنة العامة للدولة والتوجه تدريجياً نحو تبنى المعايير الدولية فى شأن إعدادها وتنفيذها، وزيادة درجة الشفافية وانتظام الحسابات الحكومية، ورفع درجة الدقة فى التخطيط المالى. وذكرت اللجنة أنه فى إطار هذا التعديل فإن الموازنة العامة تعرض بعناصر توازنية ومحاسبية دقيقة تسمح بمزيد من إظهار الأثر الاقتصادى للمعاملات الحكومية، والتعرف على الوضع التوازنى لكل مكون من مكونات الاستخدامات والموارد العامة. ثم استعرضت اللجنة الإطار الكلى للموازنة العامة للدولة وتقديرات المصروفات والإيرادات العامة، وكذا صافى الحيازة من الأصول المالية وصافى الاقتراض وسداد القروض. وقد أوردت اللجنة ملاحظاتها التحليلية على مشروع الموازنة على النحو التالى:

أولاً: الإطار الكلى للموازنة العامة للدولة

فيما يتعلق بالمصروفات العامة على مستوى القطاعات، أوردت اللجنة الملاحظات التالية:

- من المتوقع أن تبلغ المصروفات على الخدمات العامة على مستوى القطاعات نحو ٧٩,٠ مليار جنيه، بما يعادل ثلث المصروفات العامة بمشروع موازنة العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بنسبة (٣٢,٧%)، وتشمل هذه الخدمات مصروفات الأجهزة التشريعية والتنفيذية، والشئون المالية وشئون المالية العامة، والشئون الخارجية، ومعاملات الدين العام (الفوائد)، والاحتياطيات العامة، والمصروفات الأخرى المرتبطة

³² التقرير العام للجنة الخطة والموازنة عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية (٢٠٠٧/٢٠٠٨) ، ومشروعات موازنات الهيئات العامة الاقتصادية للسنة المالية (٢٠٠٧/٢٠٠٨)، ومشروعات الخطة الخمسية السادسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٧/٢٠٠٨ - ٢٠١١/٢٠١٢) وخطة عامها الأول (٢٠٠٧/٢٠٠٨).

بالخدمات الشاملة والمعونات الاقتصادية الأجنبية، والبحوث الأساسية والبحوث والتطوير في مجال الخدمات العامة.

• ومن المستهدف أن تصل المصروفات على الحماية الاجتماعية (ممثلة في اعتمادات الدعم وخفض تكاليف المعيشة، ووزارة التضامن الاجتماعي والمديريات) إلى ما يقرب من ٥٧,٨ مليار جنيه بنسبة ٢٣,٩% من المصروفات العامة بزيادة قدرها ٣,٥ مليار جنيه بنسبة ٦,٤% عن موازنة ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

• وفيما يتعلق بالقطاعات الاقتصادية والخدمية، يستهدف مشروع الموازنة للعام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ أن تبلغ مصروفات هذه القطاعات نحو ٧٤,١ مليار جنيه، بنسبة (٣٠,٨%) من إجمالي المصروفات. حيث يحظى قطاع التعليم بنسبة (١٢,٧%) من إجمالي المصروفات العامة بمشروع الموازنة، يليه قطاع الصحة (٤,٤%)، والخدمات الشبابية والثقافية والدينية (٤%)، وقطاع الإسكان والمرافق المجتمعية (٢,٦%)، وتستوعب قطاعات الشئون الاقتصادية حوالى (٧,٠%) من إجمالي المصروفات (منها ٣٥,٨% لقطاع الزراعة والري)، كما خصص لخدمات البيئة نحو (٠,٤%) من إجمالي المصروفات.

وفيما يتعلق بالاستخدامات والموارد العامة على مستوى الأبواب، تبين للجنة أنه خلال الفترة [٢٠٠٣/٢٠٠٢ – ٢٠٠٧/٢٠٠٨] ما يلي:

• نمو القيمة المطلقة لجميع أبواب الاستخدامات العامة للدولة باستثناء سداد القروض المحلية والأجنبية والذي انخفض بنسبة ١٦,٦%.

• تباين التغيرات فيما بين أبواب الاستخدامات المختلفة، حيث تصاعدت خلال هذه الفترة اعتمادات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بنسبة ٢١٢,٨% وشراء السلع والخدمات ١٠١,٦% والفوائد ١٠١,١%، يليها حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية بنسبة ٨٠,٥%، والأجور وتعويضات العاملين ٧٦,٢%، في حين بلغت هذه النسبة نحو ٢٥,٩% فقط لشراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) والمصروفات الأخرى ٢٥,٣%.

• ارتفاع الأهمية النسبية للدعم والفوائد ومساهمة الخزانة في صندوق تمويل الهيكلية وشراء السلع والخدمات كنسبة لإجمالي الاستخدامات العامة، وتراجع الأهمية النسبية لكل من حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية وسداد القروض المحلية والأجنبية وشراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) والمصروفات الأخرى كنسبة لإجمالي الاستخدامات العامة.

• نمو القيمة المطلقة لإجمالي الموارد العامة للدولة، خلال الفترة السابقة بنسبة ٧٨,٩%.

• تصاعد حصيله الإيرادات للأبواب الثلاثة بنسبة ١٠٧,٢% (الضرائب ١١٥,٤%، الإيرادات الأخرى ١٠٤,١%)، وذلك رغم انخفاض حصيله المنح بنسبة ٣,٨%)، وزيادة متحصلات الإقراض ومبيعات الأصول المالية بنسبة ٢٠,٣%.

• انخفاض الاقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم بنسبة ٢٠,٤%.

- توقع ارتفاع حصيلة الخصخصة فى مشروع موازنة العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٧ إلى نحو ١٠,٠ مليار جنيه مقارنة بنحو ٠,٠٤ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١.

ثانياً: المصروفات والإيرادات العامة

فيما يتصل بالمصروفات العامة للدولة، أوردت اللجنة الملاحظات التالية:

- على الرغم من استمرار الزيادة فى القيمة المطلقة للمصروفات العامة، فإن نسبتها للنتائج المحلى الإجمالى آخذة فى الانخفاض، كما أن معدلات الزيادة السنوية فى تلك المصروفات لا تتناسب مع معدلات الزيادة فى دخل المجتمع ومعدلات نموه.
- رصدت اللجنة مطالب نواب المجلس بضح المزيد من الإنفاق العام فى العديد من القطاعات الهامة مثل الصحة والتعليم والطرق ومياه الشرب والصرف الصحى، بما يضمن تحقيق طموحات المجتمع وإشباع احتياجات أفرادها، وهو التوجه الذى أيدته اللجنة. يأتى ذلك فى الوقت الذى تحرص فيه الحكومة على ترشيد المصروفات العامة والحد من عجز الموازنة.

وقد عرضت اللجنة تحليلاً تفصيلياً لأبواب المصروفات العامة بمشروع الموازنة تضمن ما يلى:

- بالنسبة للأجور وتعويضات العاملين، ففى ضوء تطور عدد الموظفين بالجهاز الحكومى، يتضح نمو عدد موظفى الدولة من ٤,٦ مليون موظف عام ١٩٩٩/٩٨ إلى نحو ٥,٢ مليون موظف عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦، وقد صاحب ذلك تصاعد الإنفاق على الأجور من ٢٢,٦ مليار جنيه عام ١٩٩٩/٩٨ إلى نحو ٥١,٤ مليار جنيه فى موازنة السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦، وهو ما يشير إلى أنه فى الوقت الذى ارتفع فيه عدد الموظفين بنسبة ١٢,٨% زادت الأجور النقدية بنسبة ١٢٧,٤% خلال هذه الفترة. وعلى مستوى الأجور الحقيقية (باعتبار سنة ١٩٩٩/٩٨ هى سنة الأساس)، فقد زادت أيضاً من ٢٢,٦ مليار جنيه عام ١٩٩٩/٩٨ إلى نحو ٤٢,٢ مليار جنيه فى موازنة السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بنسبة زيادة ٨٦,٩%. ومن ثم، ارتفع متوسط الأجر الحقيقى للموظف من ٤٩٠٠,٠ جنيه إلى نحو ٨٠٧٩,٠ جنيه بنسبة ٦٤,٩% خلال هذه الفترة.

- بلغ المخصص للأجور وتعويضات العاملين بمشروع موازنة العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٧ نحو ٥٩,٦ مليار جنيه، بزيادة حوالى ٨,٣ مليار جنيه مقارنة بالمستوقع فى موازنة ٢٠٠٧/٢٠٠٦، بنسبة ١٦,٢%. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الأجور المتغيرة إلى الأجور الأساسية بمشروع موازنة العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٧ تصل إلى ١٠١,٥%، وعلى مستوى الجهات ترتفع هذه النسبة إلى ٢١٤,٤% بالهيئات الخدمية، وإلى ١٦٣,٤% بالجهاز الإدارى، فى حين تنخفض إلى ٥٩,٢% بالنسبة للإدارة المحلية، وتستوعب المكافآت وحدها نحو ٣٢,٣% من إجمالى الأجور وتعويضات العاملين بمشروع موازنة العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٧، تليها المرتبات الأساسية بنسبة ٢٤,٥%، ثم المزايا النقدية ١١,٧% والمزايا التأمينية ١١%، والبدلات والمزايا العينية والوظائف المؤقتة وتكاليف المعارين (التي تتحمل

الموازنة مرتباتهم) وتكاليف الأجازات الرسمية والمنح التدريبية وتحوز جميعها نحو ٦,٩% من إجمالي الأجور وتعويضات العاملين بمشروع الموازنة.

- وبالنسبة لشراء السلع والخدمات، ففي ضوء تطور الإنفاق على البنود المختلفة لشراء السلع والخدمات منذ عام ٢٠٠٣/٠٢ وحتى عام ٢٠٠٨/٠٧، يتضح نموها بنحو ٨,٦ مليار جنيه، وبمتوسط معدل نمو سنوي ١٤%. وعلى مستوى المجموعات الرئيسية لشراء السلع والخدمات يتضح زيادة معظم المبالغ المدرجة بمشروع موازنة العام المالي ٢٠٠٨/٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٣/٠٢، كما أدرجت اعتمادات إجمالية بلغت نسبتها ١٠,٢% من إجمالي الإنفاق على شراء السلع والخدمات.

- لاحظت اللجنة أن نفقات الصيانة بمشروع موازنة ٢٠٠٨/٠٧ قدر لها نحو ٢,٤ مليار جنيه، بما يمثل ١٣,٩% من إجمالي الإنفاق على شراء السلع والخدمات، موزعة- بصفة رئيسية - على صيانة وترميم المباني والإنشاءات، والطرق والجسور والكبارى، والآلات والمعدات، ووسائل الري والصرف، ووسائل النقل والاتصالات، وأوجه الصيانة الأخرى. كما لاحظت تصاعد نفقات الصيانة في مشروع موازنة ٢٠٠٨/٠٧ أسوة بالعامين الماليين ٢٠٠٦/٠٥، ٢٠٠٧/٠٦ مقارنة بما كانت عليه في السنوات السابقة، حيث زادت من ١,٣ مليار جنيه عام ٢٠٠٤/٠٣ إلى نحو ٢,٤ مليار جنيه في مشروع موازنة ٢٠٠٨/٢٠٠٧ بزيادة ١,٢ مليار جنيه بنسبة ٨٠,٢%.

- يشير تطور الفوائد، إلى ارتفاعها من ٢٥,٩ مليار جنيه عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلى ٥٢,٠ مليار جنيه في مشروع موازنة العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٧، بزيادة قدرها ٢٦,١ مليار جنيه وبمتوسط معدل نمو قدره ١٤,٠%. وقد بلغت نسبة الفوائد المحلية نحو ٩٢,١% من إجمالي الفوائد، في حين تمثل الفوائد الخارجية ٧,٥% في المتوسط خلال هذه الفترة، مع ملاحظة ارتفاع اعتمادات فوائد القروض الاستثمارية في مشروع موازنة ٢٠٠٨/٠٧ إلى نحو ١٥,٩ مليار جنيه مقارنة بنحو ٩,٤ مليار جنيه عن موازنة ٢٠٠٣/٠٢، لتصل بذلك نسبتها من إجمالي الفوائد إلى ٣٠,٦%. وأيضا تركز الفوائد خلال الفترة من عام ٢٠٠٣/٠٢ حتى مشروع موازنة ٢٠٠٨/٠٧ في الفوائد المحلية للبنوك، وفوائد قروض تمويل الاستثمارات، ويلي ذلك فوائد الدين العام الخارجى.

- بالنسبة للدعم، أشارت اللجنة إلى أنه في ضوء تطور أهم بنود الدعم المختلفة منذ عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ وحتى مشروع موازنة العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٧، فقد زادت مصروفات الدعم بمشروع موازنة العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٧، حيث قدر الإنفاق على هذا البند بنحو ٥٥,٧ مليار جنيه مقابل ٤٧,٤ مليار جنيه في متوقع موازنة ٢٠٠٧/٢٠٠٦، بزيادة قدرها ٨,٣ مليار جنيه، بنسبة ١٧,٥%. وفيما يتعلق بدعم السلع التموينية، فقد تم اعتماد مبلغ ٩,٥ مليار جنيه لهذا الغرض بزيادة قدرها ٠,٩ مليار جنيه بنسبة ١٠,٥%.

- وبالنسبة لدعم المنتجات البترولية، فقد نبهت اللجنة إلى أن الزيادة فى الاعتمادات المخصصة للدعم والمنح والمزايا الاجتماعية فى الأعوام المالية الثلاث الأخيرة

مقارنة بنتائج التنفيذ الفعلي للسنوات المالية (٢٠٠٣/٠٢ - ٢٠٠٥/٠٤) إلى ظهور اعتمادات دعم المنتجات البترولية كبنء موازى صريح فى الموازنة العامة للدولة بداية من السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦، بعد أن كانت الدولة تتحمل فعليا أعباء هذا الدعم وبشكل مستتر دون أن يظهر فى الموازنة. وقد ترتب على هذه المعالجة الجديدة لدعم المنتجات البترولية آثار إيجابية على نتائج أعمال الهيئة المصرية العامة للبترول (إحدى أهم الهيئات الاقتصادية)، حيث حققت الهيئة فائضاً عن نشاطها بعد تعويض فرق السعر الاقتصادى، وقد آل جزء كبير من هذا الفائض للموازنة العامة فى شكل فائض حكومة وضرانب دخلية ورسوم تنمية موارد، بما مكن الموازنة من استعادة معظم الدعم الموجه لهذه المنتجات مرة أخرى، فضلاً عن توضيح كافة مسارات الإنفاق العام على النحو الذى يمكن نواب المجلس من ترتيب أوليات هذا الإنفاق.

- وفيما يتعلق بالمنح، فقد أدرج لهذا البند بمشروع موازنة العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ نحو ٣,١ مليار جنيه منح ومساعدات، ويتركز جانب كبير من هذه المساعدات فى نفقات علاج المواطنين بالداخل والتي تستوعب نحو ٤٢,٣% من إجمالى هذه المساعدات، ويتوزع باقى مبلغ المساعدات على عديد من البنود التي تحصل عليها الوزارات والصناديق المختلفة بها. كما تضمن مشروع موازنة العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ نحو ٣,٦ مليار جنيه مزايا اجتماعية، خصص منها ١,١ مليار جنيه معاشات الضمان الاجتماعى وهو ما يعد استكمال لمنظومة التأمين الاجتماعى ومد مظلة التأمينات الاجتماعية للفئات الأولى بالرعاية. كما تضمنت تلك الاعتمادات مساهمات فى صناديق المعاشات ونفقات خدمية لغير العاملين ونفقات دفن ومحو الأمية وغيرها من المزايا الاجتماعية النقدية والعينية وتقدر هذه الاعتمادات فى مشروع موازنة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بنحو ٢,٥ مليار جنيه.

- قدرت الاعتمادات المخصصة للمصرفات الأخرى بمشروع موازنة العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بنحو ٢٢,٩ مليار جنيه بزيادة قدرها ٢,٠ مليار جنيه عن متوقع موازنة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بنسبة ٩,٦%. وقد أعدت اللجنة جدولاً توضيحياً لتطور المصرفات الأخرى بداية من العام المالى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ وحتى مشروع موازنة العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٨، حيث تبين لها أن الاتجاه العام يشير إلى تصاعد المصرفات المدرجة ضمن اعتمادات الإجمالية لموازنات الجهات الأخرى حتى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، وعلى عكس هذا التوجه خصص بمشروع موازنة العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ اعتماداً يصل إلى نحو ٦٣١,٢ مليون جنيه فقط مقارنة بنحو ٤,٦ مليار جنيه عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، بانخفاض قدرة ٤,٠ مليار جنيه؛ ويرجع ذلك إلى التعديلات الأخيرة التي أدخلها القانون ٨٧ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الموازنة العامة والمعدل للقانون ٥٣ لسنة ١٩٧٣، حيث أشارت المادة (١٠) من هذا القانون إلى عدد من الضوابط والقيود على ما يدرج كاعتمادات إجمالية بموازنات الجهات لضمان كفاءة وفاعلية وضبط مسارات الإنفاق العام.

- وفيما يتعلق بشراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)، فقد قدرت قيمة الاعتمادات المخصصة لشراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بمشروع موازنة العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بنحو ٢٥,٥ مليار جنيه، بزيادة قدرها نحو ٣,٣ مليار جنيه مقارنة

بمتوقع موازنة ٢٠٠٦/٢٠٠٧، بنسبة ١٤,٧%. وقد مثلت التشييدات نحو ٣٨,١% من إجمالي المبالغ المخصصة لهذا الغرض، تليها في الأهمية الآلات والمعدات بنسبة ٢٤,٢%، ثم المباني غير السكنية بنسبة ١٧,٧%، وأبحاث ودراسات المشروعات الاستثمارية بنسبة ٧,١%، والاستثمارات الأخرى (وسائل نقل وانتقال البعثات وتجهيزات وعدد وأدوات ..) بنسبة ٨,٥%، كما أدرج كاحتياطات عامة نحو ٤,٤% من إجمالي الاعتمادات المخصصة لهذا الغرض.

وبالنسبة للإيرادات العامة للدولة، أوردت اللجنة الملاحظات التالية:

- زيادة الإيرادات خلال الفترة من عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ حتى مشروع موازنة العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨، بنحو ٩٥,٦ مليار جنيه بمتوسط معدل نمو سنوي ١٤,٦%، وأن هذه الزيادة قد تركزت في الإيرادات الناتجة عن زيادة كلا من الضرائب على الدخل والأرباح الرأسمالية وعوائد الملكية (البترول وقناة السويس بصفة أساسية) والضرائب على السلع والخدمات.
- استمرار زيادة معدل نمو الضرائب بمشروع الموازنة العامة، وهو الأمر الذي يرجع إلى: الإصلاحات الضريبية التي استهدفتها الحكومة من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الضريبة على الدخل، وهي الإصلاحات التي يتوقع أن تؤثر في الأجل القصير على الحصيلة الضريبية، في حين يتوقع مع توسيع الشرائح الضريبية وحفز النشاط الاستثماري نتيجة هذه الإصلاحات زيادة هذه الحصيلة في الأجل المتوسط، خاصة مع توسيع قاعدة المجتمع الضريبي. يضاف إلى ذلك إصدار التعريفات الجمركية الجديدة والتي استهدفت تبسيط هيكل التعريفات والحد من تشتهتها وخفض فئاتها، فضلاً عن تعديل بعض أحكام الضريبة العامة على المبيعات بهدف التخفيف من بعض أعبائها لاسيما فيما يتعلق بخصم الضريبة السابق تحميلها على الآلات والمعدات وأجزائها.
- وتحليل هيكل الإيرادات من الضرائب في مشروع الموازنة، أوضحت اللجنة الآتي:
 - أن الإيرادات من الضرائب على أرباح المؤسسات (الشركات) شكلت نحو ٤٦,١% من إجمالي الإيرادات الضريبية على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية، تليها الضرائب على السلع والخدمات بنسبة ٣٨,١%، ثم ضرائب التجارة الدولية بنسبة ١١,١%، والضرائب الأخرى بنسبة ٣,٥%، والضرائب على الممتلكات بنسبة ١,٢% من الإجمالي. وفيما يتعلق بالضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية، ذكرت اللجنة أن الضرائب على أرباح المؤسسات (الشركات) قد شكلت حوالي ٧٥,٨% من إجمالي الإيرادات من الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية في مشروع موازنة العام الجديد، في حين تمثل الضرائب على الدخل الأفراد نحو ٢٤,٢%. كما لاحظت استمرار زيادة الإيرادات المستهدفة من الضرائب على شركات الأموال والضرائب على الأنشطة التجارية والصناعية والمهن غير التجارية في مشروع الموازنة، وهو الأمر الذي يرجع إلى الآثار الإيجابية للإصلاحات الضريبية المشار إليها. أما بالنسبة للضرائب على الممتلكات، فقد زادت من نحو ٧٨٥,٣ مليون جنيه عام ٢٠٠٣/٠٢ إلى نحو ١٤٩٣,٨ مليون جنيه في مشروع موازنة العام المالي ٢٠٠٨/٠٧، بزيادة قدرها ٧٠٨,٥ مليون جنيه بمتوسط معدل نمو سنوي قدره ١٢,٩% خلال هذه الفترة. وتتوزع هذه الإيرادات فيما بين

الضرائب الدورية على الممتلكات الثابتة (ضريبتى الأراضى والمباني)، وضرائب على العمليات المالية التجارية والرأسمالية (رسوم نقل الملكية)، والضرائب الدورية على الممتلكات (ضرائب ورسوم على السيارات).

- شكلت الضرائب العامة على السلع والخدمات ٦٢,١% من إجمالي حصيلة هذه الضرائب على السلع والخدمات فى مشروع موازنة العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٧، فى حين تمثل الضرائب على الإنتاج ١٦,١%، والضرائب على الخدمات الخاصة ١٤,٣%، والضرائب على استخدام السلع والترخيص باستخدام وتأدية الأنشطة حوالى ٧,٥% من إجمالي الضرائب على السلع والخدمات.

- قدرت حصيلة الإيرادات من الضرائب على التجارة الدولية فى مشروع موازنة العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٧ نحو ١٣,٣ مليار جنيه، تمثل نحو ١١,١% من جملة الإيرادات الضريبية، وبزيادة نحو ٢,٠ مليار جنيه مقارنة بالمتوقع تحصيله فى موازنة العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بمعدل نمو ١٧,٢%. وبلغت نسبة الضرائب على الواردات نحو ٩٩,١% من حصيلة الضرائب على التجارة الدولية (تشمل ضرائب جمركية قيمه ٩٧% وضرائب جمركية على التبغ والسجائر والدخان ٣%).

• وفيما يتعلق بالمنح، فإن مشروع موازنة العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٧ يستهدف تحقيق إيرادات منها تقدر بما يقرب من ٣,٢ مليار جنيه (تشكل ١,٧% من إجمالي الإيرادات العامة بمشروع الموازنة) لتتخفف بحوالى ٠,٥ مليار جنيه عن متوقع موازنة ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بنسبة انخفاض بنحو ١٣,٤%. وقد لاحظت اللجنة التصاعد المستمر فى المنح من الحكومات الأجنبية، حيث ارتفعت أهميتها النسبية فى إجمالي المنح من ٧١,٥% فى العام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ إلى نحو ٨٢,٩% فى مشروع موازنة العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٧، وقد صاحب ذلك تراجع فى الأهمية النسبية للمنح من المنظمات الدولية والجهات الحكومية الأخرى. كما لاحظت أيضا أن نحو ٥٤,٥% من إجمالي المنح يستهدف أن يوجه لأغراض الاستخدامات الجارية فى مشروع موازنة العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٧، فى حين تبلغ نسبة المنح الرأسمالية الموجهة للاستخدامات الاستثمارية نحو ٤٥,٥%.

• تمثل الإيرادات الأخرى أهمية كبيرة بالنسبة لباقي الإيرادات بالموازنة العامة للدولة، حيث تتجه حصيلة هذه الإيرادات إلى التزايد المستمر. ولاحظت اللجنة زيادة هذه الإيرادات بنحو ٣١,٤ مليار جنيه خلال الفترة من عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧، بمتوسط معدل نمو سنوى قدره ١٤,٣%. كما لاحظت اتجاه القيمة المتوقعة لعوائد الملكية إلى الزيادة فى موازنة العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦، حيث يستهدف مشروع الموازنة الجديد نحو ٤٥,١ مليار جنيه عوائد ملكية، تمثل نحو ٧٣,٣% من إجمالي الإيرادات الأخرى نتيجة الزيادة فى فوائض هيئتى البترول وقناة السويس. انخفاض الأهمية النسبية لحصيلة بيع السلع والخدمات خلال ذات العامين المذكورين (١٤,٥% و ١٣,١% لكل منهما على التوالى مقابل ٢٢,٣% عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤)، وينطبق ذات القول على التحويلات الاختيارية والإيرادات المتنوعة.

• بالنسبة للفائض (العجز) النقدى، لاحظت اللجنة زيادة العجز النقدى للموازنة من نحو ٣٨,٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلى ما يقرب من ٥٦,٨ مليار جنيه فى

مشروع موازنة العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وذلك في ضوء تطور الإيرادات والمصروفات بالموازنة العامة للدولة (٢٠٠٣/٠٢ - ٢٠٠٨/٠٧)، كما رصدت تطور نسبة العجز النقدي للموازنة العامة للدولة إلى المصروفات العامة والنتائج المحلى الإجمالى خلال الفترة (٢٠٠٣/٢٠٠٢ - ٢٠٠٨/٢٠٠٧). وقد لاحظت اتجاه هاتين النسبتين إلى الانخفاض خلال تلك الفترة، حيث انخفضت نسبة العجز النقدي للمصروفات العامة من ٣٠% تقريبا إلى نحو ٢٣,٥% فى مشروع موازنة ٢٠٠٨/٢٠٠٧، كما انخفضت نسبة العجز النقدي للنتائج من ٩% إلى نحو ٦,٧% فى مشروع موازنة ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

• أشارت اللجنة إلى أنه وفقا لمؤشر ميزان التشغيل، فإن العجز يبلغ ٣٥,٤ مليار جنيه فى مشروع موازنة العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وبإضافة صافى حيازة الأصول غير المالية (الفرق بين شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) والإيرادات المتاحة لتمويلها) إلى قيمة عجز ميزان التشغيل نحصل على قيمة العجز النقدي للموازنة العامة للدولة والذي يعكس عجز كلا من الأنشطة الجارية والاستثمارية للدولة.

وأكدت اللجنة أنه وفقاً للتقديرات المستهدفة فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧، فإن العجز الأولي لمشروع الموازنة يأتى على النحو التالى:

- المصروفات العامة: تقدر بنحو ٢٤١,٦ مليار جنيه، منها مدفوعات فوائد بنحو ٥٢,٠ مليار جنيه، وعليه فإن المصروفات بدون مدفوعات الفائدة تبلغ ما يزيد على ١٨٩,٦ مليار جنيه.

- الإيرادات العامة: تقدر بنحو ١٨٤,٧ مليار جنيه منها فوائد محصلة بنحو ١,٦ مليار جنيه، وبالتالي فإن الإيرادات العامة بدون الفوائد المحصلة تبلغ نحو ١٨٣,١ مليار جنيه.

- العجز الأولي: فى ضوء ما سبق، فإن التقديرات لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ تشير إلى أن العجز الأولي لمشروع الموازنة يقدر بنحو ٦,٥ مليار جنيه مقارنة بنحو ٤,١ مليار جنيه فى موازنة ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

وأشارت اللجنة إلى أنه من المتوقع فى السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ أن تحقق الموازنة العامة فائضا أوليا تصل قيمته إلى نحو ٩,٦ مليار جنيه.

ثالثا: صافى الحيازة فى الأصول المالية

فيما يتعلق بحيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية، أكدت اللجنة أنها شكلت فى مشروع موازنة العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ نحو ٩١,٤% من إجمالى الاعتمادات المخصصة لهذا الغرض (منها ٧٣,٥% مساهمة الخزانة فى صندوق تمويل الهيكلية - ويستهدف الصندوق المساهمة فى تسوية مديونيات شركات قطاع الأعمال العام وإصلاح الوضع المالى والإدارى والفنى لهذه الشركات، بالإضافة إلى تمويل برنامج المعاش المبكر - و٢٥% مساهمات

وحقوق ملكية فى هيئات اقتصادية و٠,٣% (الإقراض)^{٣٣}، كما تمثل حيازة الأصول المالية الأجنبية نحو ١,١% من الإجمالى، كما خصص بمشروع الموازنة احتياطات عامة بلغت نسبتها ٧,٥%.

وبالنسبة للمتحصلات من الإقراض وبيع الأصول المالية، فقد قدرت فى مشروع الموازنة بما يقرب من ١٢,٤ مليار جنيه، بزيادة حوالى ٣,٨ مليار جنيه مقارنة بمتوقع موازنة ٢٠٠٦/٢٠٠٧، بنسبة ٤٣,٧%. ولاحظت اللجنة فى ضوء تطور هذه المتحصلات (٢٠٠٣/٢٠٠٢ - ٢٠٠٨/٢٠٠٧)، تصاعدها بنحو ١٠,٤ مليار جنيه عما كانت عليه فى بداية هذه الفترة، وبمتوسط معدل نمو سنوى يصل إلى ٣٥,٩%.

أما بالنسبة للفائض (العجز) الكلى، فقد أشارت اللجنة إلى أنه فى ضوء تطور العجز النقدى بالموازنة العامة للدولة خلال الفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٢ - ٢٠٠٨/٢٠٠٧، وبإضافة صافى حيازة الأصول المالية وهى عبارة عن حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية (بدون مساهمة الخزانة فى صندوق تمويل الهيكلية) مطروحا منها المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية (بدون حصيلة الخصخصة)؛ حيث أن الفرق بين حصيلة الخصخصة ومساهمة الخزانة فى صندوق تمويل الهيكلية (صافى حصيلة الخصخصة) تعامل كأحد مصادر التمويل وفقا للتبويب الجديد للموازنة، فقد اتضح لها تصاعد العجز الكلى للموازنة (بدون سداد القروض أو صافى حصيلة الخصخصة) من نحو ٤٣,٦ مليار جنيه عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلى نحو ٥٨,٨ مليار جنيه فى مشروع موازنة ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

رابعاً: صافى الاقتراض وسداد القروض

بالنسبة لسداد القروض المحلية والأجنبية، ذكرت اللجنة أن مشروع موازنة العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٧ قد استهدف تخصيص اعتمادات تصل إلى حوالى ١٢,٢ مليار جنيه لسداد القروض المحلية والأجنبية، لتتخفف بذلك حوالى ٦,٤ مليار جنيه عن متوقع موازنة العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بنسبة ٣٤,٦%. ولاحظت أن سداد القروض واستهلاك الأوراق المالية المحلية يستوعب نحو ٦٣,٩% من إجمالى المخصص لسداد القروض المحلية والأجنبية فى مشروع موازنة العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٧، فى حين تبلغ نسبة المخصص لسداد القروض واستهلاك الأوراق المالية الأجنبية نحو ٣٦,١%. وأوضحت اللجنة أن توزيع سداد القروض المحلية والأجنبية على مستوى المصادر المختلفة فى مشروع موازنة العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٧ يشير إلى أن المخصص لسداد أقساط قروض الجهاز المصرفى تبلغ نسبته ٥٤,٥% من الإجمالى، يليه سداد أقساط الدين العام الخارجى بنسبة ٣٣,٢% ثم الأقساط لمصادر محلية أخرى بنسبة ٩,٤%، وأخيراً الأقساط لمصادر أجنبية أخرى بنسبة ٢,٩%.

³³ كانت الموازنة العامة للدولة تحصل على ٥٠% من حصيلة خصخصة شركات قطاع الأعمال العام، أما نسبة ٥٠% الأخرى فيتم تخصيصها لتكاليف إعادة هيكلة بعض شركات قطاع الأعمال العام، وذلك قبل صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٣٢٨ لسنة ١٩٩٩ بإنشاء صندوق هيكلة شركات قطاع الأعمال العام، الذى عدل بالقرار رقم ١٨٤٨ لسنة ٢٠٠٢، وفى إطار تنظيم العلاقة بين الصندوق والخزانة العامة للدولة وحقوقها فى حصيلة الخصخصة، صدر القرار رقم ٢٠٧٦ لسنة ٢٠٠٤ بإعادة تنظيم صندوق تمويل برنامج هيكلة شركات قطاع الأعمال العام والذى قضى فى مادته الثالثة بالتزام وزارة الاستثمار من خلال الشركات القابضة التابعة لها بتوريد حصيلة بيع الأوراق المالية الخاصة لشركات قطاع الأعمال العام الخاضعة للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والشركات المشتركة وكذلك ناتج بيع أصولها الإنتاجية إلى حساب وزارة المالية بالبنك المركزى خلال مدة لا تتجاوز سبعة أيام من تاريخ التحصيل، كما نص القانون فى مادته الرابعة على أن تتولى وزارة المالية توفير اعتمادات للصندوق فى حدود ٥٠% من حصيلة بيع الشركات على دفعات يتم توريدها والاتفاق عليها بين وزير الاستثمار ووزير المالية.

وفيما يتعلق بالاقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم، نبهت اللجنة إلى أن مشروع موازنة العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٧ يستهدف الحصول على تمويل من خلال الاقتراض وإصدار الأوراق المالية المحلية والأجنبية (بخلاف الأسهم) بما يقدر بنحو ٦٩,٩ مليار جنيه، بزيادة حوالى ٢,٧ مليار جنيه مقارنة بمتوقع موازنة ٢٠٠٧/٢٠٠٦، بنسبة ٤%. وأبرزت أنه في ضوء تطور الاقتراض وإصدار الأوراق المالية المحلية والأجنبية (بخلاف الأسهم) خلال الفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٢ - ٢٠٠٨/٢٠٠٧، فقد تلاحظ تصاعدها بما يقرب من ١١,٨ مليار جنيه عما كانت عليه في بداية هذه الفترة، بمتوسط معدل نمو سنوى ٣,٧%.

وفيما يتعلق بتحليل الدين العام الحكومي، أوضحت اللجنة أن الدين العام الحكومي يقصد به ما تلتزم وزارة المالية بسداده وبالتالي لا يتضمن ديون الهيئات الاقتصادية وينقسم إلى دين حكومي داخلي ودين حكومي خارجي. كما بلغ صافي مركز الدين العام الحكومي في ٢٠٠٦/٦/٣٠ نحو ٤٥٤,٩ مليار جنيه مقارنة بنحو ٤٠٧,٥ مليار جنيه في ٢٠٠٥/٦/٣٠ بمعدل زيادة قدرها ١١,١%، وذلك بخلاف دين الهيئات الاقتصادية والذي بلغ مركزه في ٢٠٠٦/٦/٣٠ نحو ٤٧,٤ مليار جنيه بزيادة قدرها ٠,٢ مليار جنيه مقارنة بمركزه في ٢٠٠٥/٦/٣٠. كما يشمل صافي مركز الدين العام الحكومي، مبلغ ٣٨٧,٧ مليار جنيه صافي مركز الدين العام المحلي الحكومي، و٦٧,٢ مليار جنيه إجمالي مركز الدين العام الخارجي الحكومي. وأكدت اللجنة أن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ قد تضمن نحو ٦٤,١ مليار جنيه لخدمة أعباء الدين المحلي والخارجي الحكومي (تمثل قيمة ما يستهدف دفعه من فوائد وأقساط) في مقابل نحو ٦٩,٠ مليار جنيه في متوقع السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦، وبالتالي تمثل أعباء الدين العام نحو ٢٤,١% من حجم الاستخدامات العامة المستهدفة خلال السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

وبالنسبة للدين المحلي الحكومي، فقد بلغ صافي مركز الدين العام المحلي الحكومي في ٢٠٠٦/٦/٣٠ نحو ٣٨٧,٧ مليار جنيه في مقابل ٣٤٧,٣ مليار جنيه في ٢٠٠٥/٦/٣٠ بزيادة قدرها ٤٠,٤ مليار جنيه بنسبة زيادة ١١,٦%. وأشارت اللجنة إلى أن التطور في صافي مركز الدين المحلي الحكومي يأتي كنتيجة لحركة الإضافة والاستهلاك في عناصر الدين المختلفة، وهو الأمر الذي ترتب عليه زيادة في بعض العناصر ونقص في البعض الآخر. وقد استعرضت اللجنة قيمة المضاف والمستهلك وصافي مركز الدين المحلي الحكومي خلال الفترة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٦، حيث اتضح لها ما يلي:

- ٣٦,٨% مديونية الخزانة تجاه بنك الاستثمار القومي، والذي يوفر تلك الأموال من الاقتراض من الأوعية الادخارية المختلفة مثل صناديق التأمينات وصندوق توفير البريد وشهادات الاستثمار.
- ٤١,٨% سندات تغطية العجز في الموازنة العامة للدولة.
- ٢٦,٦% أذون على الخزانة العامة لسداد العجز النقدي.
- ٢١,٨% سندات إعادة هيكلة الدين العام، ومعالجة العجز في مركز العملات الأجنبية.
- يبلغ صافي أرصدة الحكومة لدى الجهاز المصرفي نحو ١٠٤,٩ مليار جنيه في ٢٠٠٦/٦/٣٠.

أما بالنسبة للدين الخارجى الحكومى، فإنه بدراسة رصيد الدين الخارجى لمصر وفقاً لمكوناته، لاحظت اللجنة أن القروض الثنائية المعاد جدولتها تمثل أكثر من ٥١% من إجمالى الدين الخارجى لمصر (نصفها تقريباً قروض ميسرة). وأن نسبة الديون قصيرة الأجل لا تتجاوز ٥,٥% من إجمالى الدين الخارجى فى ٣٠ يونيه ٢٠٠٦. وأوضحت اللجنة أن توزيع الدين الخارجى لمصر حسب أهم الدول والجهات الدائنة فى ٣٠ يونيه ٢٠٠٦ مقارنة برصيده فى ٣٠ يونيه ٢٠٠٤ و ٣٠ يونيه ٢٠٠٥، يشير إلى تركيز نحو ٥٣,٦% من إجمالى الدين الخارجى لمصر فى أربع دول رئيسية هى: فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا فى ٣٠ يونيه ٢٠٠٦. كما تشكل ديون مصر لدول الاتحاد الأوروبى ٤٠,٦% من إجمالى الدين الخارجى، بينما الديون للمؤسسات الدولية والإقليمية ١٧,٦%، وللدول العربية ٣,٧% فى ٣٠ يونيه ٢٠٠٦. وأشارت اللجنة إلى وجود حساب مجمد لدى البنك المركزى أقر به صندوق النقد الدولى ومخصص لذمة سداد الدين الخارجى فى مواعيد الجديدة المجدولة، وقد بلغ مركز ذلك الحساب فى ديسمبر عام ٢٠٠٤ نحو ٧٦,٠ مليار جنيه، الأمر الذى يخفض من مركز الدين الخارجى والذى توضح مؤشرات أنه يقع فى حدود أمانة ومستقرة.

ب) مناقشات المجلس^{٣٤}

استهل الأستاذ الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب بدء المناقشات بكلمة علق فيها على مشروع الموازنة المعروض على المجلس، حيث وجه خلالها الشكر للأستاذ الدكتور يوسف بطرس غالى وزير المالية على البيان المالى الذى أكد تميزه هذا العام بمظاهر مختلفة استهدفت تحقيق ما يلى:

أولاً: إصلاحات جديدة فى السياسة المالية.

ثانياً: تكامل بين السياسة المالية والسياسة الاقتصادية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية.

ثالثاً: الاهتمام بالبعد الاجتماعى فى التنمية الاقتصادية مع إعادة هيكلة هذا الدعم، مع ملاحظة أن إعادة هيكلة الدعم لا بد أن تتم وفقاً لمعايير دقيقة حساسة حتى لا يترتب عليها ارتفاع الأسعار على نحو لا يتناسب مع الدخول.

رابعاً: تحقيق تحسين استخدام الموارد فى الإنفاق وفقاً لسياسات جديدة فى تحقيق التنمية.

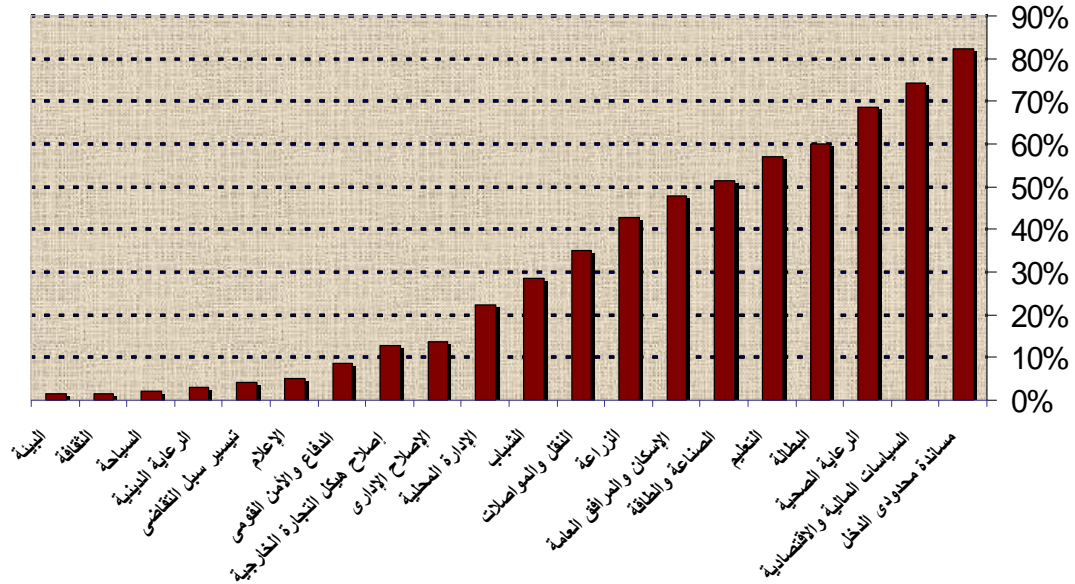
خامساً: العمل على تخفيض معدلات العجز لتخفيض معدلات التضخم.

سادساً: العمل على حسن توزيع القطاعات الوظيفية للموازنة بما يتفق مع درجة التنمية فى هذه القطاعات.

وبتحليل مضمون مداخلات أعضاء المجلس خلال المناقشات التى دارت حول مشروع الموازنة والخطة التى شارك فيها ١٤٠ عضواً وتولى كلا من السيدين وزيرى المالية والدولة للتنمية الاقتصادية التعقيب عليها، نجدها قد تركزت فى عدد من القضايا والموضوعات الهامة، كما يتضح من الشكل المرفق.

³⁴ مجلس الشعب، الفصل التشريعى التاسع، دور الانعقاد العادى الثانى، مضابط أرقام (٩٢، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠).

الأهمية النسبية للقضايا الواردة في مناقشات الأعضاء لمشروع الموازنة العامة للدولة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ قياساً
بعدد المتحدثين (١٤٠ عضواً)



ولتيسير عرض وتحليل مضمون مناقشات المجلس لمشروع الموازنة العامة والخطة، فسوف نستعرضها على النحو التالى:

الموارد العامة

أشاد أعضاء المجلس بالسياسات المتطورة لوزير المالية وما أجراه من تخفيضات على الضرائب والجمارك دون أن يكون لذلك تأثيرات سلبية على الموارد، والمطالبة بأن تنعكس زيادة الإيرادات السيادية وناتج الخصخصة على الاحتياجات اليومية للمواطن وتجويد الخدمات والمرافق العامة، وأن يترجم تحسن المؤشرات الاقتصادية إلى تحسن ملموس فى معيشة المواطن المصرى. وفى ذات الإطار أشار البعض إلى أن معظم موارد الموازنة العامة هى موارد جانبية من الضرائب والجمارك لا تفرق بين الفقراء والأغنياء، وأن الزيادة فى الإيرادات الضريبية تعود إلى زيادة حصيللة الضرائب المحصلة من هينتى البترول وقناة السويس، بينما المليارات التسعة الباقية هى زيادة فى حصيللة الضرائب على السلع والخدمات، والتجارة الدولية.

أثنى الأعضاء على المردود الإيجابى للإصلاحات فى قوانين الجمارك والضرائب، ورحبوا بقرار دمج مصلحة الضرائب العامة والمبيعات فى مصلحة واحدة، وأوصوا بإعادة النظر فى رفع الحد الأدنى للإعفاء الضريبى مراعاة للفقراء ومحدودى الدخل، وبضرورة العمل على تحصيل الضرائب المستحقة على الصحف القومية، كما طالبوا بمراجعة نظامى الدروباك والمناطق الحرة التى تستخدم فى عمليات التهريب والإضرار بالمنتج الوطنى.

كما نبه أعضاء المجلس لأهمية علاج أوضاع الهيئات الاقتصادية التي لا تحقق منها فوائد سوى هينتين فقط، وطالبوا بإجراء حصر دقيق للطاقات العاطلة والمخزون الراكد بالجهاز الإداري لإعادة استخدامها. وتساءلوا عن سبب عدم ظهور عوائد بيع الأراضي في الموازنة العامة للدولة، والمطالبة باستخدام تلك الحصيلة في دعم بناء المساكن لمحدودي الدخل والمشاريع الحيوية كالصرف الصحي ومياه الشرب. كما نبهوا إلى ما ورد بتقارير جهاز المحاسبات ولتي تشير إلى ضياع جزء كبير من أموال القروض والمنح نتيجة عدم الاستخدام الأمثل لها، واستغلال جانب كبير منها في غير أغراضها، وطالبوا بتشديد العقاب على تلك المخالفات.

وقد أشار أحد الأعضاء إلى اختفاء ١٣ مليار جنيه من الموازنة العامة للدولة، وأن هذه القضية قد أثرت العام الماضي، حيث أحال رئيس المجلس الموضوع إلى الجهاز المركزي للمحاسبات، الذي أعد تقريراً يفيد باختفاء مبلغ يقدر بنحو ١٦,٦١٠ مليار جنيه، كما أثبت أن حصيلة الخصخصة هي ٥٠ ملياراً و٩٠ مليون جنيه. وطالب بإطلاع النواب على ما انتهى إليه الجهاز المركزي للمحاسبات بهذا الشأن. والتنبيه إلى أن وزارة التعاون الدولي قد أرسلت خطاباً للسيد العضو يفيد أن إجمالي المنح والقروض التي قدمت لمصر في الفترة بين عامي ٢٠٠٥/٩٤ بلغت نحو ٩,٩١٠ مليار دولار، وهي أموال لم تدرج بالموازنة العامة للدولة. والإشارة إلى تقديم استجواب حول هذا الموضوع.

الإنفاق العام

أشار أعضاء المجلس إلى استمرار تزايد النفقات العامة بمعدل يفوق تزايد الموارد العامة، مما يعني استمرار عجز الموازنة العامة للدولة، وطالبوا بترشيد الإنفاق الاستهلاكي والترفي الحكومي، وطالبوا بالإسراع في تطبيق موازنة البرامج والأداء، وبأن يرفق بالموازنة تقارير تكميلية تبنى على قواعد الاستحقاق. وحذروا من الآثار السلبية لارتفاع معدل التضخم، وطالبوا بزيادة الاعتمادات المخصصة للدعم وبإعادة النظر في دعم المنتجات البترولية الذي لا يذهب لمستحقه كما لا يحقق المستهدف منه، وكذا إلغاء الدعم الموجه لقطاع الإذاعة والتلفزيون والذي يتجاوز ٥٠٠ مليون جنيه، بالنظر للمخالفات العديدة التي رصدها الجهاز المركزي للمحاسبات في هذا القطاع وتعد إهداراً للمال العام.

كما انتقد أعضاء المجلس محدودية الاستثمارات في الموازنة العامة بصورة لا يمكن أن تسهم في تحقيق معدلات النمو التي تستهدفها الحكومة، وأبدوا تخوفهم من إلقاء عبء تمويل معظم الاستثمارات على القطاع الخاص، كما انتقدوا ضالة الاعتمادات المخصصة للصيانة في مشروع الموازنة. وأوصوا بتسوية مشكلة تعويضات شركات المقاولات عن تعاقدها مع الحكومة والتي لا تزال معلقة دون حسم، وبصرف البدل النقدي للعاملين بالمحافظات النائية على أن يوضع كبنء أساسي ضمن الباب الأول بالموازنة. وتساءل الأعضاء عن سبب عدم رصد أي اعتمادات لمشروع الموازنة للبرنامج النووي.

الأجور والمعاشات

أشار الأعضاء إلى وجود تمايز هائل في رواتب العاملين في الدولة، وإلى عدم تحسن متوسط دخل المواطن رغم الزيادات المتتالية في الأجور والتي تقل عن متوسط الزيادة في معدلات التضخم، وطالبوا بإعادة النظر في هيكل الأجور وضم جميع العلاوات إلى الراتب

الأساسي. كما أوصى الأعضاء بزيادة موازنة الضمان الاجتماعي لتغطية المزيد من الأسر الفقيرة والمساهمة في التخفيف من حدة الفقر. وأبدى عدد من الأعضاء تخوفهم من استيلاء الحكومة على أموال التأمينات بالنظر لحديث السيد وزير المالية حول صك ديون التأمينات وتجديده تلقائياً كل خمس سنوات بما يعنى اعتزام الحكومة عدم سداد ديونها للتأمينات، والتأكيد على أن الاستيلاء على أموال التأمينات يخالف حكم المحكمة الدستورية العليا بأنها أموال خاصة لا يجوز التصرف فيها، والمطالبة بوضع خطط لاستثمار أموال التأمينات فى مشروعات خدمية بما يعود على التأمينات بمزيد من العائد يتيح لها زيادة المعاشات، وبإعادة فصل التأمينات الاجتماعية عن وزارة المالية.

البطالة

انصبت مناقشات الأعضاء على ضرورة التصدى الحاسم لتلك المشكلة ووضعها على قمة أولويات الأجندة الحكومية نظراً لتفاقمها بما يهدد أمن واستقرار المجتمع، وطالبوا بتوفير الاعتمادات اللازمة لإنشاء صندوق لإعانة البطالة كآلية ضرورية للحد من هذه الآثار، كما حذروا من تباطؤ الأداء الحكومى فى تنفيذ البرنامج الانتخابي للسيد الرئيس، والذي يستهدف توفير ٤,٥ مليون فرصة عمل بمعدل ٧٥٠ ألف فرصة عمل سنوياً، معربين عن تخوفهم من تعثر تنفيذ ما تستهدفه الخطة من خفض معدل البطالة من ٩,١% عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى ٨,٤% فى العام الأول للخطة السادسة، و٥,٥% فى نهايتها، فى ظل الاعتمادات الضئيلة المخصصة لدعم وتمويل برامج التشغيل المختلفة، وأوصوا بزيادة هذه الاعتمادات بالموازنة الحالية، خاصة بالنسبة للبرامج التى استطاعت أن تحقق مردوداً ايجابياً فى خلق فرص عمل حقيقية للشباب مثل برامج التنمية السياحية وتشجيع الصادرات. كما أكد الأعضاء على أهمية زيادة الاعتمادات المدرجة للصندوق الاجتماعى لتفعيل دوره فى توفير الدعم المالى والفنى للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وذلك فى إطار البرنامج القومى لتحديث الصناعة.

عجز الموازنة والدين العام

أشاد أعضاء المجلس بما أكده وزير المالية فى بيانه المالى بشأن التزام السياسات المالية التى تنتهجها الحكومة بالعمل على تخفيض عجز الموازنة العامة بقدر يتناسب مع زيادة معدل الناتج المحلى الإجمالى. وأشاروا إلى تباين الأرقام الخاصة بعجز الموازنة بين ما جاء فى البيان المالى وما رصده تقرير لجنة الخطة والموازنة، كما حذروا من الزيادة المستمرة فى عجز الموازنة. وأوصى أعضاء المجلس بسرعة معالجة الاختلالات المالية التى أشار إليها تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات بشأن الحساب الختامى، والتى من أهمها استمرار الزيادة فى رصيد الأموال المستحقة للحكومة، وزيادة الدين العام.

وحذر الأعضاء من تزايد الدين العام نتيجة استمرار تزايد العجز الكلى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى، مما يترتب عليه زيادة خدمة الدين. وهو ما يعنى أن الدولة تقترض لخدمة مديونيتها، وطالبوا بالعمل على خفض أعباء الدين العام وفوائده لتقليل عبء خدمته على الموازنة، وتساءلوا عن حقيقة عدم اقتراض الخزانة العامة من بنك الاستثمار القومى، وعن موقف الوزارة من بنك الاستثمار والدور الذى يقوم به البنك حالياً.

موازنات الإدارة المحلية

انتقد أعضاء المجلس عدم العدالة في توزيع المخصصات على المحافظات المختلفة خاصة محافظات الصعيد، وطالبوا بضرورة مراعاة التوازن في توزيع الاستثمارات العامة في مختلف مناطق الجمهورية خاصة المحرومة منها، وطالبوا بإشراك الإدارة المحلية ممثلة في المحافظات في وضع الموازنات الخاصة بها. وألحوا إلى أن القاهرة الكبرى تستحوذ على النصيب الأكبر من الاعتمادات الخاصة بالمياه والصرف الصحي بما يعادل المخصص لباقي محافظات الجمهورية، وأوصوا بتدبير كافة الاعتمادات اللازمة لاستكمال تنفيذ مشروعات البنية الأساسية بالمحافظات.

الدعم

أشاد الأعضاء بحرص مشروعى الخطة والموازنة على إدراج الاعتمادات اللازمة لحماية محدودى الدخل وخاصة الدعم الذى يستهلك نسبة عالية من اعتمادات الموازنة في مجالات الصحة والتعليم والكهرباء والبترو، وطالبوا بإعادة النظر في أسلوب تقديم الدعم ليصل إلى مستحقيه من خلال مراجعة أسس وآليات توزيعه، واقتراح الاتجاه للأخذ بنظام الدعم النقدي لترشيد الإنفاق وضمان استهدافه المستحقين فقط. وأثنى أعضاء المجلس على توجه الموازنة العامة بإظهار دعم الغاز الطبيعى لقطاع الكهرباء لأول مرة، وطالبوا بتوضيح حقيقة تصدير الغاز المصرى لإسرائيل بأسعار زهيدة. واستنكر عدد من الأعضاء الاستمرار فى بيع الطاقة لمصانع الاسمنت والحديد بسعرها المدعوم رغم مبالغتها فى تحديد أسعار منتجاتها، وفى الوقت الذى يعانى فيه المواطنين من ارتفاع فواتير الكهرباء. كما طالبوا بزيادة الاعتمادات المخصصة لدعم الأسمدة وأسعار توريد المنتجات الزراعية خاصة القطن.

وتساءل عدد من الأعضاء عن الجهات والشركات المستفيدة من تمويل صندوق دعم الصادرات، وطالبوا بنقل هذا الدعم لمخصصات معاش الضمان الاجتماعى وبناء المدارس ومحطات المياه وكذا العلاج على نفقة الدولة. كما تساءل البعض عن السبب فى زيادة أسعار المساكن الحكومية عن تلك التى يبيها القطاع الخاص رغم رصد مليار جنيه لدعم المساكن، واقترحوا دعم إسكان الشباب ومحدودى الدخل من خلال إعادة تقدير سعر أراضى المصايف فى الساحل الشمالى وجمصة وبلطيم ورأس البر وبورسعيد بما يوفر مبالغ هائلة للموازنة العامة. وبزيادة الاعتمادات المخصصة لمياه الشرب والصرف الصحي حتى يتم تغطية كافة مناطق الجمهورية.

التعليم

أعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم للسيد رئيس الجمهورية لحثه الحكومة على إنشاء الكادر الخاص للمعلمين وطالبوا بتوفير كافة الاعتمادات اللازمة لتطبيقه وبسريانه على العاملين بالتعليم الأزهرى، وبصرف حافز خاص للعاملين بالتربية والتعليم اللذين لم يشملهم الكادر الخاص. كما انتقد الأعضاء ضعف مخصصات التعليم التى لا تزيد عن ١٢% من إجمالى الإنفاق العام، وأن هذه النسبة تنخفض سنة بعد أخرى وهو ما يتنافى مع السعى لإصلاح التعليم فى مصر وفق برنامج السيد الرئيس. واقتراح البعض طرح سندات خزانة بقيمة ٥٠٠ مليار جنيه مرتبطة بخطة خمسية للنهوض بالتعليم فى مصر. كما طالب عدد كبير من الأعضاء بزيادة اعتمادات البحث العلمى والتطوير فى الموازنة سنة بعد أخرى حتى

تقترب من النسب المماثلة في دول المنطقة. كما انتقدوا ضالة اعتمادات جامعة الأزهر مقارنة بالجامعات الحكومية الأخرى.

الصحة

انتقد الأعضاء غياب الرؤية الواضحة لحل مشاكل القطاع الصحي في مشروعى الخطة والموازنة، حيث لم توفر الموازنة الموارد الكافية للإحتياجات الفعلية لقطاع الصحة الذى يحتاج لنحو ٣٣ مليار جنيه لم يرصد له منها سوى ٩ مليار فقط تتجه نحو ٦٥% منها إلى الأجور والمرتبات. وأشاروا إلى أنه لا يمكن الارتقاء بالأداء الصحى بهذا القدر من الاعتمادات، واقترحوا طرح سندات على المواطنين يخصص عائدها لتنفيذ هذا الهدف. واقترح بنوداً محددة لتدبير موارد إضافية لقطاع الصحة، منها مليار جنيه من حصيلة الديون المتأخرة على المؤسسات الصحفية، ومليار جنيه يتم تحصيلها من موارد اتحاد الإذاعة والتلفزيون بعد إصلاحه، إضافة إلى ٨٠٠ مليون جنيه من حصيلة زيادة الرسم على السجائر. كما استنكر البعض نقص الاعتمادات الخاصة للطوارئ والإسعاف فى مشروع الموازنة، وأوصوا بزيادة اعتمادات العلاج على نفقة الدولة مليارى جنيه، ومبلغ مماثل لتنفيذ خطة تحسين مستوى الخدمات الصحية.

المطالبات باعتمادات إضافية

تركزت مقترحات الأعضاء ومطالباتهم باعتمادات إضافية فى زيادة الاعتمادات المخصصة لقطاع الشباب من خلال زيادة الاعتمادات المخصصة للمجلسين القوميين للشباب والرياضة لدعم مراكز الشباب للقيام بدورها، وزيادة الاعتمادات المخصصة لمياه الشرب والصرف الصحى ومعاش الضمان الاجتماعى والعلاج على نفقة الدولة، واقترح البعض تمويل هذه الاعتمادات نقلا من مخصصات صندوق دعم الصادرات التى تصل إلى ٢ مليار جنيه بالنظر إلى المخالفات التى تشوب إنفاق الصندوق لتلك المبالغ.

وأوصى عدد من الأعضاء برفع عبء الديون المستحقة على الفلاحين لبنك التنمية والانتماء الزراعى أسوة بما تم مع المتعثرين فى البنوك التجارية. كما اقترح البعض دعم هيئة الطرق لاستكمال مشروعات رصف الطرق وزيادتها، وتوفير الاعتمادات الكافية لاستكمال ميناء شرق التفريعة، وبزيادة الاعتمادات المخصصة لوزارة الأوقاف لإحلال وتجديد المساجد، وإنشاء كادر خاص للدعاة على غرار كادر المعلمين، وزيادة دعم المراكز الإسلامية فى الخارج لدورها الحيوى والهام فى نشر الدعوة الإسلامية. وأوصوا بتشجيع التدريب التحويلي والمشروعات الصغيرة وتسهيل تمويلها من خلال صندوق شعبى أو الصندوق الاجتماعى.

ج) التقرير التكميلي³⁵

في ضوء المناقشات الموسعة التي شهدتها المجلس حول مشروع الموازنة العامة للدولة ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ومشروع الخطة الخمسية السادسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٨/٢٠٠٧-٢٠١٢/٢٠١١) وخطة عامها الأول ٢٠٠٨/٢٠٠٧، والوثائق المرتبطة بهما والتقرير العام الذي أعدته لجنة الخطة والموازنة بشأنهما، ومقترحات التعديل التي قدمت، أعدت لجنة الخطة والموازنة تقريراً تكميلياً عرض على المجلس يحتوى على توصياتها ورؤيتها حول مشروع الموازنة العامة وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتعديلات التي أقرتها اللجنة على مشروعات ربط تلك القوانين في ضوء المناقشات التي دارت حول التقرير العام بالمجلس.

ويشتمل التقرير على قسمين أساسيين:

الأول: التعديلات التي أدخلتها اللجنة وفلسفتها

حيث أكدت اللجنة أنه قد استقر لديها أهمية إعادة ترتيب الأولويات في بعض القطاعات على نحو يعبر عن إرادة المجتمع ويضمن توجيه موارده لأفضل الاستخدامات الممكنة. واستعرضت اللجنة تلك التعديلات والفلسفة التي استندت إليها على النحو التالي:

• التعديلات التي أدخلتها اللجنة

بلغ إجمالي الاعتمادات الإضافية التي أدخلتها اللجنة على مشروع قانون الموازنة العامة للدولة ومشروعات موازنات الهيئات الاقتصادية ومشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٤٤٣٦,٦ مليون جنيه موزعة كالاتي:

- ٤٢٩٧,٩ مليون جنيه اعتمادات إضافية على مشروع الموازنة العامة للدولة.

- ١٣٨,٧ مليون جنيه اعتمادات إضافية بمشروع موازنات الهيئات الاقتصادية.

• الاعتمادات الإضافية بمشروع الموازنة ومصادر تمويلها

قدرت الاعتمادات الإضافية التي أدخلتها اللجنة على مشروع الموازنة العامة للدولة بنحو ٤,٣ مليار جنيه، وقد جاء توزيع تلك الاعتمادات على النحو التالي:

- ١٢٤٥,٠ مليون جنيه لتدعيم مرافق الإسعاف والعلاج على نفقة الدولة والقوافل الطبية وتحسين أحوال الأطباء والممرضين.

- ٩٥٦,٩ مليون جنيه لتمويل المتطلبات الحتمية في الأجور ومواجهة إعادة حساب العلاوة الخاصة، وتعزيز الإنفاق الجارى والاستثمارى الخاص ببعض الجهات.

- ٨٩٨,٠ مليون جنيه لمشروعات مياه الشرب والصرف الصحى.

35 التقرير التكميلي بشأن التعديلات التي أدخلتها اللجنة على مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ومشروعات موازنات الهيئات العامة الاقتصادية ومشروع الخطة الخمسية السادسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٨/٢٠٠٧-٢٠١٢/٢٠١١) وخطة عامها الأول ٢٠٠٨/٢٠٠٧ وتوصياتها بشأن تلك التعديلات.

- ٤٥٠,٠ مليون جنيه لصرف تعويضات فروق الأسعار المستحقة للمقاولين عن أعمال استثمارية.
- ٢٧٠,٠ مليون جنيه لتدعيم متطلبات الأبنية التعليمية من الصيانة وتدعيم جامعة الأزهر.
- ١٤٠,٠ مليون جنيه لكل من المجلس القومي للشباب والمجلس القومي للرياضة يتم تخصيصها في صورة إعانات لمراكز الشباب والملاعب المفتوحة وصيانة المنشآت وغيرها من برامج الإنفاق، فضلا عن تمويل متطلبات شراء الأراضي وتنفيذ الخطط الاستثمارية للمجلسين.
- ١٢٠,٠ مليون جنيه لتمويل صيانة الطرق والجسور والكبارى، واستكمال بعض المشروعات الاستثمارية.
- ١١٠,٠ مليون جنيه لتعزيز المتطلبات الاستثمارية لاستكمال المشروعات التابعة لمركز البحوث الزراعية ومراكز بحوث الصحراء والجهاز التنفيذي لمشروعات تحسين الأراضي والهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية.
- ٨٠,٠ مليون جنيه لمتطلبات إحلال وتجديد المساجد القائمة.
- ٢٨,٠ مليون جنيه لتطوير قصور الثقافة بالمحافظات وتطوير وتحسين المرافق بالمناطق السياحية وغيرها.

وأشارت اللجنة إلى أنه سوف يتم تمويل تلك الاعتمادات، من خلال المصادر التالية:

- ٧٥٠,٠ مليون جنيه زيادة في الحصيلة المتوقعة من الضرائب نتيجة نمو النشاط الاقتصادي.
- ١٧٥٠,٠ مليون جنيه من حصيلة بيع الأراضي الجديدة، وتدخل ضمن حصيلة الباب الثالث (الإيرادات الأخرى).
- ١٠,٠ مليون جنيه من صندوق التنمية السياحية.
- ١٧٨٧,٩ مليون جنيه من الاحتياطات العامة للموازنة.
- الاعتمادات الإضافية بمشروعات موازنات الهيئات الاقتصادية

قدرت الاعتمادات الإضافية بنحو ١٣٨,٧ مليون جنيه للهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية، لاستكمال البنية الأساسية للعديد من المشروعات الاستثمارية الخاصة باستصلاح الأراضي الجديدة، وتمول هذه الاعتمادات من خلال القروض والتسهيلات الائتمانية. وتضمن التقرير جدولاً يوضح توزيع الاعتمادات الإضافية التي أدخلتها اللجنة موزعة على القطاعات المختلفة وأبواب الإنفاق، وبناء على ذلك أدخلت اللجنة تعديلات على مشروعات قوانين ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨، وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن ذات العام بالإضافة إلى مشروع قانون ربط موازنة الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية.

• الفلسفة التي استندت إليها التعديلات

أكدت اللجنة أن نواب البرلمان هم الأكثر قدرة على استقراء احتياجات المجتمع والتعبير عن أولوياته، ومن ثم عليهم التشارك الفعال مع الحكومة في صياغة موازنة الدولة والاتفاق على ما تتضمنه من برامج ومشروعات. وأوضحت أن التعديلات التي أدخلتها اللجنة على مشروع قانون الموازنة العامة ومشروعات قوانين موازنات الهيئات الاقتصادية ومشروع قانون خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تستهدف التعبير عن أولويات المجتمع وتحقيق الصالح العام واتفقت اللجان النوعية على أهميتها لضمان توجيه الموارد لأفضل الاستخدامات الممكنة، وهذه الأهداف هي:

- إعطاء أولوية متقدمة للمشروعات المفتوحة التي تحتاج إلى استكمال لتعظيم الاستفادة من موارد المجتمع التي تم توظيفها في تلك المشروعات وضمان استخدامها بكفاءة وفاعلية. وقد تم ترجمة هذا الهدف من خلال الزيادات في الاعتمادات الخاصة بمياه الشرب والصرف الصحى ومشروعات استكمال وإحلال الطرق.
- حق المجتمع فى الحصول على خدمات الصحة والتعليم بصورة تتناسب مع طموحاته وهو ما يتضح من خلال الزيادات التي تمت فى اعتمادات تلك القطاعات.
- توفير متطلبات الصيانة اللازمة للمشروعات القائمة للمحافظة على أصول المجتمع وضمان قيامها بالدور المنوط بها. وهو ما انعكس فى الزيادات التي تمت على اعتمادات الصيانة الخاصة بالطرق والكبارى والجسور وإحلال وتجديد المساجد القائمة وصيانة قصور الثقافة.
- تلافى أى تأثيرات سلبية يمكن أن تنتج عن دورة النشاط الاقتصادى وآليات عمل السوق على الأداء العام للاقتصاد القومى، وهو ما يبرز من خلال إدراج اعتمادات بموازنة السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ لتعويض المقاولين عن فروق الأسعار.
- تفعيل آفاق اللامركزية من خلال نقل الاعتمادات المدرجة للتغذية المدرسية إلى المحافظات، وهو الأمر الذى من شأنه تفعيل الرقابة المجتمعية وتشجيع مشاركة المجتمع المحلى فى تمويل الموازنة العامة على نحو يحسن من جودة السلع المقدمة ويعظم مردود النفقة العامة.
- توفير البنية الأساسية لقطاع الزراعة كقطاع رائد فى مجال الإنتاج والتشغيل والتصدير على نحو يدفع عجلة النشاط الاقتصادى وحركة النمو، وذلك من خلال زيادة الاعتمادات الاستثمارية لوزارة الزراعة وهينة مشروعات التعمير والتنمية الزراعية.
- رعاية الشباب باعتبارهم ساعد الأمة وبناء نهضتها، وذلك من خلال زيادة اعتمادات الشباب والرياضة.

الثانى: توصيات اللجنة

استهلّت لجنة الخطة والموازنة توصياتها بشأن مشروعات قوانين الموازنة العامة والهيئات الاقتصادية وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالتأكيد على أن تلك المشروعات تأتى متزامنة مع مرحلة تحول هامة يتجه فيها المجتمع المصرى نحو تأكيد قدرته على تحقيق

نقلة نوعية فى حياة المواطنين. ويتجسد هذا التوجه من خلال الإصلاحات الهيكلية المتتالية وما ينتج عنها من تطوير الأداء العام للمجتمع على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى والسياسى. وفى إطار تلك الإصلاحات شهدت الموازنة العامة للدولة حركة تطوير وإصلاحات واسعة اشتملت على حزمة من الإجراءات والقوانين التى تم إقرارها عبر السنوات الماضية وتوجت بالتعديلات الدستورية الأخيرة، والتى ساعدت على تعزيز سلطة البرلمان فى تعديل مشروع الموازنة والتشارك مع الحكومة فى العمل على تفعيل منظومة الإيرادات العامة والبحث عن مصادر تمويلية جديدة، بالإضافة لإتاحة فترة زمنية أطول لمناقشة وتحليل مشروع الموازنة داخل البرلمان قبل إقراره.

ورصدت اللجنة أهمية قوانين الخطة والموازنة باعتبارها أهم القوانين السنوية التى تفعل من خلالها أدوات الرقابة البرلمانية، وأشادت بالتشارك بين الحكومة والبرلمان بكافة لجانه هذا العام على مدار الشهور الثلاثة الماضية وتمخض عنها التعديلات التى أدخلتها. إلا أن اللجنة شددت على أن تفعيل حق المجلس الموقر فى تعديل الموازنة فى السنوات القادمة يتطلب إرساء حزمة من الترتيبات المؤسسية التى ترتبط بدورة عمل الموازنة والخطة والمراحل التى تمر بها تلك الدورة، بما يضمن توجيه موارد المجتمع لأفضل الاستخدامات الممكنة ويعظم الاستفادة من الجهد المؤسسى الذى يبذل فى عمليات إعداد الموازنة والخطة وربط اعتماداتها. وعرضت اللجنة رؤيتها فى هذا الشأن على النحو التالى:

١- قيام وزارة المالية بإعداد بيان ما قبل الموازنة

أشادت اللجنة بالجهود التى تقوم بها وزارتى المالية والتنمية الاقتصادية للتنسيق مع الوزارات والجهات الحكومية المختلفة للالتزام بعرض الموازنة وحساباتها الختامية على المجلس الموقر فى توقيتاتها الزمنية التى حددها الدستور. ونوهت بأن التطوير الذى شهدته مراحل إعداد الموازنة العامة وتقديم توقيت عرضها على المجلس الشعب يمثل تعزيزاً لسلطة البرلمان فى إقرار الموازنة العامة، وإجراء تحليلات ودراسات مستفيضة بشأنها، بما يمنح لجان المجلس الوقت الكافى لتدارس وثائق مشروع الموازنة على نحو فعال، وبما يتفق مع التوجه الدولى فى هذا الشأن، إلا أن اللجنة قد أوصت فى الوقت ذاته بإعداد تقارير مالية أولية قبل عرض مشروع الموازنة على البرلمان، وتعرف ببيان ما قبل الموازنة، وترصد أهم أهداف وتوجهات السياسة المالية التى تحكم عملية إعداد الموازنة، ومدى توافق مشروع الموازنة مع هذه الأهداف وتلك التوجهات، وذلك بهدف: فتح باب النقاش حول الموازنة العامة قبل وضع الإطار الكلى لها، وتوفير قدر كاف من المعلومات اللازمة للجان المتخصصة بالبرلمان، ورصد أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التى تقود عملية إعداد الموازنة، فضلاً عن تحديد أهداف وتوجهات السياسات العامة التى تحكم قرارات الحكومة فيما يتعلق بالموازنة العامة.

٢- تفعيل العلاقة بين اللجان النوعية والوزارات

رأت اللجنة أنه فى الوقت الذى يناط بلجنة الخطة والموازنة النظر فى مشروع الموازنة العامة وتحليل ما يتضمنه من أوجه إنفاق من منظور كلى شامل يأخذ فى الاعتبار الآثار المالية للبرامج والمشروعات المدرجة بمشروع الموازنة، فإن اللجان النوعية بالمجلس يقع

على عاتقها دور هام ومحورى فى تحليل موازنات القطاعات الوظيفية على نحو تفصيلى والتأكد من أن الاعتمادات المدرجة فى موازنات الجهات التابعة تضمن الوفاء باحتياجات تلك الجهات وتحقق الأهداف التى ينشدها المجتمع فى كل قطاع. ومن ثم فقد أوصت اللجنة باتخاذ عدد من الخطوات لدعم الرؤى والتوصيات التى تتقدم بها اللجان حول موازنات الجهات وتعديلاتها، من بينها: تعزيز القدرة البحثية والفنية للجان النوعية بالمجلس، بما يضمن إجراء دراسات وتحليلات مالية وفنية متعمقة حول متطلبات القطاعات والبرامج والمشروعات المقترحة، والتنسيق الكامل بين اللجان النوعية والوزارات المعنية للخروج برؤية واحدة حول مشروع موازنة القطاع قبل عرضه على لجنة الخطة والموازنة والقيام بعمليات التفاوض مع وزارة المالية على الاعتمادات المدرجة.

٣- استكمال تحديث وتطوير منهجية عرض الموازنة

أكدت اللجنة على ضرورة التحديث والتطوير المستمر فى طريقة عرض الموازنة العامة على البرلمان، بهدف الوصول إلى تقسيم وظيفى محدد يضمن تقديم الموازنة بشكل يتسم بالوضوح والشفافية ويعكس على نحو واضح الأدوار والوظائف التى تقوم بها الحكومة. وفى هذا الإطار رصدت اللجنة توجه بعض الدول للتصويت على مشروع الموازنة من خلال الموافقة على اعتمادات كل قطاع من القطاعات الوظيفية على حده باعتبارها موافقة تمهيدية قبل التصويت على أبواب الموازنة والتى تعكس الهدف الاقتصادى للنفقة. ورصدت اللجنة الجهود الكبيرة التى قامت بها وزارة المالية فى تطوير أسلوب عرض الموازنة من خلال:

- إعداد الموازنة العامة وفقا لكل من التصنيف الاقتصادى لأوجه نشاط الدولة، والتصنيف الإدارى للجهات والوحدات، بالإضافة إلى عرض المصروفات وتقديمها إلى مجلس الشعب وفقا للتصنيف الوظيفى لأنشطة الدولة.
- إعادة تبويب بنود الموازنة على نحو يطور من طريقة العرض ويرفع درجة الشفافية، كما يميز على نحو واضح بين أنواع الإيرادات ويفصلها عن الموارد المتاحة لتمويل العجز.
- توحيد الأساس المحاسبى المستخدم فى إعداد جميع أبواب الموازنة العامة للدولة وتنفيذها، وتحديد عناصر توازنية جديدة للموازنة العامة، بما يسمح بمزيد من إظهار الأثر الاقتصادى للمعاملات الحكومية، ويمكن من خلالها التعرف على الوضع التوازنى الحقيقى لكل عنصر من عناصر الاستخدامات والموارد العامة.

غير أن اللجنة رأت أن التطوير الذى أتى على التقسيم الوظيفى قد تعرض فى مجمله للشكل العام لعرض الموازنة دون أن يأخذ فى الاعتبار البرامج التفصيلية التابعة لتلك القطاعات الوظيفية، ولم يصل هذا التطوير إلى المستوى الذى يفعل الدور الرقابى الهام لنواب الشعب، ويسمح بقراءة الموازنة قراءة تحليلية متعمقة. وأكدت على تطوير التقسيم الوظيفى للموازنة وعرض تفاصيل المصروفات العامة وفقا لوظائف الحكومة العامة باعتبارها الخطوة الأولى التى ستمكن الحكومة من التحول نحو موازنة البرامج أسوة بما يتم فى الدول الأخرى وعلى نحو يرفع من كفاءة وفاعلية برامج الإنفاق ويمكن البرلمان من الرقابة الفعالة على مخرجات تلك البرامج. ورأت أنه قد يكون من المناسب الموافقة على الموازنة على مستوى القطاعات الوظيفية كإجراء تحضيرى يقوم به المجلس لتمكين النواب من التعرف على

الاعتمادات المدرجة لكل قطاع وظيفي ومناقشتها قبل التصويت على الموازنة على مستوى الأبواب وفقا لما يقتضيه الدستور.

وعلى الجانب الآخر نبهت اللجنة إلى أن تطوير التقسيم الوظيفي للإنفاق على هذا النحو يجب أن يتزامن مع بعض التدابير الأخرى التي من شأنها تمكين النواب من رؤية كافة تفاصيل الإنفاق العام والهدف من وراء برامجه ومشروعاته المختلفة على نحو يمكنهم من التشارك الإيجابي مع الحكومة في ترتيب الأولويات وأهم هذه التدابير: تحقيق الاتساق بين التقسيم الذي تعتمد عليه وزارة التنمية الاقتصادية في عرض الخطة الاستثمارية وبين التقسيم الوظيفي الذي تستخدمه وزارة المالية، وأن يتزامن تطوير التقسيم الوظيفي للمصروفات وفقا لوظائف الحكومة العامة مع عرض الدين العام وفقا للمفاهيم الدولية في تعريف الحكومة العامة على نحو يمكن النواب وهم يطالبون بتعديل اعتمادات الموازنة من رصد الحجم الحقيقي للدين العام وفقا لما اتفقت عليه الأعراف الدولية في هذا الشأن.

٤- خلق قنوات لتفعيل مشاركة المجتمع في عمليات الموازنة

أشارت اللجنة إلى أنه في ظل التوجه نحو تبني نظم تستند إلى المشاركة في صنع القرار والتعبير عن أولويات أفراد المجتمع، فقد بدأت الدول المختلفة في توفير قدر أكبر من المعلومات والبيانات عن الموازنة ومراحلها المختلفة، كما أتاحت تلك الدول للأفراد والجهات من خارج الحكومة الفرصة للمشاركة في عملية صنع القرار، استنادا إلى توجه جديد يقوم على تكامل أدوار جميع أطراف المجتمع - الحكومة والبرلمان والمواطن- من أجل دفع التنمية الاقتصادية وتحسين مستويات معيشة أفراد هذا المجتمع. ورأت أن الموازنة وإن كانت من الناحية الفنية تعد الوثيقة التي تتضمن المقترحات الحكومية المتعلقة بالنفقات والإيرادات، وبما يعكس سياسة ترتيب أولوياتها وأهدافها المالية، فإن مراحل ودورة إعداد الموازنة تتيح فرصا لمشاركة أفراد المجتمع في ترتيب أولويات الإنفاق العام والتعبير عن طموحاتهم واحتياجاتهم التي تعكسها تلك الموازنة.

واختتمت اللجنة تقريرها التكميلي بالإشادة بالجهد الذي بذلته الحكومة معها ومع اللجان النوعية في مناقشة الموازنة وإجراء التعديلات على مشروعها، وأكدت التزام الحكومة بالتعديلات المطلوبة من حيث أوجه الصرف وجهاته.

د) تعقيب وزير المالية

بدأ السيد د. وزير المالية تعقيبه على تقارير لجنة الخطة والموازنة بشأن مشروع الخطة والموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨، والمناقشات التي دارت بشأنها، بالإشادة بالجهد الذي بذلته لجنة الخطة والموازنة -رئيسا وأعضاء- في إعداد تقاريرها القيمة، وأكد أنه بموجب التعديلات الدستورية الأخيرة، أصبح المجلس والحكومة شركاء في المسؤولية عن إعداد ومناقشة وإقرار الموازنة العامة للدولة بعد أن أصبح للمجلس الحق في تعديل مشروع الموازنة الذي تتقدم به الحكومة مع الحفاظ على التوازنات المالية للمشروع.

وأوضح الوزير أنه بموجب الوضع الدستوري الجديد أصبح - كوزير مالية- مسنولا عن العرض الأمين للتوازنات المالية في الموازنة وخاصة عجز الموازنة، وتوضيح الصورة لنواب الشعب لاتخاذ قرارهم وتحديد أولوياتهم في الإنفاق العام ومصادر تمويله. وأشار إلى

أن اللجنة والوزارة قد عقدا عدة اجتماعات ضمت في عضويتها رؤساء اللجان النوعية بالمجلس، تم الاتفاق خلالها على ضرورة التوسع في عدد من أوجه الإنفاق من خلال موارد محددة، وأن الطرفين قد توصلا معاً لصيغة تستجيب لمطالب المجلس الموقر دون إخلال بالتوازنات العامة للموازنة العامة.

وفي تعقيبه على الملاحظات والمطالبات التي أبداها نواب المجلس حول مشروع الخطة والموازنة، أكد وزير المالية أنها ربما تكون المرة الأولى التي يرحب فيها وزير للمالية في مصر بالزيادة في الإنفاق التي يطالب بها مجلس الشعب، لأنها زيادات ناتجة عن مسئولية تحملها المجلس مع الحكومة وجعلت من المجلس شريك في السياسة الاقتصادية وفقاً للتعديلات الدستورية. وأشار إلى أن هذه المسئولية المشتركة جعلت من بين أعضاء المجلس من يشارك وزير المالية في الدفاع عن عدم إقرار أية زيادات في الإنفاق تزيد من عجز الموازنة. وأكد أن النقاش حول الزيادة في الاعتمادات التي طالبت بها القطاعات المختلفة وقيادات اللجان النوعية بالمجلس، والتي بلغت ١٥ مليار جنيه، انتهت إلى الاتفاق على زيادة اعتمادات تلك القطاعات لتكون في حدود أربعة مليارات جنيه، كما تم الاتفاق على مصادر لتمويل هذه الزيادات بحيث لا تزيد من معدلات التضخم.

وأشار وزير المالية إلى أن مشروع الموازنة يخفض العجز النقدي إلى ٦,٧%، وهي نسبة تزيد عما تحقق خلال العام الحالي بسبب الموارد الاستثنائية التي يصعب أن تتكرر، وأكد أنه إذا استمرت برامج الإصلاح في نجاحاتها، وفي ظل روح التعاون التي سادت المجلس خلال هذه المناقشات، فمن المتوقع أن نصل في عام ٢٠١١/١٠ إلى عجز لا يزيد على ٣% من الناتج المحلي.

وذكر الوزير أن طبيعة الإيرادات في الموازنة العامة تغيرت من منطق الجباية الذي كانت له ظروفه ومبرراته إلى علاقة قائمة على الثقة والمشاركة، فأصبح من الممكن الاعتماد على توسيع الوعاء الضريبي لزيادة العائد واستغلال أصول مملوكة للشعب في الحصول على موارد لم تستغل من قبل مثل أراضي الدولة، والذي زاد عائدها نتيجة التحسن في ظروف الاستثمار في مصر. وأعلن أنه تم الاتفاق على استغلال ١,٥ مليار جنيه فقط من حصيلة بيع الأراضي لمشروعات الإسكان، بينما سيتم توجيه باقي مبلغ الـ ١٧ مليار جنيه لتمويل مشروعات مياه الشرب والصرف وإسكان محدودى الدخل. وأشار إلى التغيير الذي طرأ على طبيعة الدعم ليوأكب النجاحات في الإصلاح الاقتصادي، وأصبح الدعم يمتد من الاستهلاك إلى دعم الإنتاج للتأثير على أسباب الفقر من خلال توظيف أكثر ونشاط اقتصادى أكبر.

وعقب الوزير على مطالبة البعض خلال المناقشات برفع دعم الصادرات وتوجيهه لمنافذ صرف أخرى، ولم يراعوا أن كل مليار دولار زيادة في الصادرات توفر فرص عمل لنحو ٢٠ ألف عامل، وأن ذلك يعالج أسباب الفقر ذاتها ويفيد الفقراء في النهاية. وذات الأمر بالنسبة لدعم التدريب الذي يساهم في تأهيل الشباب ليتمكنوا من الحصول على فرصة عمل تزيد دخولهم وتحسن أوضاعهم المعيشية. وأكد وزير المالية إلى أن الردود التفصيلية على تساؤلات الأعضاء عن الشركات المستفيدة من دعم الصادرات متاحة في وزارة التجارة والصناعة لمن يريد معرفتها. موضحاً أن مثل هذه النوعية من المعلومات لا يتم الإعلان عنها إلا بضوابط معينة وتبقى سرية بين صندوق دعم الصادرات والمصدر المستفيد حتى لا يطالب المشتري الأجنبي بجانب من المساندة التي يحصل عليها المصدر من الحكومة، وهو ما

يضعف من القدرة التفاوضية للمصدر المصري. وأشار الوزير إلى أن المجلس هو من ساندته عندما كان وزيراً للتجارة في إنشاء صندوق لدعم ومساندة الصادرات المصرية، والذي بدأ وقتها بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه فقط.

وتعقيباً على ما أثاره أحد الأعضاء حول مسألة اختفاء نحو ١٣ مليار جنيه من حصيلته المخصصة الموردة لوزارة المالية وتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات بشأن هذا الموضوع، أكد السيد الدكتور وزير المالية أن تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات لا يؤيد ما ذهب إليه السيد العضو وإنما يتفق مع ما أعلنته الحكومة في ردها عليه العام الماضي ممثلة في وزيرى المالية والاستثمار حول حصيلته المخصصة وتوزيعاتها. وأوضح أن تقرير جهاز المحاسبات قد تجاوز في تقريره رصد عوائد حصيلته المخصصة إلى التعليق على سياسة المخصصة ذاتها متجاوزاً التكاليف الذى أوكل إليه، فالجهاز مهمته المراجعة المحاسبية بعد الصرف والتأكد من مدى التزام الحكومة بالقوانين دون مراجعة السياسات المالية والاقتصادية التي تنفذها الحكومة. وأكد الوزير أن ما آل إلى الخزنة العامة من عوائد عمليات المخصصة أعيد ضخه في أصول أخرى تؤثر في حياة المواطن المصري بصورة مباشرة، وأن الجزء الأكبر من الاستخدامات تم توجيهه لسداد مديونيات بعض الشركات المستحقة للبنوك.

وأكد مجدداً أن الجهاز المركزي للمحاسبات قد أكد أن حصيلته المخصصة هي نفسها التي رصدتها البيانات الصادرة عن وزارتي الاستثمار والمالية. كما عقب السيد رئيس المجلس حول ذات الموضوع مشيراً إلى أنه قد أحال التقرير إلى لجنة الخطة الموازنة لدراسته وإعداد تقرير عنه يعرض على المجلس سواء في الدورة الحالية أو الدورة القادمة.

ورداً على ما أثير خلال المناقشات بشأن سعر الغاز المصري المصدر للخارج وخاصة إسرائيل، أكد وزير المالية أن الاعتمادات المدرجة في الموازنة لدعم الوقود تخص الاستهلاك المحلي فقط، ولا يتعلق أى منها بما يتم تصديره للخارج. وأوضح أن أى من منتجات الوقود المصرية التي تصدر للخارج يتم تحديد سعره وفقاً للقواعد العالمية والأسعار السائدة في بورصات هذه المنتجات، والتي تعتمد في تحديد سعر المواد البترولية على ما بها من طاقة حرارية BTU. وأشار إلى أن تفاصيل تصدير الوقود بشتى أنواعه لأى دولة سواء إسرائيل أو غيرها متاحة لدى وزارة البترول.

واختتم وزير المالية تعقيبه بإعادة التأكيد على تأييده غير المشروط لما تقدم به المجلس من تعديلات في الموازنة. وتقدم للمجلس الموقر - رئيساً وأعضاء- بكل امتنان لمساندته لسياساته ولشخصه خلال مناقشة مشروع الخطة والموازنة.

وقد انتهت المناقشات إلى موافقة المجلس على مشروع الخطة والموازنة وعلى تقريرى اللجنة بشأنهما، وإحالة التقرير العام والتقرير التكميلي والملحقات والمناقشات للحكومة لاتخاذ ما يجب حيال ما ورد بها من توصيات.

كما وافق مجلس الشعب على مشروع موازنة جهاز المدعى العام الاشتراكي للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ومشروع الموازنة التفصيلية لمجلس الشعب عن السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨.